وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –
UNIVERSITE CHADLI BEN DJEDID -El Tarf-
كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculté des sciences Economiques, Commerciales Et Sciences De Gestion

السنة الجامعية:2020/2019

الرقم التسلسلي: .....

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

إشكالية إنتقال الصدمـــــات الإقتصـادية الخــارجية إلى الدول النــامية

"دراســة حالة الجزائر"

تخصص: إدارة استراتيجية

- إشراف الدكتورة:

بونعاس شيماء

إعداد الطالبتين:

- **مسعادي مفيدة**
- **غوري حنان**

آيـة

بسم الله الرحمن الرحيم

« قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك العليم الحكيم »

(سورة البقرة : الآية 32)

ملخص

تناولت الدراسة ظاهرة عدم الاستقرار التي تتعرض لها الاقتصاديات النامية بفعل إنتقال أثر الصدمات الإقتصادية الخارجية إليها، عن طريققنوات نقل العدوى من الدول المتقدمة خاصة، وركزت الدراسة على حالة الجزائر خلال فتراتتعرضها للصدمات الخارجية الحادة، مبرزة الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري ، من خلال محاولة تحليل تداعياتالأزمات الكبرى على الاستقرار الاقتصادي، بالاستدلال بعدد من المتغيرات الإقتصادية والمالية الدالة على ذلك، وتم توظيف المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة لبلوغ أهداف البحث،و توصلت الدراسة إلى أن هناك عدة أنواع لظاهرة إنتقال عدوى الصدمات و عدة قنوات داعمة لآلية الانتقال من دولة إلى أخرى كالروابط التجارية والمالية وغيرها،و أن الدول النامية هي الأكثر تأثراوتضررا بهذه الصدمات،و في هذا الجانب تم تسليط الضوء على حساسية إستجابة الاقتصاد الجزائري لتقلبات أسعار المحروقات في أسواق النفط الدولية، بالاستدلال بالمعطيات الإحصائية للمتغيرات الدالة خلال تلقي الاقتصاد الوطني لصدمة نفطية سالبة (انخفاض حاد في أسعار المحروقات و لفترة من الزمن).

الكلمات المفتاحية: الإستقرار الإقتصادي، الصدمات الاقتصادية والمالية، قنوات العدوى، أسواق النفط الدولية، الاقتصاد الجزائري.

Résumé

L'étude a traité du phénomène d'instabilité dans les économies en développement dû à la transmission des chocs économiques externes à eux,à travers les canaux de transmission des pays développés ,particulièrement, et s'est concentré sur l'Algérie pendant les périodes de son exposition à de graves chocs externes,soulignant la nature de l'économie algérienne.En essayant d'analyser les conséquences des crises majeures sur la stabilité économique, par inférence à un certain nombre de variables économiques et financières, et l'approche analytique descriptive a été utilisée dans l'étude pour atteindre les objectifs de recherche. L'étude a conclu qu'il existe plusieurs types de phénomènes de transmission de chocs et plusieurs canaux soutenant le mécanisme de transition d'un État à un autre, tels que les liens commerciaux, financiers et autres, et que les pays en développement sont les plus touchés et touchés par ces chocs. À cet égard, la sensibilité de l'économie algérienne aux fluctuations des prix des carburants sur les marchés internationaux du pétrole a été mise en évidence par les données statistiques des variables observées lors de la réception par l'économie nationale d'un choc pétrolier négatif (une forte baisse des prix des carburants et pendant un certain temps).

Mots clés : Stabilité économique,chocs économiques et financiers,canaux de contagion, marchés pétroliers internationaux,économie algérienne.

.

إهداء

إلى الذين ترعرعت بين أحضانهما

إلى الذي أفتخر أني نسبت إليهما

إلى من نزل فيهما قرآن أعجز كل من أوتي من البلاغة والفصاحة ما أوتي

إلى من وجدت أينما بحثت ومهما قرأ

ونسجت أن كل ما قيل فيهما تقصير في حقهما

إلى من كللهما الله بالهيبة والوقار

إلى من علماني العطاء بدون إنتظار

الوالدين الغاليين برا وإحسانا

إلى من يجري حبهم في عروقي

إلى أخي وأختي حبا وتقديرا

إلى الفؤاد و قرة العين السند والمعين المعطاء البشوش زوجي حبا وإعتزازا

مفيدة

إهداء

اللهم أنفعني بما علمتني وعلمني بها و زدني علما.....الحمد لله على ما أنا عليه الذي بفضله وصلت إلى هذا المستوى.....يارب لك الحمد عدد خلقك وضا نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك.....

أهدي أولى ثمرات نجاحي إلى:

الملاك الذي يحيطني بكل الحب والحنان منذ نعومة أظافري....إلى الحنونة والعطوفة التي ضحت لأجلي وتحملت المشاق من أجل رؤية حلم حياتها يتحقق...."أمي الحنونة " ستبقين دائما الجزء الأجمل في قلبي.

إلى من ليس له مثيل ولا شبيه....إلى القلب الصافي والطاهر....إلى من حاز شرف الأبوة...."أبي العزيز".

إلى أجمل وردات.... وأروع نعمة أنعمها الله علي... "أخواتي العزيزات"....زهية، عقيلة، وإلى "بنات عمتي".....لطيفة، خولة و"إخوتي".....مبروك،فريد،عبدو،و "الحنون الغالي"... شكري.

"إلى صديقاتي"....بسمة،نسرين،خولة،نوسة،أمينة.....وبالأخص "الصديقة الوفية الحنونة" التي قاسمتني مشقة هذا العمل.....مفيدة.

و إلى كل من يحمل لهم قلبي المحبة والإحترام والتقدير ولا يسعني ذكرهم.....إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة التحدي والجد والإخلاص.

حنان

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر له،الحمد لله الذي وفقني إلى إتمام هذا العمل، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه.

لا يسعني وأنا في هذا المقام إلا أن أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني وإمتناني إلى الإستاذة المشرفة " بونعاس شيماء" التي لم تبخل علي بإرشاداتها والتي كان لها بليغ الأثر في إنجاز و إتمام هذا العمل،و كذا صبرها وسعة صدرها وحرصها الدائم لإتمام هذا العمل في أحسن الظروف.

كما لا يفوتني أن أشكر أعضاء اللجنة على قبولها مناقشة هذه المذكرة.

وإلى كل الذين ساهموا من قريب أو من بعيد في إنارة دربي وتصويب عقلي أساتذتي الكرام.

إلى كل أولائك الذين مدوا يد العون والمساعدة شكرا لكم.

قائمة الأشكال

رقم الشكـــل	عنـــــوان الشـــكل	الصفحـــة
الشكل 1-1	برامج الاستقرارالاقتصادي	7
الشكل 1-2	برامج التصحيح الهيكلي	8
الشكل 2-1	العلاقة بين الصدمات النفطية الإيجابية و العكسية	47
الشكل 3-1	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي بالنسبة المئوية	69
الشكل3-2	تطور الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (أفريل 2012-جوان 2020)	86
الشكل 3-3	تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)	89
الشكل 3-4	الرصيد المعدل بشكل دوري في الاقتصاد الجزائري خلال فترة (2000-2020)	92
الشكل 3-5	تغيرات معدلات البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)	93
الشكل 3-6	تغيرات نسبة احتياطات على الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2000-2018)	96
الشكل 3-7	تغيرات قيم الاحتياطي من العملة الصعبة على تكاليف الاستيراد خلال فترة (2000-2019)	97
الشكل 3-8	تغيرات صافي الدين في الاقتصاد الجزائري خلال فترة (2000-2019)	98
الشكل 3-9	تغيرات صافي الإقراض في الاقتصاد الجزائري خلال فترة (2000-2019)	99
الشكل 3-10	تغيرات نسبة الاحتياطات على الدين قصير الأجل في الاقتصاد الجزائري خلال فترة (2000-2019)	100
الشكل 3-11	العلاقة بين الموازنة العامة و "صندوق المعاشات الحكومي العالمي"	103
الشكل 3-12	توزيع إستثمار صندوق"GPFG" حسب فئات الأصول سنة 2016	104
الشكل 3-13	توزيع إستثمارات GPFG حسب فئات الأصول خلال 2017	105

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنـــــوان الجدول	الصفحـــة
الجدول 1-1	أهم الأزمـــات الماليــة العالميــة	34
الجدول 2-1	العوامل الرئيسية التي سببت صدمات نفطية خلال فترة: (1973. 2014)	55
الجدول 3-1	طبيعة الموارد والثروات المادية بالجزائر	71
الجدول 3-2	الانفاق العام حسب مختلف القطاعات خلال الفترة 1967-1969	72
الجدول 3-3	حجم الإنفاق الاستثماري حسب القطاعات للفترة 1970-1973	73
الجدول 3-4	استثمارات المخطط الثاني	74
الجدول 3-5	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي	78
الجدول 3-6	مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2010-2017)	82
الجدول 3-7	تطور نسبة الجباية البترولية من إيرادات الميزانية الكلية في الجزائرخلال فترة (2010-2017)	83
الجدول 3-8	مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائريةخلال الفترة (2010-2017)	84
الجدول 3-9	العجز في الميزانية العامة خلال الفترة (2007-2018)	95
الجدول 3-10	قائمة السلع التي تصدرها و تستوردها لسنة 2017	108
الجدول 3-11	المؤشرات الإقتصادية	110
الجدول 3-12	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما يناير 2013 و ديسمبر 2017	113

فهرس المحتويات

المحتـــــــوى	الصفحـــة
- ملـــــــخص	
- **Résumé**	
- إهـــــــــداء	
- شكر و عرفـــان	
- قائمـــــة الأشكال	
- قائمـــــة الجـــداول	
- فهرس المحتويـــــات	
- المقدمـــــــــة العامـة	أ – هـ
- الفصـل الأول:سياسات إستقرار الإقتصاد الكلي	
- المبحث الأول: أدبيات و مضامين سياسات إستقرار الإقتصاد الكلي	2
- المطلب الأول: أسس إستقرار الإقتصاد الكلي	2
- المطلب الثاني: أدبيات سياسات الإستقرار الإقتصادي	10
- المطلب الثالث: الدورات الإقتصادية	17
- المبحث الثاني: الصدمات الإقتصادية	20
- المطلب الأول: ماهية الصدمات الإقتصادية	20
- المطلب الثاني: الصدمات الإقتصادية الخارجية	25

- المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية و أسباب حدوثها و تفسير إنتقالها	28
- المطلب الرابع: نماذج عن الأزمات المالية	34
- خلاصة الفصل	41
- الفصل الثاني: تداعيات الصدمات النفطية على الإقتصاديات النفطية العربية	
-المبحث الأول: الصدمات النفطية	44
-المطلب الأول: ماهية الصدمات النفطية	44
- المطلب الثاني: أسباب الصدمات النفطية	48
- المطلب الثالث: أبرز الصدمات النفطية العالمية	51
- المبحث الثاني: مدخل إلى الإقتصاديات النفطية	56
- المطلب الأول: أساسيات حول الإقتصاد النفطي	56
- المطلب الثاني: تحليل واقع الإقتصاديات العربية	60
- المطلب الثالث: النفط والتنمية الإقتصادية في الدول العربية و مصادر التمويل المتاحة	61
- خلاصة الفصل	67
- الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر الصدمات الخارجية على التوازنات المالية و النقدية الكلية في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2013–2019) و أبعاد الأزمة المزدوجة عليها	
- المبحث الأول: تشخيص وضعية الإقتصاد الجزائري	70
- المطلب الأول: طبيعة الإقتصاد الجزائري	70
- المطلب الثاني: البرامج التنموية المنتهجة منذ 2001 إلى غاية آفاق 2030	77
- المطلب الثالث: هيكلة الإقتصاد الجزائري	81

- المبحث الثاني: تشخيص و تحليل وضعية الإقتصاد الجزائري خلال فترات الصدمات النفطية	85
- المطلب الأول: الدلالات الإقتصادية لإتجاهات الأسعار خلال الصدمات النفطية على الإقتصاد الجزائري	85
- المطلب الثاني: الدلالات المالية لإتجاهات أسعار البترول خلال الصدمات النفطية على الإقتصاد الجزائري	94
- المبحث الثالث: إستراتيجية إدارة الصدمات ريعية المصدر	101
- المطلب الأول: دراسة التجربة النرويجية "صندوق المعاشات الحكومي العالمي"	101
- المطلب الثاني: الإستراتيجيات البديلة لأجل التنوع الإقتصادي	106
- خلاصة الفصل	115
- الخاتمة العامـــــــة	
- قـائمة المراجـع	

مقدمة

مقدمة

لقد إنطلقت كل نظريات وآراء الإقتصاديين من أن الأساس في الإقتصاد هو التوازن والإستقرار،وأن الإستثناء هو الصدمات والأزمات،لكن وتيرة الأزمات الإقتصادية المتكررة و تلاحقها عالمياتعارضت مع ذلك،حتى أصبحت القاعدة هي الأزمات والاختلالاتالاقتصادية الهيكلية،وصار الإستثناء هو الإستقرار، وهذا لما شهده تاريخ دول العالم من صدمات إقتصادية ومالية إختلفت كل منها عن الأخرى وتعددت أنواعها حسب المواقف والأحداث التي تنشأ بسببها، حيث تبدأ كأزمة إقليمية تصيب أسواق واسعة، ثم تتحول إلى صدمات عالمية فيالغالب،كما حصل في ثلاثينات القرن الماضي وخلال الثمانينات ثم التسعينيات من نفس القرن في السوق الآسيوية، وكما حصل أيضا في السوق الأمريكية أثناء أزمة الرهن العقاري التي إنتقلت إلى غالبية إقتصاديات العالم.

فبالنظر إلى أنإقتصاد الولايات المتحدة يشكل قاطرة النمو في الإقتصاد العالمي، إعتبرت الأزمة التي هزت أسسه والتي بدأت بوادرها سنة 2007 وبرزت أكثر 2008، الأخطر والأسوأ في تاريخ الأزمات المالية،أين أخذت تتمدد وتتفاقم في صورة انهيارات متتالية لعدة مؤسسات مالية كبرى من بنوك وشركات تأمين وشركات تمويل عقاري وصناديق الإستثمار، وتبع هذا الإنهيار المالي الخطير مؤسسات مالية وبورصات عالمية لدول أخرى، بالإضافة إلى أسواق النفط التي شهدت تقلبات حادة سواء بالإرتفاع أو الإنخفاض، وكذلك المعادن النفيسة وخصوصا الذهب،كل تلك الإضطرابات أحدثت ذعر وانهيار الثقة في الأسواق المالية، وأصبح العامل المشترك بين المستثمرين على مستوى العالم وإن اختلفت حدته من دولة إلى أخرى.

أولا: إشكالية الدراسة

لم تقتصر تداعيات الصدمات المالية والإقتصادية على إقتصاديات الدول الكبرى المتقدمة،بل شملت دول أخرى نامية على اعتبار أنها أجزاء من منظومة الإقتصاد العالمي وتربطه علاقات اقتصادية، ومن المؤكد أن درجة تأثيرها مختلف بين كل دولة على حسب درجة ارتباطها و اندماجها في الإقتصادالعالمي، فالجزائر كبلد نامي عرف عدة تقلبات واضطرابات اقتصادية حادة ترجع إلى ظروف داخلية وخارجية، وهذا لما مرت به من تحولات إقتصادية كانت لها ايجابيات وسلبيات في نفس الوقت إبتداءا من إنتهاجها لنظام إشتراكي وإنتقالها إلى اقتصاد السوق، الذي بصدده عرفت عدة تغيرات جذرية وإصلاحات هيكلية والتي كانت من بين أهدافها قيادة الجزائر إلى الإنفتاح الاقتصادي، وهو السبب الذي جعلها كغيرها من الدول ليست بمنأى من تداعيات هذه الأزمات والصدمات الداخلية والخارجية، وهذا بغض النظر عن درجة تأثيرها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر،في المدى الطويل أو القصير، إلا أن عمق الأزمة وشموليتها ترتقب كل دولة مواجهتها وإيجاد حلول للخروج منها وعودة الإستقرار للأسواق العالمية، وبالتالي إلى أسواقها المحلية التي باتت مهددة من أثر قنوات العدوى الخارجية للصدمات،فمن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

– إلى أي مدى يمكن أن تنتقل الصدمات الاقتصادية الخارجية إلى الدول النامية، وكيف يمكن للاقتصاد الجزائري التكفل بالاختلالات الناتجة عن تداعياتها؟

✓ **ولمناقشة هذه الإشكالية وتبيان معالمها قمنا بطرح أسئلة فرعية أخرى أهمها:**

1. ما هو الاستقرار الاقتصادي ؟ وما هي آليات تحقيقه؟
2. ما هي الصدمات الإقتصادية الداخلية والخارجية ؟ وما مدى تأثيرها على الاقتصاد العالمي؟
3. ما هي تداعيات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

1. تحقيق الإستقرارالإقتصادي يتم بضبط التوازن في المؤشرات الاقتصادية الكلية من خلال التحكم في آلياته.
2. يتم إنتقال عدوى الصدمات الاقتصادية والمالية الخارجيةبشكل أكثر حدة إلى الدول النامية، ما يسفر عن إختلالات إقتصادية طويلة المدى.
3. الارتباط الوثيق للإقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات،يجعله مرهونا بتقلبات أسواق النفط الدولية، وينعكس ذلك بشكل جلي في التوازنات الاقتصاديةو المالية الكلية له.

ثالثا:أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى مايلي:

1) توضيح المعايير و الآليات المتبعة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي؛
2) الوقوف على أهم الصدمات النفطية العالمية والعلاقة التي تربط الاقتصاد بتغيرات أسعار النفط؛
3) إبراز الأبعاد المتعددة التيتفرزها الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري.

رابعا: منهجية الدراسة

إتباعا لضوابط منهجية البحث العلمي،و تحقيقا لأهداف الدراسة، ولأجل التحقق من صحة فرضيات الدراسة تم إعتماد المنهج الوصفي في الجانب النظري المناسب لعرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال الدراسة،أما الجانب التطبيقي إعتمدنا المنهج التحليلي في تشخيص وتحليل مؤشرات خاصة بالحالة الواقعة عليها الدراسة وإستخلاص النتائج بغرض التعمق و التفصيل في الدراسة على أرض الواقع وإسقاط نتائج البحث النظري عليها.

خامسا:أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية النفط في العالم باعتباره مورد استراتيجي بالغ الأهمية، بالإضافة إلى آثار الصدمات الاقتصادية على الاقتصاديات المرتبطة به.كما تكمن أهمية الدراسة في التسليط الضوء على مخاطر الإعتماد الكلي والتبعية لقطاع النفط في ظل خضوع آليات تسعيره النفط إلى محددات خارجية.

سادسا:حدود الدراسة

ينحصر موضوع البحث في دراسة وتحليل الواقع الاقتصادي نتيجة تأثير الصدمات الاقتصادية الخارجية على الدول النامية خاصة الجزائر، كما سيتم عرض بعض النماذج للصدمات النفطية إضافة إلى التطرق لأسباب وآثار هذه الأخيرة ولأجل معالجة إشكالية الموضوع تم تحديد إطارين إطار مكاني والآخر زمني: فالإطار المكاني يخص الدول النامية والتركيز على حالة الجزائر خاصة، أما الزمني فتمت دراسة أثر الصدمات الخارجية على التوازنات المالية والنقدية الكلية في الاقتصاد الجزائري خلال فترات الصدمات الكبرى بشكل أكثر تركيزا.

سابعا:مبررات اختيار الموضوع :

يمكن إيجاز أهم أسباب إختيار هذا الموضوع لإعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية تتمثل في:

- من بين الحوافز الدافعة للبحث في الموضوع محاولة فهم ظاهرة الصدمات الاقتصادية والتقلبات النفطية باعتبارها تتكرر بصفة فجائية و استخلاص أهم الدروس والنتائج.
- كون هذا الموضوع حديث الساعة ولا يتقادم بفعل ديناميكية المعطيات التي تعمل على تحديثه باستمرار، ما يحث على البحث الدائم فيه.

ثامنا: هيكل الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى ثلاث فصول كالآتي:

1. **الفصل الاول:** تم تخصيصه لدراسة واقع سياسيات الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي بدوره ينقسم إلى مبحثين نظريين يتناول المبحث الأول: الاستقرار الاقتصادي الكلي، أما المبحث الثاني: فيتناول الصدمات الاقتصادية.

2. **الفصل الثاني:** فتطرقنا إلى الصدمات والاقتصاديات النفطية حيث تحدثنا في المبحث الأول: على الصدمات النفطية وفي المبحث الثاني يتناول الاقتصاديات النفطية العربية.

3. **الفصل الثالث:** عبارة عن دراسة تحليلية لتداعيات الصدمات النفطية على عدد من المتغيرات التي يمكن الاستلال بها عن وضعية التوازنات المالية والاقتصادية الكلية في الجزائر مع التركيز على مستجدات الفترة الراهنة، حيث تم تناول هيكلة الإقتصاد الجزائري في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني قمنا بتحليل بعض المتغيرات الدالة عن

الاختلالات البارزة في الاقتصاد الجزائري إنطلاقا من الصدمات البترولية الخارجية،أما المبحث الثالث:فتناولنا إستراتيجية إدارة الصدمات الخارجية ريعية المصدر بالإعتماد على التجربة النرويجية مثالا.

تاسعا: الدراسات السابقة

***دراسة ميهوب مسعود: أطروحة دكتوراه،2017.**

بعنوان "**دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015) حيث:** هدفت الدراسة إلى توضيح المعايير والأدوات المتبعة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكليو تحديد أهم المتغيرات الناظمة لسلوك مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي بعد كل الإصلاحات والبرامج الإنفاقيةالتي أقرتها الجزائر وعمدت إلى تطبيقها.هدفت أيضا إلى تقييم مدى تحقيق الإصلاحات وبرامج الإنعاش الاقتصادي المعتمد من قبل الجزائر للإستقرار الكلي المستديم،و ذلك: من خلال تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في سلوك كل من: النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة والتوازن الخارجي، والتي تشكل المؤشرات الرئيسية للإستقرار وتوصلت الدراسة إلى:أن المتغيرات الخارجية أكثر تحكما في سلوك مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي خصوصا في ظل البرامج الإنفاقية الموسعة والتي زادت من عمق الإعتماد على الخارج في تلبية المتطلبات الداخلية.

*** دراسة دحاوي عربية سعاد: مذكرة ماستر،2016.**

بعنوان "**أثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسية المالية**":هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم الصدمات النفطية العالمية وإبرز أهمية النفط،ودراسة و تحليل أسعاره والعوامل المؤثر فيه،كذلك الوقوف عند مشكلة تبعية الإيرادات و النفقات العامة والإقتصاد الوطني ككل لقطاع المحروقات وعلى السياسة المالية في الجزائر. وما مدى توفيقها في تحقيق أهدافها وأهداف السياسية الاقتصادية،كما توصلت الدراسة إلى أن التوازنات الداخلية ومتغيرات السياسية المالية تتأثر بتقلبات أسعار البترول وذلك راجع للارتباط القوي بين كل من الإيرادات ولنفقات العامة والجباية والناتج الداخلي الخام بأسعار البترول.

*** دراسة حياة عناب:مذكرة ماستر،2016.**

بعنوان "**إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية**": هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أسعار النفط بين الأزمات والمخلفات وإبراز انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الكلية في الجزائر ،كذلك إيضاح أهم أسباب تقلبات أسعار النفط وأثارها على الاقتصادياتالريعية،وتوصلت الدراسة أيضا إلى: أن أسعار النفط عرفت عدة تغيرات تميزت بالإنخفاض والإرتفاع وتكمن جل أسبابها في الظروف السياسية التي أثرت على جانب

العرض والطلب منها: هجمات 11 سبتمبر والحرب ضد العراق والأزمة المالية العالمية لتشهد السوق النفطية أزمة منتصف سنة 2014 الشبيهة إلى حد ما بأزمة 1986 من حيث التأثيرات.

***دراسة مخلوفي عبد العالي:مذكرة ماستر،2018.**

بعنوان "**الإقتصاد الجزائري في ظل أزماتأسعار النفط**"،وهدفت إلى إظهار تبعية الاقتصاد الوطني و اعتماده على قطاع النفط كمورد رئيسي للدخل وكمحرك أساسي للاقتصاد.بالإضافةإلى إظهار الوضعية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني في ظل التبعية لقطاع المحروقات والإعتماد الكبير على إيرادات قطاع النفط،المتسمة بعدم الاستقرار نظرا لتأثرها بعوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها، وذلك من خلال التطرق إلى أثر الأزمات النفطية على الاقتصاد الجزائري حيث توصلت الدراسة إلى:أن الاقتصاد الوطني يبقي عرضه للصدمات الخارجية مادام معتمدا على النفط كمورد رئيسي للعوائد والإيرادات، فضمان إستقرار وتوازن الاقتصاد يتطلب من السلطات الجزائرية إجراءات جدية في تفعيل إستراتيجيات تنموية بديلة لقطاع المحروقات لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

- **ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:**

من خلال تتبعنا لهذه الدراسات السابقة نجد أنها تتفق مع دراستنا من حيث التطرق إلى المفاهيم الأساسية للنفط،مفهومه،التغيرات التي طرأت على أسعار النفط، مفهومها للإستقرار الإقتصادي،الأزمات النفطية وتأثيرها على الإقتصاد الجزائري،كما طرحنا موضوع إنتقال الصدمات الإقتصادية من الدول المتقدمة إلى الدول الناشئة، و أهم قنوات نقل العدوى،و أيضا إستراتيجيات إدارة الصدمات الخارجية ريعية المصدر و هذا ما لم تتناوله جل الدراسات السابقة،لأنها تركز على الشق الإقتصادي للنفط،كما نجد معظم هذه الدراسات كانت تبحث في تحديد درجة التأثير والتأثر بين أسعار النفط ومتغير أو متغيرين،في حين أنه من خلال دراستنا قمنا بتحديد العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومجموعة من المتغيرات منها ما يخص التوازن الداخلي، وأخرى تخص التوازن الخارجي،جاء هذا سعيا منا إلى إثراء الدراسات في الإقتصاد النفطي و التوازنات الداخلية والخارجية.

الفصل الأول:

سياسات إستقرار الإقتصاد الكلي

تمهيد

تعتبر سياسات الاستقرار الاقتصادي ترجمة واقعية للنظرية الاقتصادية الكلية، حيث تستمد منها أدواتها وتكشف مدى قوة وسلامة منهجيتها في التعامل مع الواقع الاقتصادي، ومن هذا المنطلق فإن الحاجة إلى سياسات اقتصادية تستوعب التحولات والتحديات للقرن الجديد وتحقق الاستقرار المنشود أصبح ضرورة ملحة، فالتحول نحو آليات السوق من خلال إقرار مجموعة من البرامج الإصلاحية والقيام بعمليات خوصصة للقطاع العام وانفتاح الاقتصاديات على العالم الخارجي،في إطار إستراتيجيات ذات توجه تصديري والتحول إلى اقتصاديات المشاركة الدولية التي تتبعها زيادة في تدفقات رؤوس الأموال،تدعوا في مجملها إلى المزيد من الاهتمام بالسياسة الاقتصادية الكلية وأنواعها وآلياتها وأدواتها لتحقيق الهدف الأساسي المتوقع و هو تحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي الكلي.

المبحث الأول: أدبيات ومضامين سياسات استقرارالاقتصاد الكلي

تلعب الدولة دورا هاما وأساسيا في إدارة الاقتصاد الكلي على النحو الذي يكفل الاستقرار السعري والتوازن الخارجي والعمالة الكاملة والعدالة في التوزيع و منع الاحتكارات الخاصة، وتعتبر سياسات استقرار الاقتصاد الكلي أداة لمواجهة الإختلالات وتحقيق التوازنات المطلوبة داخل المنظومة الاقتصادية، لذا أصبحمن الضروري إيجاد سياسات اقتصادية تستوعب كل التحولات والتحديات التي تواجه اقتصاديات العالم، انطلاقا مما سبق سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أساسيات سياسات استقرار الاقتصاد الكلي.

المطلب الأول: أسس استقرار الاقتصاد الكلي

يعتبر الاستقرار من المفاهيم القديمة في الفكر الاقتصادي وقد أثار جدلا كبيرا بين المفكرين الاقتصاديين، وتعددت المفاهيم بخصوصه من حيث نوع الاستقرار المطلوب وآليات ضبطه خاصة على المدى الطويل.

أولا: مفهوم الاستقرار الإقتصادي

يمكن تقديم أهم التعاريف لمفهوم هذا المصطلح كما يلي:

- الاستقرارالاقتصادي: "هو غياب التقلبات الحادة في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل: معدلات النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم،الاستهلاك والاستثمار وغيرها".[1]
- كما يعرف على أنه: "تحقيق التشغيل الكامل للموارد مع الحفاظ على درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار".[2]
- ويقصد به أيضا:" الوصول إلى علاقة توازنية بين المصادر المتاحة والحاجات بحيث تؤدي إلى استقرار في الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات لاسيما أنه يتم في إطار سياسة ترمي لتحقيق معدل مقبول في الأجل الطويل مع الحد من انخفاض النمو في الفترة القصيرة،و لذلك اتسع مفهوم الاستقرار بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح يشير إلى الرقابة على الاقتصاد ككل".[3]

من خلال ما سبق نلاحظ أن هناك إشارة إلى مصطلح يعتبر موازيا لمصطلح الاستقرار ألا وهو التوازن الاقتصادي حيث يقصد به كالآتي:

---

[1] – مهدي رضوان، غادري نوال، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرارالاقتصادي (1990–2014) في الجزائر، مذكرة ماستر،تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2017، ص27.

[2] – توفيق غفصي،زيتوني كمال، دراسة أثر بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي على مؤشر التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1980–2015، مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد03، الجزائر،2018، ص3.

[3] – نجاة مسمش، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر 1980–2014"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود و تمويل، قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2018، ص169.

- **مفهوم التوازن الاقتصادي:**

" وصول الاقتصاد إلى الحالة المثالية التي من خلالها يتم الاستقرار بين المتغيرات الاقتصادية وهذا بدوره ينعكس على النمو والتطور الاقتصادي".

وفي الأخير يمكن اقتراح تعريف شامل للاستقرار الاقتصادي الكلي على أنه: " مجموعة من الإجراءات والتوجيهات والآليات التي تتخذ لإيجاد حالة من التوازن الديناميكي المستقر في الاقتصاد الكلي على المستوى الداخلي والخارجي بمعنى تهدف إلى المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار من خلال معدلات مقبولة من التضخم والحد من ارتفاع معدلات البطالة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحقيق معدل نمو موجب ومستقر في الناتج المحلي الإجمالي ".

ثانيا: أنواع الاستقرار الاقتصادي الكلي

يأخذ الاستقرار الاقتصادي مجالين أساسيين هما: الاستقرار الداخلي والخارجي

أ/الاستقرار الاقتصادي الداخلي :ينشأ هذا النوع من الاستقرار عند ما يكون الطلب الكلي مساويا للناتج الممكن، ويقصد به من خلال تحقق التوازن الاقتصادي الداخلي :"بلوغ المستوى من الدخل الوطني الذي تختفي عنده البطالة و التضخم و عدم ارتفاع المستوى العام للأسعار،و يكون عند حدوث تناسب بين الطلب الكلي والعرض الكلي على السلع و الخدمات.[1]

ويتحقق هذا الاستقرار عند تحقيق التوازنات التالية :

- توازن الاستهلاك و الإنتاج؛
- توازن الادخار و الاستثمار؛
- توازن الموازنة العامة.

و في هذا الإطار نجد أن هذه التوازنات الداخلية ترتبط بالقطاعين الحقيقي والنقدي للنشاط الاقتصادي،وهما يكونان هيكل الاقتصاد الوطني الذي يتعرض بدوره إلى عدة إختلالات إقتصادية(داخلية وخارجية)، ومن هنا نحتاج إلى استقراراقتصادي خارجي.

[1] – **بوهريره عباس، بوعبدلي أحلام، محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر 1990–2016، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، المجلد 06، العدد10، سكيكدة، الجزائر،2018، ص447.**

ب/ الاستقرار الخارجي: ويتجلى في التوازن المحقق في ميزان المدفوعات حيث يعتبر هذا التوازن ركيزة أساسية في توازن السياسات الاقتصادية لأي بلد بسبب العلاقة القائمة بين تراكم الديون الخارجية والتكيفات الضرورية الواجب القيام بها داخل الاقتصاد.[1]

يمكن الفصل بين نوعين من التوازن الذي يخص هذا الأخير توازن الحسابات ويعتمد على القيد المزدوج في المحاسبة، أما التوازن الاقتصادي فهو الذي يشغل واضعي السياسة الاقتصادية.

ـ والمقصود بالتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات هو :"يتعامل الطلب على الصرف الأجنبي مع العرض عليه بمعنى أن ما يستهلكه المجتمع ويستثمره ويستورده يساوي إنتاج وادخار وصادرات هذا المجتمع،كذلك كلما استند ميزان المدفوعات في توازنه إلى عوامل مستقرة طويلة الأجل اعتبر متوازن من الناحية الاقتصادية، كأن يغطي العجز أو الفائض بحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل فيعتبر محتلا في هذه الوضعية.

ـ ويعتبر عدم التوازن الدائم في ميزان المدفوعات عن اختلال جوهري في المتغيرات أو المؤشرات الاقتصادية الهامة مثل: مستوى التشغيل، معدل نمو الناتج الوطني،الارتفاع في المستوى العام للأسعار أو معدل نمو السكان بالنسبة لمعدل الموارد المتاحة.

وبهذا فإن إختلالالاستقرارالاقتصادي الخارجي يعكس وجود فجوة في الموارد المحلية أو الإختلالات في نسبة المدخرات إلى الاستثمارات الوطنية ويمكن توضيح العلاقة كالتالي:

ج/ العلاقة بين اختلال الاستقرار الداخلي والخارجي: يوجد أسلوبان من أجل قياس العلاقة وهما:

1. **أسلوب الامتصاص أو الاستيعاب(Capproche absorption)** :" ويعتمد الأسلوب بشكل عام على معادلة التوازن بين العرض والطلب الكلي المستوحاة من الفكر الكيتري حيث أن الإنتاج أو الدخل يساوي مجموع الاستهلاك الخاص والعام c) (، والاستثمار الخاص والعام الوطني (I) والإنفاق الحكومي على السلع والخدمات (G) وصافي الصادرات (X_M).[2]

X: الصادرات ، M: الواردات ، Y: الإنتاج الوطني

و يمكن تجسيد العلاقة بالمعادلة التالية : $$Y= C + I + G + (X - M)$$

و بعد عزل عناصر التجارة الخارجية نتحصل على: $$(X - M)= Y- (C + I + G)$$

[1] – نجاة مسمش،مرجع سابق،ص171.

[2] – فطيمة حفيظ،الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تنمية، قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2012، ص53.

و باعتبارأن:و هي تمثل قدرة المجتمع على امتصاص الإنفاق بغض النظر عن النشاط مع العالم الخارجي، و في نفس الوقت يمثل الفرق بين الإنتاج (Y) و القدرة على امتصاص (A) رصيد الحسابات الجاري (CA).

و المعبر عنه بالفرق بين الصادرات و الواردات يمكن كتابة :

من خلال ما سبق نستنتج أن: $CA= X - M = Y - A$

- يتحقق فائض في الحساب الجاري ($X > M$) عندما يتجاوز الإنتاج الطاقة الإستيعابية أي $Y > M$

- يتحقق عجز الميزان التجاري ($X < M$) عندما يقل الإنتاج عن الطاقة الاستيعابية أي $Y < A$

و من أجل تعديل وضعية ميزان المدفوعات لابد من : زيادة الإنتاج الوطني وتقليص الطلب الإجمالي.

$$A= C + I + G$$

2 ـ الأسلوب النقدي لميزان المدفوعات: باعتبار أن أسلوب الامتصاصاهتم فقط بالحساب الجاري و عدم أخذه لحركة رأس المال في الإعتبار، حيث يرى الكثير من اقتصاديين صندوق النقد الدولي ضرورة الإعتماد على مقارنة نقدية تعد مكملة للأسلوب السابق و يعتمد هذا الأسلوب على أن هناك علاقة بين إختلال ميزان المدفوعات و الفائض في عرض النقود من أجل تصحيح الخلل الموجود في ميزان المدفوعات.[1]

ثالثا:مبررات التوجه نحو سياسات الاستقرارالاقتصادي

إن الاستقرارالاقتصادي الكلي ليس إلا أحد الظروف الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية و الذي ينبغي أن يتدعم بغيره من الظروف المتطلبة لإنجاح السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، فمن أجل تحقيق التشغيل الكامل لابد من الإستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وبالتالي فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن يتوافق مع تحقيق الاستقرارالاقتصادي، حيث يحصل الأفراد على فوائد ومكاسب التنمية، فمع غياب الاستقرارالاقتصادي تحول الكثير من الإستثمارات المنتجة إلى استثمارات غير منتجة وإذا أخذنا بعين الإعتبار حالة الدول النامية فإن الأزمات الاقتصادية التي مرت بها دفعت بالمؤسسات النقدية الدولية إلى التدخل ضمن ما يعرف ببرامج الاستقرارالاقتصادي أو برامج التثبيت الهيكلي، التي تهدف إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة بواسطة ضغط الإنفاق الحكومي وتخفيض العجز في الحساب الجاري.[2]

ويمكن إرجاع الأسباب الداخلية إلى عوامل نقدية متعددة أهمها:التخلص من العجز أو الفائض الكلي في ميزان المدفوعات لإستخدام سياسات الاستقرارالاقتصادي والذي قد يؤدي إلى الانكماش أو التوسع النقدي؛

---

[1]– حمزة بن حافظ،دور الإصلاحات الإقتصادية في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر"دراسة حالة الجزائر 1998–2008، مذكرة ماجستير،تخصص التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2011، ص34.

[2]– فطيمة حفيظ، مرجع سابق، ص 55.

- تكييف أسعار الصرف الإسمية مع التضخم المحلي لتجنب تقلبات محلية الناتجة عن تحفيز أو تشجيع كل من الصادرات و الواردات.

و يمكن حصر أهم المبررات التي أدت إلى إستخدام سياسات الاستقرارالاقتصادي الكلي فيما يلي:

- إرتفاع أسعار البترول في السنوات (1973-1974) و (1979-1980) قادت إلى تسجيل عجز في موازين المدفوعات لدى الدول النامية؛
- منتجو البترول الذين استلموا عوائد كبيرة وضعوا قسما كبيرا من هذه العوائد لدى البنوك لأغراض الإقراض؛
- أسعار الفائدة الحقيقية السالبة في أواخر السبعينات قادت لإقتراض الدول النامية بشكل كبير؛
- الأموال المقترضة لدى معظم الدول النامية وجهت للإستهلاك وخطط إستثمارية منخفضة المردودية ؛
- تبني المؤشرات التجارية للدول المقترضة خلال فترة الثمانينات ؛
- رد فعل الدول الصناعية تجاه الصدمة البترولية الثانية أدى إلى إرتفاع حاد في أسعار الفائدة، الأمر الذي أثر على قدرة الدول النامية على خدمة فوائد الديون التي قدمتها لها الدول الصناعية الكبرى.

ومن هنا يلاحظ أن الإصلاحات الاقتصادية و المؤسسية تعتبر ضرورية للدول النامية قبل أن تصبح الديون ذات تهديد خطير لاقتصادها ونظامها الإجتماعي، باستخدام السياسات الجيدة والتي تشير إلى مجموعة من الميكانيزمات المالية والنقدية مثل:أسعار الفائدة،سعر الصرف،إدارةإحتياط العملات الأجنبية، التسعير والسياسات الهيكلية، إضافة إلى إنتقائية الخطط والبرامج التي تعزز الاستقرار الاقتصادي.

أنواع برامج التصحيح: تنقسم إلى الأنواع التالية:[1]

برامج الاستقرارالاقتصادي: وهي معينة بتوازنات الاقتصاد الكلي أي توازن بين الطلب والعرض وتوازن القطاع الخارجي و توازن الميزانية في المدى القصير، وتصمم لتحقيقها سياسات تؤثر بشكل أساسي في الطلب الكلي، وترتكز على السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف ويمكن تمثيلها بالشكل التالي:

[1]– **عبد الغفور مزيان،أحمد سلامي، فعاليات السياسات الإقتصادية في الجزائر في ظل العولمة المالية (دراسة تحليلية باستعمال منهج البرمجة المالية للفترة 2000–2022)، مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، العدد03، الجزائر،2017، ص86.**

شكل (1): برامج الاستقرارالاقتصادي

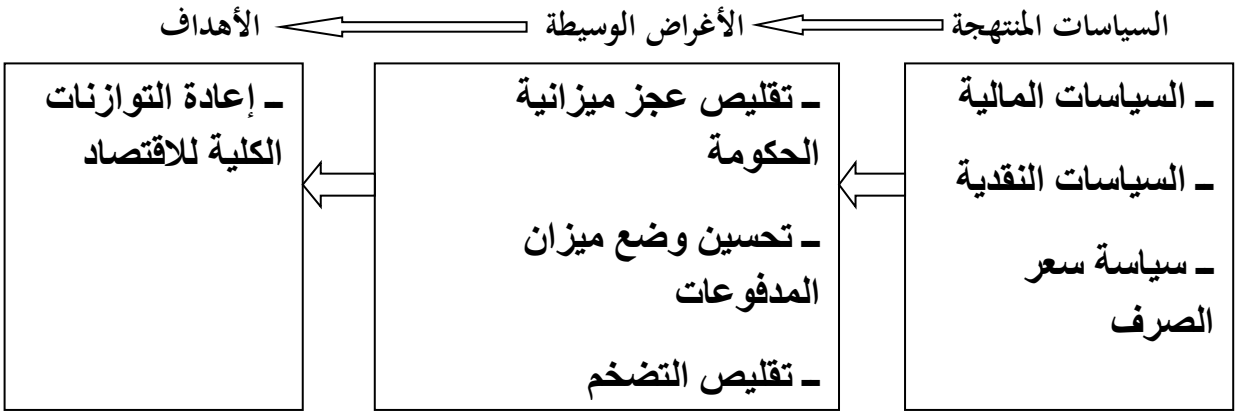

المصدر: نجاة مسمش، الإقتصاد الموازي والإستقرار الإقتصادي"دراسة حالة الجزائر 1980–2014"، أطروحة دكتوراه منشورة، تخصص نقود و تمويل، قسم العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2018، ص179.

برامج التصحيح الهيكلي: وهي معنية بإحداث تغيرات في تشكيلة الإنتاج والتوزيع والتجارة والمؤسسات وقوانين حقوق الملكية بهدف تحقيق زيادة مطردة في النمو الاقتصادي في المدى الطويل دون المساس أو الإساءة إلى البيئة الطبيعية، و تصمم لتحقيق النمو المطرد سياسات تستهدف تحسين كفاءة إستخدام الأمثل لزيادة الموارد وتشمل هذه السياسات: إصلاح النظام المالي وأسواق السلع والخدمات وسوق العمل، المؤسسات العامة والخاصة[1] ويمكن تمثيلها في الشكل التالي:

[1]– ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرارالاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين: (1990–2015) أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة الجزائر،2017، ص63.

شكل رقم (2): برامج التصحيح الهيكلي

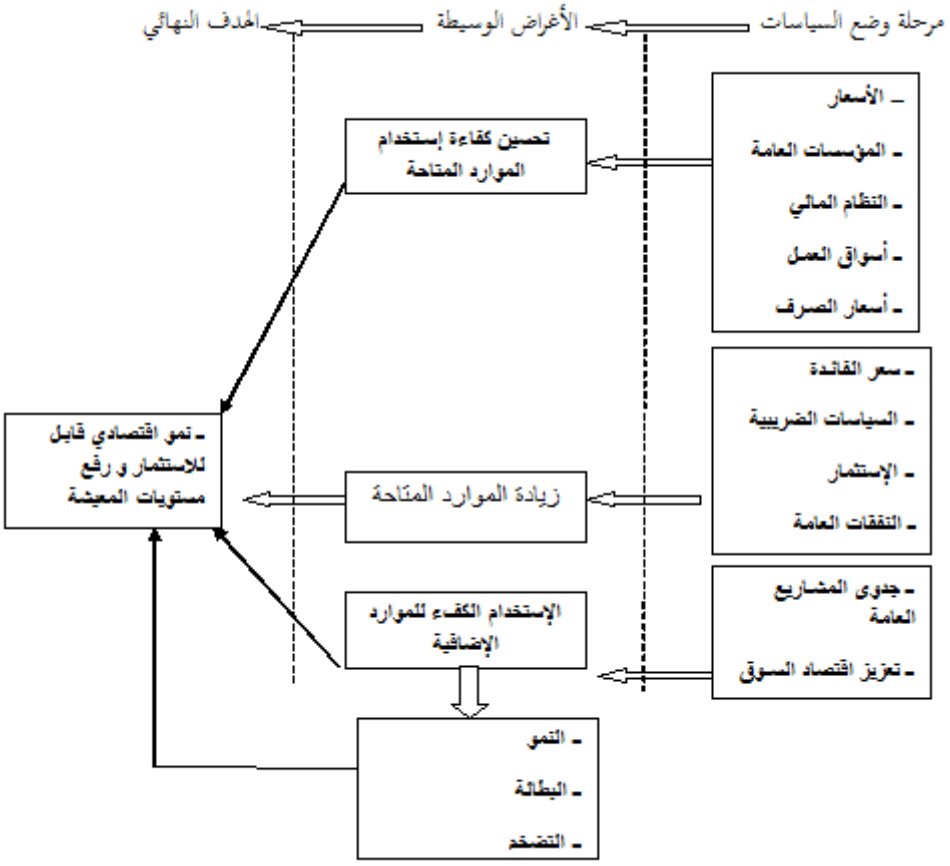

المصدر: نجاة مسمش، الاقتصاد الموازي و الاستقرارالاقتصادي"دراسة حالة الجزائر 1980–2014"، أطروحة دكتوراه منشورة، تخصص نقود و تمويل، قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2018، ص180.

وقد حدث نقاش حول سياسات الاستقرارالاقتصادي الكلي من خلال النظريات النقدية والاقتصادية وهذا إستنادا إلى فهم و إدراك مختلف المتغيرات الاقتصادية وكيفية تأثيرها وتأثر سياسات اقتصادية محددة.

رابعا: مؤشرات الاستقرارالاقتصادي

تتمثل مؤشرات الاستقرارالاقتصادي فيما يلي:

1. **التضخم:** هو الارتفاع الكبير والمستمر في أسعار المنتجات لفترة طويلة نسبيا. وللتضخم تأثير على الاقتصادباعتباره من المؤشرات الدالة على مستوى الاستقرار و ذلك من خلال التأثير على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى عدم استقرار مستويات الأسعار وهذا ما يؤثر على الإدخاربسبب عدم ثقة الأفراد في مستويات

الأسعار مما يؤدي إلى تناقص حجم الإستثمارات في البلد وبالتالي حدوث إختلال يكون سببا في عدم استقرار الأسعار.[1]

2. **البطالة:** ظاهرة إجتماعية واقتصادية تعاني منها معظم الدول وهي عبارة عن " وجود قوة عمل قادرة وراغبة في العمل بالأجر السائد دون أن تجد عملا وتظهر في أوقات الركود الاقتصادي وتقل في أوقات الرواج.

3. **ميزان المدفوعات:** يعبر هذا الأخير عن رصيد معاملات الدولة مع العالم الخارجي كما يعتبر أهم أدوات التحليل الاقتصادي التي يعتمد عليها في معرفة الوضعية الاقتصادية للدولة باعتباره يضم المعاملات الاقتصادية خلال فترة معينة خاصة فيما يتعلق بهيكل الصادرات والواردات، حيث أنه عند تحقيق ميزان المدفوعات وبصفة خاصة فائض في الميزان التجاري فهذا يدل على أن الاقتصاد في وضعية جيدة مما يعني تحقيقه لمعدلات نمو مرتفعة تساهم في انتعاش الاقتصاد و تحقيق استقراراقتصادي على المستوى الكلي.[2]

4. **الموازنة العامة:** وهي تقدير مفصل و معتمد للنفقات والإيرادات العامة عن فترة مالية مستقبلية غالبا تكون سنة.

للموازنة أهمية كبيرة في الاقتصاد حيث يتم الإعتماد على الضرائب كنوع من أنواع الإيرادات التي يتم استخدامها لتمويل النفقات و التي لها تأثير إيجابي في العديد من المجالات الاقتصادية، حيث يوجه جزء منها لزيادة الاستهلاك خاصة للفئة العاطلة مما يساهم في بناء مشاريع إستثمارية تسمح بالقضاء على مشكلة البطالة وهذا ما يمكن الدولة من تحقيق نمو اقتصادي مما يعني دعم الاستقرار.[3]

5. **النمو الاقتصادي: و يعنى به:**[4]

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل وأن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست إسمية؛
- أن تكون زيادة في المدى البعيد بمعنى إستبعاد ما يعرف بالنمو العابر أو الظرفي.

---

[1] – طلحة محمد،قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة (1970–2017)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2019، ص14.

[2] – ميهوب مسعود، نفس المرجع، ص80.

[3] – مهدي رضوان، غادري نوال، مرجع سابق، ص29.

[4] – طلحة محمد، مرجع سابق، ص48.

المطلب الثاني: أدبيات سياسات الاستقرارالاقتصادي

يختلف الاستقرارالاقتصادي في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية لأن الظواهر والمؤشرات التي يعنيها هذا لمصطلح تختلف بين الحالتين وهذا يعود إلى طبيعة الإختلاف الجوهري بين المقومات الاقتصادية للجهاز الإنتاجي وعلاقاته في كل الحالتين.

حيث تطور مفهوم الاستقرارالاقتصادي بشكل واضح بين مختلف المفكرين الاقتصاديين، إنطلاقا من ذلك الجدل الفكري الذي ظهر مع ظهور الفكر الكينزي وما بعده، وكيف أصبح ينظر إلى الاستقرارالاقتصادي.

أولا: الجدل الفكري قبل ظهور الفكر الكينزي

لقد إختلفت صور الاستقرارالاقتصادي بين المساواة التالية: (التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي)، (التعادل بين الاستثمار والإدخار)،(التعادل بين الصادرات والواردات) ولهذا سوف يلاحظ كيف كان التفكير الاقتصادي ينظر إلى هذا المصطلح إنطلاقا من الفكر الاقتصادي التجاري إلى الفكر الكلاسيكي ثم الفكر الماركسي.

1) **الاستقرارالاقتصادي في فكر التجاريين:** تمثلت جوهر الأفكار الاقتصادية للمدرسة التجارية في النقاط التالية:

ـ يجب أن تكون الدولة قوية وتكمن قوتها في اقتصادها وتتمثل تلك القوة بالثروة، والثروة عندهم هي مقدار المعادن الثمينة الموجودة في البلد؛

ـ نادى التجاريين في كل بلد بأن يسعى إلى الحصول على الذهب والفضة من البلدان الأخرى،سواء عن طريق إمتلاك المستعمرات أو عن طريق التجارة الخارجية وتحقيق الفائض في الميزان التجاري؛

ـ نظر التجاريون إلى إجمالي الثروة في العالم على أنها ثابتة الحجم وأن ما تكسبه دولة من الدول يكون على حساب ما تفقده الدول الأخرى ومن هذا كانت نظريتهم ذات طابع زمني؛

ـ لاحظ التجاريون ظاهرة إرتفاع الأسعار في تلك المرحلة وقدم المفكر الاقتصادي " جون بودان" تفسيرا لأسباب هذه الظاهرة من خلال نظريته المشهورة باسم "كمية النقود"؛

ـ إن التجارة والصناعة يعتبران أكثر أهمية للاقتصاد من الزراعة ويتعين الإهتمام بالتجارة الخارجية لأن الفائض الناتج عنها يزيد من ثراء الدولة؛

ـ ضرورة تدخل الدولة من أجل تنظيم الحياة الاقتصادية، وقد إختلف رواد الفكر التجاري فهناك التجاريون الإسبان الذين يعتبرون ثروة البلاد تكمن في الذهب الموجود داخلها، أما التجاريون الإيطاليون إهتموا بقضايا المالية العامة وقضايا التوازن بين الإنتاج والإستهلاك، بينما التجاريون الفرنسيون فنادوا بضرورة تدخل الدولة في التصنيع، أما التجاريون البريطانيون كان همهم زيادة الصادرات من السلع، وأخيرا التجاريون الألمان فقد كان همهم حماية الاقتصاد الوطني.

وهكذا فإن التوازن الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق تلقائيا إذ لابد من تدخل الدولة من خلال توجيه مسار التجارة الخارجية يهدف تحقيق فائض في الميزان التجاري، ويحصل هذا الأخير بالذهب و الفضة من الدول النامية.

بروز الإختلالات (الجيل الأول):

بالرغم من هذا لقد تلقى الفكر التجاري انتقادات عديدة تمثلت أساسا في استحالة إستمرار فائض إيجابي في الميزان التجاري، فيرتفع المستوى العام للأسعار في الداخل مقارنة بالخارج،مما يستدعي ضرورة إرتفاع الواردات مقارنة بالصادرات مؤديا إلى عجز في الميزان التجاري.[1]

2) **الاستقرارالاقتصادي عند الكلاسيك:** ولد الفكر التقليدي أو الكلاسيكي بانجلترا في أواخر القرن الثامن عصر الميلادي، و قد عبر هذا الفكر عن الإتجاه الرأسمالي " الثورة الصناعية" الذي ساد في ظل الأفكار الخاصة بالمدرسة الطبيعية و التي تميزت بما يلي:[2]

- إشاعة فكرة الحرية والمذهب الح؛

-لم يعد ينظر الاقتصاديون إلى النقود على أنها الثروة الحقيقية بل الإنتاج في نظرهم يمثل الثروة الحقيقية؛

- إعطاء صورة عن الدورة الاقتصادية أي دورة الإنتاج داخل البلد وتوزيعه بين الطبقات الإجتماعية المختلفة؛

و بهذا إعتمد التفكير الكلاسيكي على أهم النقاط التالية:

ـ عدم وجود أزمة في تصريف الإنتاج طالما أن كل عرض يخلق طلبه وأن كل سلعة تدخل في السوق تجد من يطلبها و توصلوا أن المنتجات لا تبادل إلا بالمنتجات لإعتبار النقود سوى وسيط للمبادلة ذات دور حيادي في نقل القيم فهي لا تؤثر على المتغيرات الاقتصادية بمعنى لسيت مخزن للقيمة؛

ـ التوازن بين الإدخار و الإستثمار من خلال مؤشر سعر الفائدة في ثبات الأسعار وعدم وجود ميل للإكتناز النقدي كما نادى به كينز؛

ـ تحقيق التوظيف الكامل نتيجة توفر المنافسة الحرة ومرونة التامة في الأجور وفي الأسعار والفائدة؛

ـ تحقيق التوازن الخارجي من خلال حرية التجارة الخارجية.

---

[1]– **بوعمرة أحمد،قيزة عمر، أثر السياستين النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2014)–دراسة قياسية حسب نموذج سانت لويس، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي التبسي، تبسة،الجزائر،2016، ص61.**

[2]– **بن الحاج جلول ياسين، الاقتصاد الكلي،مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر،2018، ص 50.**

إختلالات الاستقرارالاقتصادي (الجيل الثاني):

ظهور الإحتكارات، زيادة الإنتاج بحجم يفوق حجم الطلب الكلي، إنتشار البطالة، تعدد عناصر الإنتاج، التعاون في توزيع الثروة والدخل، ظهور مخاطر حرية التجارة الدولية على الدول التي تأخرت تنميتها الصناعية؛

ولقد نتج عن هذا ظهور فريقين مختلفين في أهدافهما هما:[1]

✓ **التيار الأول:** يدعوا إلى إصلاح الرأسمالية وتنقيتها من العيوب عن طريق الحد من الحرية الاقتصادية المطلقة وعدم القضاء على النظام الرأسمالي؛

✓ **التيار الثاني:**الاشتراكيون الذين يريدون القضاء على النظام الرأسمالي وإحلال نظام جديد محله؛

3) **توجهات karl Marx وطبيعة الاستقرارالاقتصادي عن المدرسة الاشتراكية:** يظهر المعنى العام و العلمي للاشتراكية على أنها " ذلك النظام الذي يتميز بحصر ملكية وسائل الإنتاج للدولة من ناحية، وحصر إدارة النشاط الاقتصادي للدولة من ناحية أخرى وذلك بممارسة الإدارة المباشرة للمشروعات والتخطيط المركزي للإنتاج والإستثمار والتوزيع.

ولقد كان " لكارل ماركس" الدور الأهم فيما يتعلق بتاريخ و فعالية مفهوم الاشتراكية، حيث إستند في تحليله إلى نظرية الدورات الاقتصادية المنحدرة في النظام الرأسمالي، ويرى بأن التوازن الذي إنطلق منه الاقتصاد الرأسمالي هو الإختلال بدلا من التوازن وقد يبلغ هذا الإختلال في فترات معينة حدا لا يمكن معالجته والبديل الأمثل عند إقامة نظام اشتراكي خال من التناقضات يؤدي إلى الاستقرارالاقتصادي، ويركز على أن التوازن يجب توافره بين قطاع إنتاج السلع الإنتاجية وقطاع إنتاج إستهلاكية ولا يتحقق هذا إلا بتعادل الطلب على مجموع سلع القطاعين مع عرض مجموع هذه السلع في القطاعين، ويرى ماركس أن الطلب الفعال وحده غير كاف لتحقيق التوازن الاقتصادي لسببين:[2]

ـ ميل معدل الربح نحو الإنخفاض في حين يزيد الإعتماد على الآلات، فعند إنخفاضه عن القدر العادي فإن الإستثمار يقل مما يدفع أصحاب الأعمال إلى إحتباس جزء من فائض القيمة على التداول ويحول إلى إستثمارات صافية،و غياب هذه الإستثمارات في أي نظام تعرضه للإختلال وعدم التوازن.

ـ فائض القيمة وما يسببه من نقص في الإستهلاك بحيث يؤدي سوء توزيع الدخل الوطني بين العمال و أصحاب الأعمال إلى نقص الإستهلاك لدى العمال والفلاحين والفقراء نتيجة ضعف مداخيلهم و بالتالي يظهر عدم التوازن بين طلب وعرض مجموعتي سلع الإستهلاك وسلع الإنتاج وهنا يرفض ماركس " قانون ساي"، وحتى يتحقق التوازن ينبغي إنفاق جزء من فائض القيمة المحتجز يعادل النقص المسجل في قيمة الإستهلاك، وبما أنه تعددت تفسيراته بخصوص

[1] – **بوعمرة أحمد،قيزة عمر،مرجع سابق،ص59.**

[2] – **د.محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية"السياسة و الممارسة"، الأمين للنشر والتوزيع، ج 02، ط01، صنعاء،2012، ص26.**

الأزمات الاقتصادية المؤدية إلى عدم التوازن، فقد أثبت أن الجهاز الإنتاجي يحتاج إلى تجديدات لتعويض قيمة النقص الحاصل في الطاقة الإنتاجية، بسبب عمل الآلات وهنا أشار إلى أهمية دعم الآلات التي تختلف من سنة إلى أخرى مما يؤدي إلى تغير نفقات الإستهلاك وهنا يقع الإختلال وعدم التوازن.

ثانيا: تيار المدرسة الكينزية وبروز الفكر النقدي (المدرسة النقدية)

لقد كان لأفكار كينز أثربالغ القوة على أغلب المفكرينالاقتصاديين، فقد سيطرت هذه الأفكار على تفكير المتخصصين في الاقتصاد الكلي من رجال الاقتصاد المحترفين منذ الحرب العالمية الثانية، وابتدأت من الستينات حيث سيطرت وجهة النظر الكينزية بقوة على سياسات الاستقرار الاقتصادي في الو.م.أ مع ذلك إنكب اقتصاديون في بحوث تساعد على فهم أهمية العوامل النقدية و قد قام بجزء كبير من هذه البحوث علماء متخصصون في الدراسات النقدية، وهم النقديون ويعتقد هؤلاء أن التحليل الكينزي قد فشل في فهم قوة السياسة النقدية غير السوية كمصدر لعدم الاستقرارالاقتصادي وخلال العقدين الأخيرين كان الجدل بينهما نقطة محورية في الاقتصاديات الكلية، و هناك من الاقتصاديون من لا يؤيد أي منهما، ولقد ظهرت دراسات خاصة بالدول المتقدمة والدول النامية من ناحية أخرى:[1]

1) **الاستقرارالاقتصادي في الدول المتقدمة:** من مميزات النشاط الاقتصادي في الأنظمة الرأسمالية تعرضها لدورات اقتصادية من فترة لأخرى تتراوح ما بين الإنتعاش و الرواج من جهة وبين الانكماش والركود من جهة أخرى، وتعتبر هذه الدورات كنتيجة حتمية لتطبيق مبادئ المصلحة الخاصة و القرارات الشخصية في مجال الإنتاج والإستثمار والإستهلاك ولذلك تتوقف النتائج النهائية على عوامل التوقعات و التقديرات الفردية.

فخلال الثلاثينات من القرن الماضي تعرضت الدول الرأسمالية إلى أزمة الكساد الكبير (1929)، ومع بداية الحرب العالمية الثانية تعرضت لأزمة التضخم أما في فترة السبعينات عرفت هذه الأنظمة أزمة جديدة تتمثل في تعايش التضخم والركود جنبا إلى جنب وهو ما يعرف في الاقتصاد " بالركود التضخمي". وكل هذه التقلبات واجهها الاقتصاديون والباحثون بالعديد من الدراسات والتوجهات.

2) **المدرسة الكينزية والاستقرارالاقتصادي:** إرتكزت المدرسة الكينزية بصفة عامة على الأفكار التالية:[2]

ـ أهمية دور العوامل غير النقدية في تحقيق الاستقرارالاقتصادي؛

ـ يؤكد الكينزيون على دور تضخم التكاليف والصدمات الاقتصادية التي تأتي من جانب العرض و تسبب تفاقم مشكلة التضخم؛

[1] – حمزة بن حافظ، مرجع سابق ص 3.

[2] – د.محمد أحمد الأفندي، مرجع سابق، ص29.

ـ التأكيد على أهمية الدور الاقتصادي للدولة بخصوص تسريع عمليات النمو والتقدم وأن قوى السوق وحدها لا تكون كافية وفعالة في تحقيق ذلك.

3) **المدرسة النقدية والاستقرارالاقتصادي:** لقد كان آراء و أفكار عدة اقتصاديين على رأسهم ملتون فريدمان دورا بارزا في تشكيل ما يسمى بالمدرسة النقدية في الو.م.أ و التي عرفت بمدرسة شيكاغو وعموما هذه المدرسة تدعو إلى الأفكار الاقتصادية التالية:[1]

ـ تلعب التطورات والعوامل النقدية دورا كبيرا في تحقيق الاستقرارالاقتصادي، حيث يجزم النقديون بوجود علاقة قوية بين التقلبات في المعروض النقدي والتقلبات في مستوى الدخل الوطني بالإضافة إلى أن التغيرات في مستوى الطلب الكلي تقود إلى تقلبات في مستويات العرض الكلي ومن هذا يستنتج النقديون أن مشكلة التضخم تفسر بالإفراط في عرض النقود؛

ـ المطالبة بمحدودية دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتناسبه لتحقيق الاستقرارالاقتصادي، مما يؤدي لقوى السوق بدفع عمليات النمو والتقدم في المجتمع؛

ـ توفر إطار مستقر لنشاط اقتصادي يتميز بتدخل محدود للدولة، يتم من خلال تصفية كل أشكال الإحتكارات سواء كانت حكومية أو احتكارات المؤسسات الكبيرة و النقابات العمالية لأنها تعوق حرية آلية السوق؛

ـ تحقيق الإستقرار يكون ممكنا عندما يتم تثبيت معدل نمو المعروض النقدي عند مستوى مساو لمعدل النمو الحقيقي للناتج الوطني و أن يكون هناك توازن دوري لميزانية الدولة، حيث أن الفائض في فترة الرواج الاقتصادي يغطي العجز في فترة الكساد الاقتصادي.

لكن الكينزيون عارضو الإقتراحات التي قدمها النقديون لتحقيق الاستقرار فهناك صعوبة عملية في تطبيق سياسة معدل نمو ثابت للعرض النقدي زيادة على ذلك أن إتجاه العلاقة السببية بين العرض النقدي والدخل الوطني ليس كما يراه النقديون حسب منظورهم.

العلاقة السببية وفق المدرسة الكينزية هي أن تقلبات الدخل الوطني تسبب تقلبات العرض النقدي وليس العكس و هذه العلاقة تعني أن دور العوامل غير النقدية مهم في تحقيق الاستقرارالاقتصادي.

كما يؤكدون على أهمية تطبيق سياسات مالية ونقدية ملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يمكن أن يتخذ أحد الأسلوبين:

---

[1] – **بلعزيزية وسام، السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية، مذكرة ماستر،تخصص مالية، قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،2012، ص35.**

ـ **أسلوب التغذية المرتدة:** و يتم من خلال هذا الأسلوب تحديد حالة الاقتصاد التي تستدعي تدخل الدولة مثلا: إذا إرتفع معدل البطالة 1% في المعدل المقبول يكون العلاج زيادة الإنفاق العام بنسبة 1% أو زيادة العرض النقدي بنفس النسبة، لكن في الواقع تطبقا هذه الآلية غير عملية لصعوبة تحديده بدقة لكونه لا يتسم بالثبات والجمود.[1]

أسلوب السياسات التغييرية المرنة: ويعد أكثر الأساليب إستخداما لمرونته حيث يحدد حجم واتجاه تطبيق السياسة المالية و النقدية الملائمة لكل حالة يمر بها الاقتصاد الوطني على ضوء جملة مؤشرات اقتصادية هامة مثل: معدل التضخم، معدل البطالة، وضعية ميزان المدفوعات.[2]

ثالثا: المدارسالاقتصادية الأخرى والاستقرارالاقتصادي: أهم هذه المدارس هي:"مدرسة التوقعات العقلانية، مدرسة اقتصاديات جانب العرض، المدرسة الراديكالية"، وسوف نستعرض كل منها بإيجاز لتقديم فكرة شاملة عن أهم أفكارها وأسسها:

1) **مدرسة التوقعات العقلانية:** ظهرت كنظرية أو مدرسة جديدة تعود على استنتاجات جديدة في مجال السياسات الاقتصادية الحكومية تتمثل في أهم أفكارها فيما يلي:

ـ أن للتدفقات تأثيرا مهما على السلوك الاقتصادي للأفراد سواء في مجال الإستهلاك، الإنتاج، العمل أو الإستثمار، فقرارات المستهلك في توزيع دخله المتاح يتأثر بتوقعاته المستقبلية؛

ـ أن توقعات الأفراد هي توقعات عقلانية أي أنها غير متحيزة إحصائيا لأنها تستند إلى معلومات وافية وكافية عن الحالة الاقتصادية؛

ـ الإعتقاد بمرونة التغير في الأسعار والأجور التي إفترضتها النظرية الكلاسيكية وقادت إلى إمكانية توازن العرض والطلب في جميع الأسواق بشكل تلقائي بما في ذلك سوق العمل.

2) **مدرسة اقتصاديات جانب العرض:** تمثل هذه المدرسة التطور الثاني الكبير لإعادة إحياء الفكر الكلاسيكي، حيث تعتبر المبرر الفكر الأساسي للإدارة الأمريكية في عهد الرئيس (Reagom) عام 1981، ويجدر الإشارة أن هذه المدرسة لا تشكل نظاما متماسكا من العلاقات كما هو الحال مع النموذج الكينزي بل أنها تتكون من فكرتين ترتبطان مع بعضهما البعض وهما:[3]

---

[1]– **طلحة محمد، مرجع سابق، ص20.**

[2]– **ميهوب مسعود،مرجع سابق،ص45.**

[3]– **سعاد بن مسعود، أثر الصدمات النفطية على التوازنات الداخلية والخارجية في الجزائر"دراسة تحليلية قياسية 1980–2016"، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات إقتصادية ومالية، قسم العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،2020، ص131.**

ـ الإعتراف الكامل بقانون ساي للأسواق؛

ـ الإعتقاد بأن معدلات الضرائب هي المحدد الرئيسي للمحفزات.

3) **المدرسة الرادكالية:** إنطلقت المدارس الفكرية الاقتصادية الراديكالية تحليلاتها على أعمال ماركس وإمتداد أفكار karl marx على التحليلات الماركسية الاقتصادية ومعظم هذه النماذج تعتمد على التحليل الطبقي كأساس، حيث تقسم المجتمع إلى طبقتين هما: العمال والرأسماليون وتفصح مثل هذه الكتابات حقيقة حدوث الأزمات المتأصلة في النظام الرأسمالي وكذلك حقيقة الإستغلال الطبقي من قبل الرأسماليين للعمال ولبقية فئات الشعب، وتدعو هذه المدرسة إلى: القضاء على النظام الرأسمالي وإقامة نظام اشتراكي ولقد إعتمدت أهم أفكارها في: [1]

ـ **رفض الأسواق:** حيث يختلف الاشتراكيون اليساريون في تحليلاتهم عن التحليلات الغربية الرأسمالية، حيث يدعون إلى التخطيط المركزي محل الأسواق المشوهة من جهة ومن جهة أخرى يدعون إلى قيام الدولة بأخذ المبادرة في إقامة الصناعات والمشروعات الاقتصادية الأساسية؛

ـ **رفض حرية الأسعار والأجور:** تأكيد الرأي العام على وجود معدل طبيعي للبطالة 6% وإذا انخفض دون ذلك لا يستطيع الاقتصاد تحمله دون مواجهة حالة التضخم النقدي،أما الاقتصاديون اليساريون يرفضون هذا الرأي القائل بأن الأسعار و الأجور يجب أن تكون حرة و يفضلون فرض سيطرة على الأسعار والأجور كوسيلة للحد من التضخم وبذلك الحد من مستوى البطالة؛

ـ **رفض التفاوت في توزيع الدخل الوطني:** يعد الراديكاليون ضد التفاوت الكبير في الدخول المتولد من نشاط الأسواق والبعض منهم يقترح فرض الضرائب على الاستهلاك وليس الدخل.

ولكن على هذا الأساس نجد كل الدول المتقدمة بصفة عامة أصبحت واعية بمسؤولياتها وتحقيق الاستقرارالاقتصادي وتجنب مجتمعاتها هذه الأزمات بتطبيق مختلف أدوات السياسة الاقتصادية لعلاج التضخم والكساد حتى لو كانت بوادر الظهور ضعيفة وحينها لا تعترف هذه الدول بمبدأ الحرية الاقتصادية المطلقة لأنها تتجنب مجتمعاتها الإختلالات الاقتصادية والاجتماعية.

حيث نشير أن الاقتصاديات المتقدمة تتسم بصفات مميزة يمكن حصرها في:

ـ البطالة الدورية أثناء أزمات الكساد و لذلك يستخدم الاستقرارالاقتصادية لمواجهة هذا النوع من البطالة؛

ـ يستهدف الاستقرارالاقتصادي في الدول المتقدمة علاج التضخم الذي ينتج عن التقلبات الاقتصادية الذي لا يعتبر وليد الإختلالات الهيكلية؛

-1

ـ إن الإختلالات التي تعرفها موازين مدفوعات الدول المتقدمة لا علاقة لها بالإختلالات الهيكلية و إنما هي نتيجة المنافسة الموجودة بين التكتلات الاقتصادية الكبرى على مستوى الأسواق؛

ـ توزيع الدخل في هذه الدول لا يطرح ضمن مفهوم الاستقرارالاقتصادي لأن حل هذا المشكل يترك لآليات قوانين السوق التي تنظم العلاقات القائمة بين الأطراف المتعاقدة.

المطلب الثالث: الدورات الاقتصادية

لقد أظهرت الأزمة المالية الأخيرة تأثر الاقتصاديات العربية بالدورات الاقتصادية في دول الأزمة وإن كان تأثرها ليس بالقوة الكبيرة، غير أن حدة تباطؤ النشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية وتزامنه مع الركود في الاقتصاد العالمي أظهرت مدى الارتباط الوثيق للاقتصاديات العربية بالأسواق العالمية و بدورات الاقتصاديات في تلك الدول. ولقد كان تأثرها نتيجة عدة عوامل داخلية وخارجية، فقد كان انفتاح أسواق المال الخليجية سبب في احمرار مؤشراته المالية، واعتماد العديد من الاقتصاديات العربية على الإيرادات النفطية أدى إلى خسائر في الإيرادات نتيجة انخفاض أسعاره، وبالنسبة إلى الدول الغير النفطية فإن الانكماش في الطلب الخارجي لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين لها، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تراجع التدفقات المالية الواردة لها من خلال عائدات السياحة، وتحويلات المهاجرين بالخارج و الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت العوامل الرئيسية في تأثر هذه الدول.

أولا:مفهوم الدورات الاقتصادية:

التعريف الأول: الدورة الاقتصادية "هي تلك التقنيات التي تحدث في النشاط الاقتصادي، القائم على آليات السوق بصفة خاصة، وهي تحدث في حجم الإنتاج ومستوى التشغيل والمستوى العام للأسعار، وتختلف عن بعضها البعض من حيث المدة شدة التقلبات"

التعريف الثاني: الدورة الاقتصادية " هي تلك الاختلالات التي تطرأ الاقتصاد الكلي، المتأتية من القرارات اللاعقلانية للمؤسسات الاقتصادية"

وعموما يمكن القول أن الدورات الاقتصادية هي تلك التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي الكلي للدول وتأثر فيه إما بالتوسع أو الانكماش، و تحدث في نفس الوقت وفي عديد من الأنشطة الاقتصادية.[1]

خصائص الدورات الاقتصادية: من التعاريف السابقة نلاحظ أن الدورات الاقتصادية تتميز بعدة خصائص نذكر منها:

[1]– **مخناش زبيدة، مطاري حياة،تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على الصيرفة الإسلامية، مذكرة ماستر،تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر،2015، ص3.**

- الدورة الاقتصادية هي تقلبات النشاط الاقتصادي الكلي و ليس متغيرا مخصوصا بذاته؛
- الدورات الاقتصادية هي تعاقب فترات من التوسع و الانكماش في النشاط الاقتصادي الكلي؛
- تظهر المتغيرات الاقتصادية تحركا مشتركا: بمعنى أن لهم نمط سلوك منتظم وقابل للتنبؤ خلال مسار الدورة الاقتصادية؛
- تكون الدورة الاقتصادية متكررة وليست دورية: فالتكرارية نعني أن نمط الانكماش والتوسع سيظهر مرة و مرة أخرى، أما عدم الدورية فمعناه أن الدورة لا تظهر في فترات منتظمة وقابلة للتنبؤ؛
- وتتميز الدورة الاقتصادية بديمومتها: فحالات هبوط تعقبها حالات هبوط أخرى، كما أن النمو يعقبه نمو آخر أقوى، و نظرا لهذه الديمومة فإن التنبؤ بنقاط التحول يكون أمرا في غاية الأهمية.

ثانيا: مؤشرات الدورات الاقتصادية: لها عدة مؤشرات نذكر ما يلي:[1]

1. **استهلاك النفط**: يعد استهلاك النفط كمؤشر حساس من مؤشرات الدورة الاقتصادية ومدى حدتها، فتقلبات أسعار النفط تتسبب في انخفاض عوائد الدول المصدرة له، وهذه التقلبات تجعل الاقتصاد يدخل في فترة انكماش خاصة إذا كانت عائدات تصدير تصدير النفط تمثل نسبة كبيرة من الPIB للدولة المصدرة، والعكس بالنسبة للدول المستهلكة للنفط "الطلب"، فمع حدوث انكماش اقتصادي متأتي من أي قطاع آخر، يجعل استهلاك النفط يتراجع نتيجة ركود في الإنتاج.

2. **الاستهلاك والاستثمار**: وهما المكونان الرئيسيان للدخل الوطني، والدورات الاقتصادية تؤثر في كل منهما تأثيرا مباشرا.

3. **الإنتاج الصناعي والبناء**: يتأثر الطلب على الإنتاج الصناعي بالتغير في الطلب الإجمالي، و تعتبر صناعة سلع الإنتاج (كالآلات و الأجهزة الصناعية) الأكثر تأثرا من صناعة السلع الاستهلاكية، كما أن قطاع البناء يعتبر غير مستقر نتيجة تأثره بشروط التمويل وأسعاره الفائدة وبما أن المنتج هدفه تعظيم الربح فهو يتوسع في الإنتاج دون مراعاة جانب الطلب، وهو ما يحدث للمؤسسة عجز في تصريف منتجاتها وبالتالي التوقف عن سداد ديونها.

4. **حجم التشغيل**: تعد البطالة الدليل الأكبر في حدوث الدورة الاقتصادية، إذ تنعكس التقلبات بشكل سريع ومفاجئ على سوق الشغل، إذ يتم استخدام عدد كبير من اليد العاملة في فترة التوسع، ويحصل العكس مع بداية تباطؤ الاقتصاد، ويكون معدل البطالة أكبر عندما يصل الاقتصاد إلى قاع الدورة الاقتصادية.

---

[1] – **شبوطي حكيم،مراح ياسين، فعالية السياسة النقدية كآلية للحد من الدورات الإقتصادية في الجزائر للفترة 2000–2015، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة المدية، العدد 08، الجزائر، ديسمبر2017، ص 54.**

5. **المستوى العام للأسعار:** يزداد المستوى العام للأسعار كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية لأن عرض هذه الموارد يصبح قليل المرونة أو غير مرن، ويرجع سبب ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع تكاليف المنتجات.

6. **الأرباح:** تنخفض أرباح قطاع الأعمال بحدة في حالة الركود الاقتصادي نتيجة عجز المؤسسات عن تصريف منتجاتها، وتختلف تقلبات الأرباح من قطاع إلى آخر.

7. **الدائرة المالية:** تتأثر الدائرة المالية بالدورة الاقتصادية نتيجة تراجع الاستثمار، إذ تعد مؤشرا حساس للدورات الاقتصادية، ففي فترة الرواج الاقتصادي تشهد الدائرة المالية حركة كبيرة من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي، أو الحصول على التمويل من السوق المالية بمختلف الصيغ والعكس في حالة الركود، إذ تنعدم حركية الدائرة المالية أو تكاد من خلال تراجع الاقتراض لدى الجهاز المصرفي والمالي، وتنهار أسعار الأوراق المالية في البورصات بسبب الذعر لدى المضاربين.

ثالثا:تأثيرات الدورات الاقتصادية على الاقتصاديات العربية:

لقد تعرضت غالبية اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية خلال عامي 2007- 2010 إلى ركود أمتد إلى الدول العربية ولقد تباين حجم التأثير، وذلك حسب طبيعة اقتصادياتها ودرجة انفتاحها وارتباطها بالاقتصاد العالمي ولغرض التحليل يمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاثة مجموعات.

فالمجموعة الأولى وهي دول مجلس التعاون الخليجي والتي تتميز بأنظمة مالية وتجارية منفتحة وذات انكشاف كبير على الأسواق المالية العالمية، فإن ارتباطها الوثيق بكل من النظام المالي العالمي وبالأسواق العالمية للسلع وفي مقدمتها النفط و الغاز، كانت القنوات الرئيسية الامتداد الأزمة العالمية إلى اقتصادياتها.

أما **المجموعة الثانية** فتعتر أسواق المال المحلية فيها غير مرتبطة ارتباط مباشر بالأسواق العالمية، إلا أن اقتصادياتها تعتمد على الإيرادات النفطية، وبالتالي فان الطلب العالمي والأسعار العالمية للنفط تؤثر كثير على السياسة المالية المتبعة في هذه الدول والمسايرة للدورة الاقتصادية العالمية، أي أن النفقات الحكومية ترتفع مع ارتفاع إيرادات النفط مع انخفاض تلك الإيرادات وذلك في معظم تلك الدول أما المجموعة الثالثة فهي دول يعتمد على القطاع المصرفي والمالي فيها على موارد الإقراض المحلي، وبالتالي لا تتأثر اقتصادياتها من خلال ارتباطها التجاري الوثيق بأسواق الدول المتقدمة وشركاتها التجاريين الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ففي جانب المعاملات السلمية تعتمد صادرات هذه الدول المتقدمة بالدرجة الأولى، وكذلك الأمر في جانب المعاملات الخدمات كإيرادات السياحة، وتحويلات العاملين بالخارج وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتؤدي تقلبات الدورة الاقتصادية ومعاملات النمو في الدول المتقدمة، في ضوء

الركود الناجم عن الأزمة إلى المخاطر تباطؤ النمو في دول المجموعة الثالثة، وذلك من خلال تراجع أداء قطاعاتها التصديرية عالية الانكشاف على أسواق الدول المتقدمة وتراجع التدفقات المالية إليها من خلال تراجع إيرادات وحجم السياحة وتحويلات العاملين بالخارج والاستثمار الأجنبي المباشرة وإزاء القيام بتحليل مقارن لتأثيرات الأزمة على الاقتصاديات العربية حسب المجموعات الثلاث المذكورة.[1]

المبحث الثاني: الصدمات الاقتصادية

لقد ارتفعت وتيرة الأزمات الإقتصادية العالمية منذ مطلع التسعينيات بشكل مثير للقلق و الإهتمام،مهددة بذلك الإستقرارالإقتصادي للعديد من دول العالم بسبب الإنتشار الكبير لتداعياتها (الأزمات) كنتاج للإنفتاحالإقتصادي والمالي المرافقين لتطبيق النموذج الرأسمالي الذي تبنته غالبية الاقتصاديات ليصبح النموذج المهيمن دوليا، وبسبب تزايدإختلالموازين القوى الدوليةأفرز ذلكبروزالعديد من النزاعات التجارية والسياسية والاقتصادية بين الدول، ما ألقى بآثاره على مصالح الدول النامية، التي تشكل غالبيتها مصدرا هاما للثروات الطبيعية التي تحتاجها الدول الصناعية الكبرى.

ولعل ما شهدته مخرجات الأزمة المالية العالمية الأخيرة من خسائر امتدت لسنوات شملت غالبية الاقتصاديات، خير دليل على مدى خطورة التطورات الراهنةمع صعوبة مواجهتها اقتصاديا خاصة من طرف الدول النامية،لذلك سنتطرق في هذا المبحث لأهم أنواع الصدمات و الأزماتالإقتصادية و المالية التي تأثر بها الإقتصاد العالمي ككل.

المطلب الأول: ماهية الصدمات الإقتصادية

أولا: مفهوم الصدمات الاقتصادية

- يقصد بالصدمات الاقتصادية (**EconomicShocks**): "حدث ناجم عن تغيير مفاجئ وحاد في أحد المتغيرات الاقتصادية، و تعني وجود خلل يؤثر تأثير كميا على النظام الاقتصادي بأكمله."[2]
- الصدمات الاقتصادية **حسبالمؤسسات المالية الدولية:**" تؤدي إلتعديل في السياسات الخاطئة المتبعة إلى سياسات أفضل، وهي مجموعة إجراءات ناتجة عن إجماع واشنطن (**جون وليمسون1989**) وهي عشرة بنود أساسية تتضمن:(سياسة صرف تؤدي إلى نمو الصادرات، تحرير السياسات المالية، الترشيد المالي، الإصلاح الضريبي، تحرير

[1] **– ناصر بوثلجة، عطاالله بن مسعود،الدورات الإقتصادية ومدى تزامنها بين الدول العربية وشركائها الإقتصاديين، مجلة رؤى إقتصادية، العدد 02، الجزائر،جوان2012، ص107.**

[2] **سامر محمد فخري ضرار، التحليل القياسي لأثر الصدمات الخارجية على الإستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (1995-2016)، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، مجلد 24، عدد107، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة تكريت، العراق،2018، ص487.**

التجارة، تشجيع الاستثمار الأجنبي، تخفيض المشاريع العامة، إعادة تكييف القوانين، مراقبة النفقات العامة، ضمان حقوق الملكية).[1]

➢ **الصدمة في الاقتصاد الكلي هي:** الصدمة التي تكون لها آثار مبدئية على الطلب الكلي أو العرض الكلي ويشترط إما في صدمة طلب، أو العرض تفادي تقلب الدخل الحقيقي، معدلات البطالة، معدلات التضخم...).

➢ أما كتعريف شامل **للصدمة الاقتصادية:** "هي أحداث قد تكون داخلية أو خارجية، لا يمكن التحكم فيها ولها آثار قوية على مستوى الدخل للدولة، ونتيجتها انهيار التوازن."

ثانيا: أنواع الصدمات الاقتصادية

يمكن توضيح أنواع الصدمات فيما يلي:[2]

- **الصدمات العارضة أو العشوائية:** يظهر هذا النوع نتيجة الظروف الطارئة التي تحدث بسبب الكوارث الطبيعية:كالزلازل، الفيضانات، ويزول هذا النوع من الصدمات بانتهاء تلك الكوارث، ولكنها تؤدي إلى اختلال في التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة.
- **الصدمات الخارجية:**تبرز هذه الصدمات من خلال الأحداث الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها، ولها آثار على مستوى الدخل، ومن أبرز الأحداث التي تؤدي إلى هذا النوع: تغير عوائد الصادرات، التضخم المستورد، ارتفاع تكاليف الاقتراض من الخارج.
- **الصدمات الموسمية:** يتميز هذا النوع بكونه قصير الأجل ويؤثر على ميزان المدفوعات لفترة زمنية معينة،وتحدث هذه الصدمات في الدول التي تعتمد على تصدير سلعة معينة في موسم معين.
- **الصدمات الدورية:** يرتكز هذا النوع من الصدمات في الاقتصاديات المفتوحة التي تشكل فيها التجارة الخارجية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، ويتعرض الاقتصاد العالمي لفترات من الكساد والازدهار، فتؤثر على صادرات هذه الدول سلب و إيجابا بشكل كبير.
- **الصدمات الهيكلية:** وتحدث هذه الصدمات عند تغيير هيكل الطلب الداخلي أو الخارجي وتحوله من طاقات معينة إلى أخرى، أو تحول الطلب على النقد الأجنبي بدلا من العملة المحلية بسبب عدم الاستقرار الداخلي.

---

[1] – **مميش سلمى، إختيار نظام الصرف الملائم للجزائر في ظل الصدمات النفطية، مذكرة ماستر، تخصص مالية و نقود، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر،2016، ص46.**

[2] **بن يحي نسيمة، طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمات الطلب،صدمات العرض) وسبل علاجها، مجلة الإقتصاد والتنمية مخبر التنمية المستدامة، العدد05، جامعة المدية، الجزائر،2016، ص136.**

- **الصدمات الحقيقية:** وتحدث عند اعتماد تكنولوجيا جديدة أو حدوث تقلبات في أسعار المواد الأولية، وتتعرض العديد من الدول إلى هذا النوع من الصدمات، وتحدث عندما يكون حدث مفاجئ في سوق السلع والخدمات مما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي.
- **الصدمات النقدية:** تنشأ في الأساس من عدم استقرار الطلب على النقود، و الذي يظهر على هيئة تغيرات في مدى إقبال الاقتصاديونعلى حيازة العملة المحلية في ضوء الابتكارات المستحدثة في الأوراق المالية أو التذبذبات في مستوى الثقة.

ثالثا: أسباب الصدمات الاقتصادية

يمكن توضيح العوامل المؤدية لحدوث الصدمات الاقتصادية فيما يلي:[1]

- ❖ الاعتماد على مورد ثروي واحد في إقصاد مغلق، يعاني من التشابك القطاعي محليا وعلاقات غير مجديةمع الدول النامية ؛
- ❖ ضعف القطاعات المعتمد عليها في تغيير الهيكل الإنتاجي؛
- ❖ خلل في هيكل التجارة الخارجية؛
- ❖ التشوهات السعرية في أغلب قطاعات الاقتصاد الوطني؛
- ❖ اختلالات جذرية فيسوق العمل وارتفاع معدلات البطالة؛
- ❖ الاتساع المستمر لفجوة المواد المحلية، من خلال الفجوة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار المحلي؛
- ❖ العجز الدائم(أي على المدى الطويل) والكبير في موازين مدفوعات غالبية الدول النامية؛
- ❖ ضعف الإحلال بين السلع المصدرة والمستوردة؛
- ❖ عدم تلاءم السلع المستوردة مع الناتج المحلي الموجه أساسا للاستهلاك من طبقة ضعيفي الدخل.

رابعا: مصادر الصدمات الاقتصادية

تختلف مصادر الصدمات باختلاف نوع وطبيعة الصدمة، وعليه يمكن أن نميز بين نوعين من المصادر.[2]

المصادر الداخلية: ويمكن حصرها فيما يلي:

- ➢ آليات تنفيذ السياسة النقدية؛
- ➢ أهداف البنوك المركزية؛

---

[1]– **بن يحي نسيمة، مرجع سابق، ص137.**

[2]– **هاني محمد،مراحياسين، صدمات السيولة النقدية وإشكالية المرض الهولندي بالجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة البويرة، عدد04، الجزائر، 2018، ص213.**

- معتقدات وتوجهات صناع السياسة حول عمل الإقتصاد وآلية عمله؛
- السياسة النقدية والأمور السياسية.

أ- المصادر الخارجية: ويمكن حصرها في:

- اكتشاف بعض الموارد خاصة ريعية المصدر؛
- التغير في تكاليف القروض الخارجية؛
- التغير في مستوى الاستثمار الأجنبي؛
- التغير في قيمة الصادرات.

خامسا: طبيعة الصدمات الاقتصادية

أ- صدمات الطلب الداخلية:

من الصعب التعرف على طبيعة الصدمات نتيجة التعقيد و الآنية الموجودة في النظم الاقتصادية، ففي حال غياب نموذج كامل للاقتصاد، فإنه يصعب معرفة وفصل آثار الأزمة الناجمة عن سياسات نقدية تضييقية أو تدني الطلب المحلي أو ظروف خارجية غير مواتية. وفيما يلي لمحة عن طبيعة صدمات الطلب.

يمكن تصنيف صدمات الطلب على أنها: " صدمة ناتجة عن قرارات السياسة الحكومية أو عدم توقع في تغير الاقتصاد الكلي".

وعليه يمكن تعريفها: "هي الأحداث (التغيرات) المؤثرة في الطلب على السلع والخدمات، وقد يكون مصدرها زيادة الإنفاق الحكومي، أو زيادة عرض النقد"، وتصنف إلى:

1- صدمات السياسة المالية: هي عبارة عن مشكلة تأخر محتمل بين الإعلان والتنفيذ ويعود ذلك إلى عدم مراقبة دورات الأعمال باعتبارها مهمة لتحليل نتائج السياسة المالية، وعليه يمكن تمييز بعدين للسياسة النقدية هما: صدمات الإنفاق الحكومي وصدمات الإيرادات العمومية.

2- صدمات السياسة النقدية: تعرف على أنها التغير المقصود أو غير المقصود في أحد المتغيرات النقدية (عرض النقد، الطلب على النقد، سعر الفائدة،سعر الصرف....إلخ)، وما ينجم عنها من آثار على المتغيرات الإقتصادية ويمكن أن يميز بين عدة أنواع للصدمة النقدية.

ـ الصدمات النقدية حسب مصدرها: وتصنف إلى صدمات عرض النقد وصدمات الطلب على النقد.

- **صدمات عرض النقد:** ويتم الأخذ عموما بتفسير"**كينز**"من خلال اعتمادالنشاط الاقتصادي خلال الكساد على الطلب.

- **صدمات الطلب على النقد:** تعرف على أنها تغيرات عشوائية في الطلب على النقود، نتيجة التغيرات في طلب الأفراد ومؤسسات القطاعين العام والخاص.

ـ الصدمات النقدية حسب اتجاهها: وتصنف إلى صدمات نقدية سلبية وإيجابية.

- **الصدمات النقدية الايجابية:** يطلق عليها مصطلح الايجابية عند حدوث زيادة أو ارتفاع حاد في أحد المتغيرات النقدية.
- **الصدمات النقدية السلبية:** تحدث عند انخفاض أحد المتغيرات النقدية (عرض النقد، الطلب على النقد)

3-الصدمة الحقيقية ونظام سعر الصرف الثابت:

ينتج عن السياسة المالية التوسعية عدد من الآثار تتمثل في ارتفاع سعر الفائدة المحلي عن مستواه التوازني والذي يؤدي إلى تدفق رأسمالي نحو الداخل ينتج عنه زيادة في معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وفي ظل نظام الصرف الثابت يبيع البنك المركزي عملته ويشتري النقد الأجنبي حفاظا على استقرار سعر الصرف.[1]

4-الصدمة الحقيقية ونظام سعر الصرف المرن:

في حالة ارتفاع سعر الفائدة يسمح بتدفق رأسمالي إلى الداخل وبالتالي انخفاض سعر الصرف والذي يؤدي إلى عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعاتوهذا يؤثر على الدخل و التوظيف يشكل سلبي، وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

❖ **طرق معالجة صدمات الطلب الداخلية:**هناك مجموعة من السياسات المعتمدة في مواجهة الصدمات الداخلية منها ما يعود إل سياسات الإنفاق الكلي ومنها ما يعود إلى القطاع المالي وغيرها وتتمثل فيما يلي:

- الترشيد الحذر في سياسات الإنفاق الحكومي؛
- تبني سياسة لإصلاح القطاع المالي؛
- إتباع سياسة النهوض الاقتصادي.

ب – صدمات العرض وطرق معالجتها:

تزامنا مع ظهور التضخم والبطالة في السبعينيات، أصيب العالم بما يعرف بالركود التضخمي وهو حالة من التضخم المرتفع والبطالة المرتفعة متسببا في حدوث صدمة عرض.

[1]– بن يحي نسيمة، مرجع سبق ذكره ، ص 138.

ب- **صدمة العرض تعرف على أنها:** أحداث تقع بسرعة ولا تتكرر في السنة التالية، حيث أن الأسعار ترتفع ويمكن أن تبقى عند مستوى أكثر ارتفاعها لمدة طويلة، ولكنها لا تستمر في الارتفاع، ومن أبرز مصادرها: [1]

- اختلاف الدوراتالاقتصادية في طولها ومدتها تشكل مصدر صدمات العرض؛
- التطور التكنولوجي؛
- التغير في معدل البطالة الطبيعي بسبب تغير العرض الكلي.

1- صدمات العرض الموجبة والسالبة:

صدمات العرض السالبة: مثل انخفاض في توافر المواد الأولية التي تؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج وانتقال منحنى العرض الكلي إلى اليسار (أعلى) ويحدث العكس بالنسبة لصدمات العرض الموجبة.

المطلب الثاني: الصدمات الاقتصادية الخارجية

توضح الدراسات الإقتصادية أن الصدمات يمكن أن تنقسم إلى صدمات محلية وصدمات خارجية أو عالمية ومن أهمها صدمات الناتج المحلي، وصدمات أسعار البترول،التي تؤثر بدرجات متفاوتة في كافة دول العالم، وتنتقل آثارها من خلال مجموعة من الروابط التجارية و المالية بين الدول، غير أن بعض الدراسات أكدت على أن الدول النامية هي الأكثر إستجابة للصدمات الخارجية.

أولا:مفهوم الصدمات الاقتصادية الخارجية:

➢ **الصدمات الخارجية: "ExtermalShocks "** تعرف على أنها: "جميع التغيرات التي تحدث بشكل عشوائي وغير متوقع وخارج سيطرة الدولة ولها أضرار وتداعيات اقتصادية واجتماعية على البلدان التي تتعرض لها.

ولها آثار على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية وتسلك الصدمات الخارجية مسارها عن طريق الدورات الاقتصادية إلا أنها تختلف عن الصدمات المالية والنقدية بناءا على مصادرها ومسبباتها وهي نوعين:[2]

➢ **الصدمات الخارجية التلقائية:**عبارة عنحدث عشوائي مفاجئ له آثار اقتصادية وغير اقتصادية على كافة القطاعات وقد يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

➢ **الصدمات الخارجية المفتعلة:** هي سياسات منظمة ومقصودة ، لها آثار إيجابية إذا كان الهدف هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي وآثار سلبية إذاكان الهدف منها تحقيق الاضطرابات والفوضى لتلك البلدان.

---

[1]- **بوخروفة عبد السلام، بلعورسليمان، ما الذي يقود سعر النفط الخام؟ تحليل للمحددات والعوامل المسببة للصدمات، مجلة الدراسات، جامعة غرداية، مجلد16، عدد01، الجزائر،2019، ص58.**

2- سعودي محمد، المرض الهولندي وإشكالية الصدمات الخارجية المواتية بالجزائر، مجلة الإقتصادالجديد، جامعة المدية، مجلد 02، عدد11، الجزائر،2014، ص307.

كما لخصت **"كلاين"** في كتابها عقيدة الصدمة إلى أن: " الأزمات والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية و التي تحدث صدمة للدول و مجتمعاتها يمكن التحكم بمتغيراتها واستغلال آثارها لتمرير سياسات السوق وتعزيز آليات وقوانين الأنظمة الرأسمالية في تلك البلدان." وهذا يعني أن للصدمات آثار سلبية للدول التي تتعرضلها وآثار إيجابية للدول التي تتحكم بها.

✓ **مما سبق يمكن تعريف الصدمات الخارجية بأنها:**"مجموعة من التغيرات غير المنظمة والعوامل العشوائية أو العرضية الاقتصادية وغير الاقتصادية من خارج النظام الاقتصادي تؤدي إلى تغيرات أو اختلالات في حالة التوازن الاقتصادي وتسبب اضطراب في سلوك وحركة المتغيرات الاقتصادية".

ثانيا:خصائص الصدمات الخارجية: الصدمات الخارجية تتسم بالعديد من الخصائص أهمها:

- أنها حدث مفاجئ و غير متوقع و لم يأت بسبب تراكمات كمية أو فرعية ؛
- أن الهزات المتولدة عنها تكون أكثر عمقا وتأثيرا لأنها تصيب المتغيرات الإقتصادية الكلية كافة: " كالإنتاج والإستهلاك والإستثمار والإنفاق وغيرها"؛
- قصر المدة الزمنية بين صدمة وأخرى إذ يمكن تكرار حدوث هذه الصدمات في غصون خمس سنوات ويؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى تعقيد النظام الاقتصادي العالمي؛
- تعد أثارها غير محدودة النطاق فهي تتجاوز المحلية إلى الإقليمية أو الدولية.

ثالثا:مصادر الصدمات الخارجية:

للصدمات الخارجية العديد من المصادر يمكنإيجازها في النقاط التالية:[1]

- **الحروب والنزاعات المحلية والإقليمية والدولية:** يعتبر هذا الأخير من أهم العوامل المؤثرة في القطاعات الإقتصادية ووفقا لقاعدة بيانات جامعة "أوسيالا" فإن حوالي (100) بلد في العالم شهد على الأقل إندلا ع نزاع مسلح واحد خلال العقود الثلاثة الماضية وأن أكثر من 90 % من الدول النامية عانت من حدوث النزاعات المسلحة.
- **المقاطعة أو العقوباتالإقتصادية:** ويقصد بها مجموعة من الإجراءات الإقتصادية (المالية والتجارية) العقابية تتخذ من قبل دولة ما أو في مجموعة من الدول بهدف التأثير على سياسة دولة أخرى و يطلق عليه بالحصار الإقتصادي، وقد فرض هذا النوع من السياسات على العديد من دول العالم من بينها فنزويلا، العراق، إيران وكان من أشد الصدمات الخارجية تأثيرا على القطاعات الإقتصادية المحلية.

[1]– ضرار، سامر محمد فخري ،مرجع سابق، ص488.

- **تقلبات أسعار النفط العالمية:** مع تعدد أسباب ومصادر الصدمات الخارجية التي تصيب البلدان النامية إلا أن إرتفاع أسعار المواد الأولية و منها النفط قد يزيد من إحتمال نشوب الحروب والنزاعات المسلحة كما هو الأمر في ليبيا والعراق حاليا.

- **الأزمات الإقتصادية والمالية العالمية:** تعرف الأزمات الإقتصادية بأنها إضطراب يطرأ على حالة التوازن الإقتصادية نتيجة خلل في أحد الأنشطة الإقتصادية مما يؤثر على باقي الأنشطة الإقتصادية، و قد عانى الإقتصاد العالمي من إنهيارات كبيرة في أسواق المال والأعمال وتميزت بسرعة إنتشارها بين الدول وألقت بظلالها على إقتصاديات هذه البلدان،و أبرز هذه الأزمات خلال العقود الماضية هي:

✓ أزمة الكساد العظيم (1929- 1933)

✓ أزمة الإثنين الأسود(1987- 1989)

✓ أزمة الرهن العقاري(2001-2008)

- **الأزمات السياسية:** تواجه الدول النامية مشكلة عدم الإستقرار السياسي إذ من مظاهره التغيير المتكررللحكومات المحلية والإضطرابات والنزاعات المسلحة فضلا عن التهديدات الإرهابية وتفاقمت الإضطرابات السياسية في العديد من الدول العربية بعد 2011 وخاصة بما يعرف (بالربيع العربي) إذا إنطلقت الشرارة الأولى من تونس ثم إمتدت إلى مصر، ليبيا وكان الصراع أشده في سوريا واليمن وسادت حالة من عدم الإستقرار السياسي والأمني، وقد إستخدمت نماذج الصدمات الخارجية في عملية التغيير السياسي في العديد من الدول منها تشيلي،فنزويلا، العراق وفق مبدأ (الصدمة العسكرية)، وبعدها ووفق هذه الإستراتيجية تأتي الصدمة الإقتصادية فيها يتم تغيير نهج الدولة بالكامل (مثل: الإنتقال من النظام المركزي ذا التخطيط الشامل إلى سياسة الخصخصة والإنفتاح الاقتصادي).

- **الكوارث الطبيعية:** ويقصد بها جميع الحالات الطارئة التي تسببها (الزلازل، البراكين، الأعاصير، الفياضانات) وتعد الكوارث الطبيعية من الصدمات الخارجية المؤثرة على البلدان التي تتعرض لها.

- **الأمراض والأوبئة:** الوباء هو إنتشار مفاجئ وسريع لمرض معين في رقعة جغرافية محددة إلا أن قابلية إنتشاره واسعة و تكون عدد حالات الإصابة فوق معدلاتها خلال فترة زمنية معينة مثل: الكوليرا، أنفلونزا الإسبانية،أنفلونزا الخنازير، الطيور، وحاليا كورونا فيروس، ويهدد هذا النوع منالصدمات الصحة المجتمعية، وأثره يمتد للعديد من القطاعات الاقتصادية.

- **محركات العولمة الإقتصادية:** تقوم العولمة على دمج الأسواق العالمية في مجال التجارة الدولية ضمن مفهوم حرية الأسواق والإنفتاح الإقتصادي الأمر الذي يعني زيادة حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي، وتتفق الصدمات

الخارجية مع موجات العولمة الإقتصادية و تحمل العولمة في ثناياها مجموعة من المستجدات والتغيرات الإقليمية والدولية وتعتبر أدوات ضاغطة ومؤثرة على إقتصاديات الدول النامية.

- **الصدمات التكنولوجية والإلكترونية:** إن تشابك هذه القوى على المستوى العالمي (التطور المتسارع في مجال الحاسوب و الإتصالات، مواقع الأنترنيت والبرامج الإلكترونية وكذلك التطور في صناعة الأقمار الصناعية) يعزز ما يعرف بالصدمة التكنولوجية أو الإلكترونية إذ أن حجم تأثيرها في الأسواق العالمية يكون كبيرا وكذلك إمتداد أثرها على الدول النامية، وقد تعاني الدول و الشركات من هجمات الفيروسات الإلكترونية (مثل: حصان طروادة وتروجان)، مما يعرضها لخسائر ومخاطر إقتصادية وأمنية كبيرة.

المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية و أسباب حدوثها وتفسير إنتقالها

إن موضوع الأزمة المالية من أكثر المواضيع المتداولة في الأدب الإقتصادي، فهي ظاهرة سايرت مختلف مراحل تطور الإقتصاد العالمي، وأصبحت الآن في عصرالنظام الرأسمالي تأخذ طابعا مختلفا، خاصة بعد ظهور العولمة المالية التي ساعدت على تحرير المالي ورفع القيود في ظل غياب الرقابة، مما جعل من هذا النظام يأخذ عبر دورات مسارا فوضويا وغير منضبط، مما يهدد باستمرار إنهياره. وسنحاول في هذا المطلب إعطاء نظرة عامة على الأزمات المالية، نظرا لما تمربه من مراحل تحول الصدمات العادية إلى أزمات جد مكلفة على الشعوب والحكومات كافة.

أولا: مفهوم الأزمة المالية

➢ **تعريف الأزمة:** تشير الأزمة بصورة عامة إلى موقف تتضارب فيه العوامل ويؤدي التغير في الأسباب إلى التغير المفاجئ في النتائج.

➢ **كما تعرف أيضا بأنها:** إضطراب فجائي يطرأ على التوازن الإقتصادي في بلد ما أو على عدة بلدان.

➢ **تعريف الأزمة المالية:** لقد تعددت التعاريف الموجهة لمصطلح الأزمة المالية بتعدد واختلاف وجهات الباحثين و أفكار الإقتصاديين، فنذكر من بين هذه التعاريف مايلي:

- **تعرف بأنها** :الإنخفاض المفاجئ في طلب المستثمر على الأصول المالية التي تلعب دورا مهما في الإقتصاد،بحيث أن الإنخفاض الناتج عن ذلك في سعر الأصل يقلل من النشاط الإقتصادي مباشرة من خلال تأثير على قرارات المستهلكين الأفراد و الشركات وبشكل غير مباشر من خلال تأثيراته على أسعار باقي الأصول الأخرى والموازنات المالية للوسطاء الماليين كالبنوك.[1]

[1] – زيتوني كمال، خبابه عبد الله، أثر صدمات محددات الإستقرار المالي على مؤشرات الأزمات المالية الدولية خلال الفترة 1980-2014 "دراسة حالة الجزائر"،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ـ دراسات إقتصادية، جامعة زيان عاشور، مجلد 02، العدد 27،، الجلفة، الجزائر،2016، ص 199.

- **من خلال ما سبق نصل للقول بأن الأزمة المالية**: هي التذبذبات التي تؤثر إما جزئيا أو كليا على التغيرات المالية،كحجم الإصدار وأسعار الأوراق المالية وإجمالي القروض والودائع وسعر الصرف، وتعبر على الإنهيار الشامل في النظام المالي والنقدي.

ثانيا:خصائص الأزمة المالية

ويتضح أن الأزمة المالية تتسم بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

- حدوث الأزمة المالية يحتوي على عنصر المفاجئة،و يجذب انتباه جميع الأطراف ذات نفس العلاقة؛
- وقوع الأزمة المالية مرتبط بنقص المعلومات والبيانات وعدم دقتها لدرجةلا يعرف معها المتسبب في حدوثها ولا حجمها ولا حتى الضوابط الممكن الإعتماد عليها لتحديد كيفية التصرف معها؛
- إتسامها بدرجة عالية من التعقيد والتداخل وأيضا محدودية الزمن؛
- تزامن حدوث الأزمة المالية بوجود شعور بالحيرة والضعف وعدم القدرة على التعامل مع الأزمة ومواجهتها؛
- صعوبة إيجاد آليات سريعة لحل الأزمات المالية بصورة جذرية؛
- سرعة تصاعد الأزمات المالية وإتساعها.

ثالثا: مؤشرات أزمات المالية

يمكن إبراز المؤشرات الإقتصادية الدالة على إمكانية التعرض للأزمات فيما يلي:

➢ **المؤشرات المتصلة بالسياسات الإقتصادية الكلية**: من بين المؤشرات:

- إرتفاع في معدل البطالة؛
- إرتفاع معدلات الفائدة على الودائع و القروض المحلية؛
- إرتفاع معدلات التضخم والمستوى العام للأسعار؛
- إنخفاض قيمة الإحتياطي النقدي من العملات الحرة؛
- إنخفاض نسبة النمو الإقتصادي بتراجع الناتج المحلي بعد ثبات استقراره؛
- إرتفاع الرقم القياسي للعجز في الحسابات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

➢ **المؤشرات المتصلة بالخصائص الهيكلية للقطاعات المالية والنقدية**: ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

- غياب الشفافية والإفصاح؛
- إرتفاع حجم الديون الخارجية قصيرة الأجل؛
- إنخفاض الإكتتاب في أسواق الأوراق المالية؛

- أغلبية الأصول المالية عالية المخاطر(الأصول العقارية) على أسواق الإئتمان.

رابعا: أنواع الأزمات المالية و أسباب حدوثها

تختلف أنواع الأزمات المالية باختلاف درجة تأثيرها ومداها الزمني، وأيضا بتعدد النظريات المفسرة لظهورها، فهناك أزمات ناتجة عن ذعر مصرفي، والذي يترتب عليه كساد أو إنكماش في النشاط الإقتصادي، وهناك أخرى تنجم بسبب إنهيار حاد في أسواق الأسهم، خاصة بعد تشكل فقاعة مالية في أسعار بعض الأصول، بينما قد تحدث أيضا بسبب انهيار سعر الصرف و هي ما تسمى بأزمة عملة و عليه فإنه يمكن تصنيف الأزمات المالية إلى أربعة أنواع هي:[1]

❖ **الأزمة المصرفية (البنكية)**: تحدث الأزمة المصرفية عندما تقل سيولة البنوك بحيث لا تستطيع تلبية طلبات سحوبات المودعين خاصة الغير عادية منها، وهذا يعود إلى عدة أسباب منها إفراط هذه البنوك في منح الإئتمان وعدم تقيدها بالإبقاء على الإحتياطات القانونية المحددة من قبل البنك المركزي، ويمكن أن تتخذ الأزمة المصرفية شكلينهما:

ـ الأزمة المصرفية العادية : وهي التي قد تهتز فيها قدرة بعض المصارف عن الوفاء بإلتزاماتها،و تناثر ملاءاتها نتيجة لزيادة الأصول غير المنتظمة،مما يؤدي إلى تآكل قاعدتها الرأسمالية.

ـ الأزمة المصرفية النظامية: هي التي يصاف فيها النظام البنكي بالشلل الكاملو تدفع بالبنوك السليمة إلى إقفال أبوابها ،إذ أن ضعف عدد كبير من البنوك يزعزع الثقة في النظام المالي عموما، ولعدم إمكانية التمييز بين البنوك الضعيفة والسليمة وذلك بسبب عدم وضوح المعلومات.

❖ **أزمة الصرف**: ويطلق عليها أحيانا أزمة صرف أجنبي،أو أزمة سعر الصرف وتحدث هذه الأزمة عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها لسبب اقتصادي أو مالي أو تجاري أو سياسي...، فتؤدي إلى تدخل البنك المركزي للدفاع عن العملة ببيع مقادير من العملات الصعبة مقابل شراء النقد المحلي أو رفع سعر فائدة بنسبة كبيرةللحفاظ على هامش توازن سوق النقد.

❖ **أزمة الأسواق المالية**:تحدث هذه الأخيرة نتيجة ما يعرف إقتصاديا "بظاهرة الفقاعات" والتي تتكونعندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمته العادلة (الأصلية أو الأساسية) نتيجة شدة المضاربة، ويكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره في السوق الماليو ليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد هذا الدخل، ولكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار وتصل إلى أدنى مستوياتها.

❖ **أزمة الديون(الدين الخارجي)**: ويحدث هذا الشكل من الأزمات المالية إما عندما يتوقف المقترض عن السداد،أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم القروض الجديدة،

[1] – **مخناش زبيدة، مطارحياة، مرجع سابق، ص17**.

ويحاولون تصفية القروض القائمة، بمعنى آخر تحدث هذه الأزمة عند وجود أحد البلدان في موقف يعجز معه عن الوفاء بخدمة دينه الخارجي ،سواء للكيانات السياسية أو الخاصة، و يظهر من التعريف الأخير أن أزمة الدين ترتبط بدين تجاري (خاص) أو دين سيادي (عام)،كما أن المخاطر المتوقعة بتوقف القطاع العام عن السداد لإلتزاماته قد تؤدي إلى إنخفاض حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الدخل، وإلى حدوث أزمة الصرف الأجنبي.

خامسا:أسباب حدوث الأزمات المالية

لا يمكن إرجاع الأزمات المالية إلى سبب واحد أو سببين وإنما هناك جملة من الأسباب تتضامن في آن واحد لإحداث أزمة مالية، ويمكن تلخيص أهمالأسباب فيما يلي:[1]

- ✓ عدم إستقرار الإقتصاد الكلي؛
- ✓ إضطراب القطاع المالي؛
- ✓ سياسات سعر الصرف؛
- ✓ عدم تماثل المعلومات؛
- ✓ تزايد إلتزامات البنوك مع عدم تناسق آجال الإستحقاق؛
- ✓ عدم التحضير الكافي للتحرير المالي؛
- ✓ التغلغل الحكومي في قطاعات الأعمال الاقتصادية والمالية والافراط في الاستدانة خاصة الخارجية؛
- ✓ ضعف النظم المحاسبية والإفصاح والأطر القانونية.

سادسا:عدوى الأزمات المالية و تفسيرإنتقالها

عرفت ظاهرة عدوى الأزمات المالية انتشارا واسعا سيما في تسعينات القرن الماضي حيث شهد العالم إنفجار خمس أزمات كبرى على التوالي و هي: " الأزمة التشيكية 1997، الأزمة الآسيوية في نفس السنة،الأزمة الروسية 1998،الأزمة البرازيلية في سنة 1999، بالاضافة إلى الأزمة الأرجنتينية في سنة 2001، وأزمة الرهن العقاري لسنة 2008، وأول ما يلاحظ على هذه الأزمات المتتالية هي ظاهرة العدوى، أي ظاهرة إنتقال الأزمة إلىالدول ذات الإقتصادات المستقرة والتي لها قنوات ربط (تجارية ، مالية) مع الدول التي انطلقت فيها الأزمات، أو من دول تشكل قناة وسيطة في نقل العدوى.

[1] – **قصبة نبال محمود، تحليل الأزمة المالية الراهنة الأسباب والتداعيات والعلاج، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 28، العدد 01، دمشق،2012، ص549.**

وينقسم نظريا الإقتصاديين والباحثين في مجال الأسواق وإدارة الأزمات المالية، إلى تيارين إثنين في مجال تحليل إنتقال الأزمات المالية أو ما يسمى بالعدوى، يمكن تلخيص كل منهما في الآتي:[1]

1ـ التيار الأول: يفرق بين ثلاث قنوات لنقل عدوى الأزمات المالية من دولة إلى أخرى و هي:

ـ القناة الأولى: اختلال التوازن والذي يرتكز على نفسية المستثمرين؛

ـ القناة الثانية: صدمات السيولة والتي ترتكز على إعادة هيكلة المحافظة المالية للمستثمرين؛

ـ القناة الثالثة:تبعاتالإقتصاد السياسي والذي يأثر مباشرة على نظام سعر الصرف الثابت؛

إن هذا التيار يؤكد أن حدوث إنتقال عدوى الأزمات المالية من بلد لآخر،ليس مشروط بوجود ارتباط قوي في التعاملات الإقتصادية بين البدان، حيث تصبح الجوانب الأخرى محرك أساسي للأزمات سيما الجانب غير المادي لنقل الأزمات (الجانب النفسي أو السيكولوجي كما حلله كينز).

2ـ التيار الثاني: يفسر كيفية إنتقال العدوى بين الأسواق في **وجود تعاملات إقتصادية قوية** بين هذه البلدان،هذا التيار يهتم بتفسير طرق إنتقال عدوى الأزمات المالية من خلال أربع قنوات (آليات) قد تنتقل بسببها الأزمات من سوق مالي إلى آخر، ويمكن تلخيصها في التالي:[2]

ـ القناة الأولى:العلاقات التجارية، فإذا كانت الدول مرتبطة تجاريا بشكل كبير، فإن تخفيض قيمة العملة نتيجة الأزمة في غياب قدرة البنك المركزي على التدخل بإستمرار في البلد الأول سيؤدي إلى إرغام البلد الثاني على تخفيض قيمة العملة المحلية من أجل المحافظة على تنافسية السلع المنتجة على ترابه.

ـ القناة الثانية:التنسيق السياسي للإقتصاديات، حيث أن الإجراءات المتخذة من طرف دولة ما تؤدي إلى إتخاذ دول أخرى نفس الإجرءات وبالتالي تنتشر الأزمة المالية من سوق إلى آخر إراديا،و لعل ذلك يكون إيجابيا من ناحية أن الأزمة إذا انتشرت خفت حدتها وكان التعافي منها أسرع مما لو كانت منحصرة في بلد واحد أو إثنين.

ـالقناة الثالثة:التشابهفي المكونات والبنى الإقتصادية،و مفهوم هذه الآلية قريب من مفهوم **المحاكاة**،فالمستثمرون يقومون بإصدار أحكام متشابهة فيما يخص الإقتصاديات ذات البنى المتشابهة، وبالتالي يتحركون إستراتيجيا لتفادي المزيد من الخسائر على مستوى الإقتصاديات المتشابهة لإقتصاد موطن الأزمة المالية وبالتالي تنتقل الأزمة من سوق إلى آخر.

---

[1]–د.طالب محمد الأمين وليد، د.قلادي نظيرة، دراسة تحليلية لظاهرة عدوى الأزمات المالية"حالة الأزمة العالمية 2007ـ 2008"، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، مجلد08، العدد01،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،2018، ص387.

[2]– موسلي أمينة، عدوى الأزمات المالية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد05، جامعة الجزائر3، الجزائر،2014، ص184.

ـ **القناة الرابعة:** الصدمة الواحدة لجملة من البلدان، حيث أن الأزمة قد لا تنطلق من سوق واحد ثم تنتشر ولكنها قد تصيب جملة من الأسواق في آن واحد، وقد يعود ذلك إلى **تشابه في نوعية الأصول المالية المتداولة داخل تلك السوق** ،فقد تصيب الأزمة قطاع الإتصالات أو قطاع المعلوماتية أو قطاع الصناعات.....إلخ.

سابعا:تفسير إنتقال الأزمات المالية: يتضح مما سبق أن هناك عوامل عديد تسمح بإنتقال الأزمة المالية للدول الأخرى في وقت واحد وقريب نذكرها في:[1]

التشابه والتطابق: إن تجربة كل دولة يكون الدافع من ورائها هو عوامل تتسم بالخصوصية والحساسية المفرطة،فعلى سبيل المثال قد تحدث تنمية إقتصادية غير ملائمة للإستثمارات في دولة ما تشبه إلى حد ما أنواع أحداث تقع في مكان آخر، وفي هذه الحالة لا يوجد إتجاه معين تسهم فيه المشاكل المالية في دولة ما في مشاكل دولة أخرى، وفي كثير من الحالات تتسبب السياسات الرديئة في حدوث هذه الأزمات.

التحركات في سعر الأصول: تحدث الأزمات المالية إثر التحركات في سعر الأصول والتي ترتبط ببعضها البعض بفعل صدمة خارجية عادية،و قد يكون للتطورات السياسية والإقتصادية الخارجية دور في تغيير الأوضاع الإقتصادية التي تشكل أساس تقييم المستثمر لأصوله المالية المحلية،ولسوء الحظ فإن صناع السياسات المحلية يملكون قدرة محدودة لمنع حدوث مثل هذا النوع من الأزمات،كما لا يمكن التنبؤ بها بسهولة.

فقدان الثقة في الأصول المحلية: وتفسر الأزمة متعددة الأقطار في هذه الحالة بالعدوى، بمعنى فقدان الثقة في الأصول المالية المحلية والناشئة عن حدوث أزمة مالية في دول أخرى والتمييز الأساسي هنا هو أن المستثمرين يقللون من تقديراتهم للمخاطر والنتائج التي تنشئ عن بيع أصول مالية رغم الأسس الإقتصادية المحلية الثابتة.

[1] – بن بوزيان محمد، زيرار سمية، إنتشار عدوى الأزمات المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد08، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2010، ص34.

المطلب الرابع: نماذج عن الأزمات المالية

لقد شهد الإقتصاد العالمي خاصة الإقتصاد الرأسمالي موجات متتالية من الأزمات منذ أوائل القرن العشرين و بهدف التعرف على مظاهرها و أسبابها و آثارها،لابد لنا من إستعراض السياقالتاريخي لأهم الأزمات المالية التي عرفها العالم و هي موضحة فالجدول كالتالي:[1]

الجدول رقم (1): أهم الأزمـات الماليـة

إسم الأزمة	سنه وقوع الأزمة	أسباب حدوث الأزمة	تداعيات الأزمة على قطاع الأعمال والاقتصادات	آليات علاج الأزمة
أزمة الكساد العظيم	1929	–البيع على المكشوف؛ –نسبة هامش الأمان في البيع النقدي الجزئي؛ –ممارسة الغش والخداع مثل (البيع الصوري، الشراء بغرض الاحتكار،التلاعب على العملاء من قبل السماسرة، اتفاقيات التلاعب في أسعار الأوراق المالية).	–الإنخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة؛ – تخفيض المعاملات الرئيسية الدولية بحوالي 40 % إلى 50 % بالمقارنة مع ما قبل الأزمة؛ –توقف 25 دولة عن سداد قروضها منها ألمانيا و النمسا؛ –إنخفاض قيمة العملات الدولية بحوالي 50 % إلى 84 % مقارنة بمستويات قبل الأزمة.	–إتباع خطة التحرك الجديد في الو.م.أ للخروج من الكساد عبر إنشاء مجموعة من الوكالات الفيدرالية لتشغيل البطالين؛ –الرفع السريع للأسعار كشرط لتجديد قدرة المؤسسات على تحقيق الأرباح؛ –إعتماد سياسة إنعاش طوعية في ألمانيا مؤسسة على الطلب الداخلي بدل الإستيراد؛ تبني فرنسا برنامج اليسار الفرنسي يعتمد على إنعاش الإنتاج.
أزمة أكتوبر	1987	– إستمرار العجز في الموازنة الأمريكية،و بهذا الصدد فكرت الحكومة بتخفيض العجز بـ23 مليار دولار وذلك بتخفيض النفقات وزيادة الضرائب؛ – تدهور سعر الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية بنسب جد عالية؛ – بروز أزمة ثقة للتوقعات حول مستقبل الأسواق المالية؛	– نتج عن ذلك إرتفاع أسعار الفائدة، –توقع حدوث أزمة إقتصادية عامة بسبب تراجعمؤشرات النمو الإقتصادي في معظم الدول؛ – أدى تفاقم الأزمة في الأسواق المالية إلى أزمة الدولار الأمريكي؛ – أدت هذه الظروف إلى انخفاض حاد في أسعار البترول.	/

[1]– مغمول حمزة،تكرارية الأزمات المالية وإنعكاساتها على الإقتصاديات النفطية"حالة الدول العربية"،مذكرة ماستر، تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر،2012، ص21.

		–الإشاعات المروجة من طرف السماسرة في أسواق الأسهم المالية.		
أزمة المكسيك	1994–1995	–تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في أعقاب تنفيذها لبرامج الإصلاح الإقتصادي أدى إلى إخفاء حقيقة العجز في حساب العمليات الجارية والتدهور في المدخرات؛ –إرتفاع سعر الفائدة وإدارة الدين الحكومي قصير الأجل، والتوسع في الإئتمان الممنوح للجهاز المصرفي كلها أدت إلى حدوث أزمة سعر صرف في المكسيك.	–تضاءل الثقة بالعملة المكسيكية لدرجة أن عدد من مؤسسات التجارة المحلية رفضت التعامل بالبيزو وإصرارها على التعامل بالدولار؛ –إنتشار البطالة وتدني مستوى المعيشة؛ –تسبب التحرير المالي التجاري بعجز هائل قدر بـ 23 مليار دولار 1993،فيما مرت صناعات محلية غير قادرة على منافسة البضائع ذات الأسعار المنخفضة المستوردة.	–تخفيض عجز الحساب الجاري الخارجي واتخاذ تدابير منع إنهيار القطاعين المالي والإنتاجي؛ –قيام البنك المركزي بتوفير السيولة من النقد الأجنبي للمصارف التجارية لمنع التأخر في سداد إلتزاماتها الأجنبية؛ – تنشيط برنامج لتوفير رؤوس الأموال مؤقتة للبنوك وبرنامج لاحق لزيادة الحوافز للمصارف التي تعاني عجزا؛ –إجراء إصلاحات قانونية للسماح بمشاركة أجنبية أكبر في أسهم رؤوس الأموال المصارف وبرامج لمساعدة فئات معينة للمدنيين للمصارف.
أزمة جنوب شرق آسيا	1997–1998	–التوسع الكبير في تمويل عجز الحساب الجاري في هذه الدول من خلال الاقتراب من الخارج في شكل تدفقات رأسمالية قصيرة الأجل؛ –إرتفاع معدلات الفائدة بالبنوك نتيجة تزايد المضاربة على أسعار الصرف العملات الرئيسية لهذه الدول؛ –ارتفاع مديونيات المصارف المحلية والمشتركة بالعملات الأجنبية ؛ –اختلال وضعف الجهاز المصرفي والنظام المالي في معظم دول جنوب شرق آسيا بسببتميزه بعدم توفر المعلومات،الشفافية المتابعة،عدم القدرة على التطوير وإدارة الأموال المتاحة.	–تراجع متفاوت النسب بأسعار الأسهم في كل من كوريا الجنوبية، ماليزيا، أندونيسيا، تايلاندا، الفليبين وسنغافورة وتعدي تأثيرات الأزمة إلىبلدان أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا و روسيا؛ –فقدان الين ما نسبته 20.4% من قيمته إضافة إلى تراجع بورصة طوكيو بـ:39.1%، وانكماش الإقتصاد الياباني بنسبة 1.8 % سنة 1997، ثم بـ:2.8% سنة 1998؛ –إستفادة الو.م.أ من هروب رؤوس الأموال من تلك الإقتصاديات وتدفقها على اقتصادها وانخفاض أسعار الفائدة،في حين ارتفاع قيمة الدولار؛	–قيام الحكومة الماليزية بمنع بعض أنواع التعامل في الأسهم؛ –إنفاق الحكومة التايلاندية مليارات الدولارات بالعملة المحلية لدعم و مساندة المؤسسات المصرفية المتأزمة؛ –توقيع صندوق النقد الدولي إتفاقيات قروض طارئة مع كل من تايلاندا و كوريا و أندونيسيا لتمكينها من تعزيز قدرتها على خدمة الديون الأجنبية و تثبيت أسعار الصرف.

الأزمة الأرجنتينية	2001	–قيام الحكومة الأرجنتينية بانفتاح شديد على العالم الخارجي للأنشطة الإقتصادية ؛ –تمويل العجز عن طريق الدولار،أي نتيجة لانخفاض نسب الفائدة على القروض الدولارية عن تلك القروض الخاصة بالعملة المحلية؛ –الفساد الإداري الذي ألقى بظلاله على الأزمة،إذ أن جزء كبير من الأموال ضاع في العمليات المالية غير الأخلاقية كالرشوة و الفساد و إخفاء الحقائق، وهو ما ساهم في القضاء على الإقتصاد الأرجنتيني؛ –أزمة البرازيل سنة 1999 التي أدت بالأرجنتين إلى فقدان جزء كبير من دخل العملة الخارجي نتيجة تعويم العملة البرازيلية إذ أنها تعتبر الشريك التجاري الأول للأرجنتين،حيث أدت إلى ضعف تنافسية الصادرات الأرجنتينية مما أدى إلى فقدانها 11% من دخل صادراتها؛	/	– الأخذ بإستشارة صندوق النقد الدول بتخفيض البيزو وجعل 1 دولار = 1.4 بيزو؛ –مراجعة الإنفاق العمومي لمعالجة عجز الموازنة العامة؛ – مقايضة الديون أي تحويل أموال المودعين لسندات بفائدة أو قروض طويلة مما ترتب عليه إعادة تقييم الأصول و بالتالي تآكل رأس المال الأرجنتيني وهذا للتقليل من التضخم وتقييد حركةسحب داخل المصارف.
أزمة الرهن العقاري	2008	– توسع البنوك الأمريكية في منح الإئتمان؛ – توسع شركات التمويل العقاري في الو.م.أفي منح القروض العقارية ورهن المنازل بقروض بلغت في بعض الحالات 100% من قيمة العقار؛ –ضعف الرقابة على المؤسسات المالية كالبنوك وشركات التأمين وشركات التمويل العقاري وشركات التوريق؛	_تباطؤ النمو الإقتصادي ودخول الإقتصاد العالمي في حالة ركود ؛_تراجع الإنتاج الصناعي العالمي حيث انخفض مستوى الإنتاج الأوروبي بـ 1.9% في ماي 2008 و تراجع إلى أدنى مستوياته في نوفمبر 2008 بنسبة 8.1%؛ _تعرض العديد من المؤسسات المالية خاصة في أوروبا و آسيا إلى خسائر جراء هذه الأزمة؛ _إرتفاع معدلات البطالة خاصة في دول	–توفير الحكومة الأمريكية التمويل الكافي لإعادة الإستقرار للقطاع المالي الأمريكي؛ –تخصيص الحكومة البريطانية حوالي 3 مليار دولار لشراء أسهم في عدد من كبرى البنوك البريطانية، وإعلانها نهاية نوفمبر 2008 لخطة أخرى لإنعاش الإقتصاد بقيمة 30 مليار دولار.

		– إرتفاع المديونية الخارجية، –التزايد الرهيب في المعاملات خارج الأسواق المنظمة.	منطقة الأورو الستة عشر بلغ 8.2% في سنة 2008. _إنخفاض المعونات و تناقص القروض الأجنبية، _تراجع الإستثمارات الأجنبية المباشرة و تحويلات العاملين في الخارج، _إنكماش حركة التجارة الدولية و انخفاض في عائدات التصدير؛ _صعوبة إيجاد مصادر بديلة أو إضافية لتمويل عمليات التنمية.	–تخفيض معدلات الفائدة من طرف البنوك المركزية بمعدل يتراوح بين 0 و 1 فيما يعرف بسياسة مصيدة السيولة الكينزية؛ –دعم حكومات البلدان المتقدمة للمؤسسات المالية المتعثرة عن طريق: –تقديم ضمانات لتسهيل وصول البنوك للتمويل.
أزمة الديون السيادية الأوروبية	2009	–إرتفاع الإنفاق العام و ضعف الإيرادات الحكومية في الفترة الممتدة 2002–2007؛ –إندلا ع أزمة الرهن العقاري في 2008؛ –عدم إلتزام اليونان بمعاهدة ماستريخت؛ –قيام وكالات التصنيف الإئتماني بتخفيض ترقيمها على الدين العمومي اليوناني؛ –ضعف التحصيل الضريبي.	_لعل إنخفاض سعر الأورو مقابل الدولار الأمريكي سيحقق فوائد هامة للو.م.أ،حيث سيشكل الدولار عملة التمويل الرئيسية،مما سيفيد المستثمرين في الإقتصاد الأمريكي في احتفاظهم بمعدلات فائدة منخفضة، كما أن إتمام عمليات الشراء و إتمام الصفقات بالدولار سيحقق عائد سنوي كبير للو.م،كذلك فإن إرتفاع سعر الدولار سيسهم في خفض خسائر تراجع سعر النفط؛ _ستؤدي أزمة المديونية الأوروبية إلى إرتفاع الأسعار عموما،نظرالإنخفاض حركة الأسواق و ظهور ملامح الركود الإقتصادي العالمي؛ _إنخفاض حركة الواردات إلى دول منطقة اليورو.	–سارعت الحكومات الوطنية إلى تنفيذ برامج محفوفة بالتحديات لتصحيح أوضاع الإقتصاد الكلي؛ –إنشاء تسهيل الإستقرار المالي الأوروبي من خلال تقديم المساعدات المالية المؤقتة إلى الدول الأعضاء تصل إلى 44à مليار أورو.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على المراجع التالية: نادية العقون،العولمة الإقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية،أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد تنمية،قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الحاج لخضر،باتنة،الجزائر،2013،ص 88–110.

–سفيان خوجة، قايد مريم،أزمة الديون السيادية وإنعكاساتها على إقتصاديات الدول العربية،مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد03، مارس 2018، ص81.

1/ أزمة الكساد العظيم عام 1929

تعد من أشهر الأزمات المالية وأقواها أثرا،فبعد الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى،شهدت الفترة ما بعد الحرب نوع من الإستقرار في العلاقات النقدية والمالية الدولية، لكن هذا الإستقرار ما لبث أن إختفى وظهرت الإختلالات في كل المجالات و مختلف العلاقات النقدية والمالية وهو ما أدى إلى إنفجار أزمة أكتوبر 1929.

2/ أزمة أكتوبر 1987

إن الأزمات المالية التي ظهرت في أواخر الثمانينات كانت مختلفة في خصائصها وطبيعة حدوثها، كما هددت الإستقرارالإقتصادي والسياسي للدول خاصة النامية منها،و هذا بسبب الإنتشار الكبير للعولمة، ومن أبرز هذه الأزمات أزمة أكتوبر 1987.

حدثت في يوم الإثنين 19 أكتوبر 1987 أزمة مالية عالمية هزت أسواق رأس المال في الو.م.أ ثم إنتقلت عدواها إلى كل الأسواق المالية العالمية وذلك بسبب الإنخفاض الكبير والمستمر في أسعار الأوراق المالية، فقد نتج عن ذلك إرتفاع أسعار الفائدة،و توقع حدوث أزمة إقتصادية عامة بسبب تراجع مؤشرات النمو الإقتصادي في معظم الدول، وقد أدى تفاقم الأزمة في الأسواق المالية أيضا إلى أزمة الدولار الأمريكي نظرا أن جزءا هاما من الأوراق المالية محرر بالدولار، ولجوء حملتها إلى بيعها مقابل عملات أخرى قوية، وكان عرض هذه الأوراق المالية في إرتفاع مستمر وانخفاض أسعارها في الأسواق المالية الدولية،و أدت هذه الظروف إلى انخفاض حاد في أسعار البترول وهذا بدوره أدى إلى إثارة القلق في الأوساط المالية خاصة البنوك التي قدمت قروضا ضخمة لبعض الدول المنتجة للبترول كالمكسيك.

وبالرغم من أن الإقتصاد العالمي قد إستعادعافيته، بحيث لم يتسبب هذا الإنهيار في الحد من إستهلاك العائلات على النحو الذي يتقلص معه حجم الإستثمار لقلة الإدخار،مما كان يمكن أن يساعد على إنتشار البطالة والكساد، وقد تمكنت البورصات بعد ذلك من إستعادة أنفاسها من خلال العودة إلى مستويات الأسعار التي كانت قبل الإنهيار، وذلك بعد أشهر قليلة فقط.

3/ أزمة المكسيك

إتبعت المكسيك خلال فترة (1988ـ 1993) عدة إصلاحات اقتصادية بتحرير المبادلات التجارية و تطوير سوقها المالي ورفع القيود على الإستثماراتالأجنبية،مما أدى إلى تدفق ضخم لرؤوس الأموال حيث بلغ التدفق على المكسيك في 1994 حوالي 104 مليار دولار وهو ما يمثل 20% من رؤوس الأموال التي انتقلت إلى الإقتصاديات

المصنعة حديثا، فتضاعفت احتياطات الصرف في المكسيك من 6.3 مليار دولار في نهاية 1987 إلى 25.1 مليار دولار في نهاية 1993.

ولقد دفع اختلاف أسعار الفائدة المطبقة في المكسيك عن تلك المطبقة في الو.م.أ إلى توجيه رجال الأعمال الأمريكيين إلى الإستثمار في المكسيك،لكن هذه الأموال المتدفقة إلى المكسيك وجهت منها 25% فقط للإستثمار الحقيقي محصورة في الشركات متعددة الجنسيات،أما النسبة المتبقية فقد وجهت إلى المضاربة في الأسواق المالية أو الإستثمار في محفظة الأوراق المالية،مما أسفر عن ذلك تضاعف أسعار الأسهم أربع مرات خلال 3 سنوات، وبعد الإزدهار الذي عاشه الإقتصاد المكسيكي بدأ في التراجع وأصبح تدفق رأس المال إلى داخل المكسيك يتباطأ لأن معدلات الفائدة بدأت في الإرتفاع في الو.م.أ بالتزامن مع الإنتعاش الإقتصادي، أدى إلى إنخفاض رؤوس الأموال المتدفقة للمكسيك بصورة مفاجئة وانتقالها إلى الأسواق الأمريكية هذه من جهة،و كذلك نتيجة لسلسلة من النكسات السياسية و الإضطرابات في عام 1994م، التي بدأت تهز الثقة في إستقرار المكسيك من جهة أخرى، والتي نجم عنها إضطرابات حادة حيث انخفضت رؤوس الأموال المتدفقة للمكسيك التي أدت إلى تدني معدلات النمو وارتفاع مخاطر تخفيض العملة، وقيام البنك المركزي في توسيع منح الإقتراضالمحلي، واستمر في تثبيت سعر الصرف العملة بعدما شهدت انخفاض كبير،ثم قام بتعويمها بعد ذلك.

وجدت الحكومة نفسها مطالبة بإرجاع الديون قصيرة الأجل المقدرة بـ 28 مليار دولار، ولا تملك منالإحتياطات الأجنبية سوى 6 مليار دولار، فقد البيزو حوالي 40% من قيمته وانخفض الإنتاج بـ 15% والناتج الداخلي الخام بـ 6.2%، فوجدت المكسيك نفسها عاجزة عن تسديد ديونها في بداية سنة 1995، ولم ينقذها من ذلك إلا الخزينة الأمريكية التي قدمت لها قرض بـ 20 مليار دولار وقدم صندوق النقد الدولي 17.7 مليار دولار.

4/ أزمة جنوب شرق آسيا

جاءت أزمة الأسواق المالية في بلدان جنوب شرق آسيا عام 1997، وقد بدأت باعتبارها أزمة عملة سرعان ما تطورت إلى أزمات في النظام المالي حيث تعدت الأزمة الآسيوية نطاقها الإقليمي وباتت تشكل أزمة عالمية متعددة الأبعاد و

5/ الأزمة الأرجنتينية 2001

لم تسلم الأرجنتين من عدوى أزمة المكسيك وذلك بسبب تداعيات العولمة وآثارها السلبية على اقتصاديات الدول النامية، و أثرت بالسلب على هذه الإقتصاديات رغم أن الإقتصاد الأرجنتيني لا يعد من الإقتصادياتالصغيرة،حيث تعد من الدول الغنية والأكثر تعلما على مستوى الدول النامية، وفي مطلع الثمانينات افرز مأزق المديونية على اقتصاديات

أمريكا اللاتينية الأكثر تطورا ومن بينها الأرجنتين التي اضطرت لإعادة جدولة مديونيتها أكثر من مرة فضلا على المؤشرات الواضحة لإنهيارالاقتصاد كالكساد

6/ نشأة الأزمة المالية العالمية 2008

بدأت كأزمة رهن عقاري في أوت 2007 ثم تحولت إلى انهيار متواصل في أسعار بورصة وول ستريت منذ أكتوبر 2008 لاسيما بعدما عرفه النظام البنكي العالمي من إفلاس لعدد من البنوك ووصول عدد أكبر منها إلى حافة الإفلاس لولا تدخل الدولة لإنقاذها من خلال تأميمها أو عرضها للبيع،ليعلن بعد ذلك عن بداية أزمة مالية واقتصادية كبيرة ضربت النظام الرأسمالي.

7/ أزمة الديون السيادية الأوروبية

تواجه منطقة الأورو أزمة تعد الأخطر من نوعها، ألا وهي أزمة الديون السيادية، ولعل البعض يتساءل ماهي الديون السيادية؟

تتمثل الديون السيادية **SovereignDebt**في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة وطرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة، أي أنه شكل من أشكال الإقتراض، ولهذا فعلى الحكومة أن تكون قادرة على الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية،و أن يكون لديها هيكل تدفقات نقدية من النقد الأجنبي والذي يسمح لها بذلك،حرصا منها على ثقتها لدى المستثمرين الأجانب،و كذلك على تصنيفها الإئتماني في سوق الإقراض.

خلاصة الفصل:

إستهدف هذا الفصل تحليل واقع سياسات الإستقرار الكلي وأهم الصدمات والأزمات التي مر بها الإقتصاد العالمي منها :الصدمات الإقتصادية و الأزمات المالية،حيث تم التطرق إلى تحليل الإستقرار الإقتصادي ومؤشراته والتأكيد على مفهوم الإستقرار الذي يشمل الإدارة الناجحة للأسس الأربعة الرئيسية في الإقتصادالكلي، والتي تضم عجز الموازنة والتضخم والدين الخارجي وأسعار الصرف،كما تم توضيح المفهوم الإقتصادي للتوازن الذي إهتمت به النظريات الإقتصادية على مختلف تطور مراحل الفكر الاقتصادي، ومن خلال التطرق لطبيعة الصدمات الإقتصادية تم التوصل إلى أن طبيعة الصدمة يصعب التعرف عليها نظرا للتشابك والآنية الموجودة في النظم الإقتصادية، وأن مخرجات الصدمات وأثرها يزداد بزيادة إرتباطها مع العالم بشكل عام وبزيادة إرتباطهابمصدر الصدمة بشكل خاص.كما بين أن الأزمات رافقت الإقتصادالرأسمالي،و لكنها تباينت في حدتها ومداها بين أزمة وأخرى حسب الظروف التي واجهت هذه الدول،مما دفع إلى التطرق إلى هذه الأزمات ومعرفة أسبابها والحلول المقترحة للخروج منها وتجاوزها، ولقد بينت مختلف الأزمات المالية التي مست إقتصاديات هذه الدول،أن أزمة سعر الصرف هي الأكثر تكرارا من الأزمات الأخرى.

الفصل الثاني:

تداعيات الصدمات النفطية على

الإقتصاديات النفطية العربية

تمهيد

لقد أولت الدول العربية أهمية كبرى لقطاع النفط،بحيث أصبحت تعتمد عليه إعتمادا أساسيا،و أصبحت الثروة النفطية كمصدر دعم و مورد من الموارد الهامة للدول العربية المصدرة له،تسعى من خلالها إلى تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و هذا عن طريق الإيرادات المتأتية من الصادرات النفطية. وحيث أن تحديد أسعار النفط في الأسواق العالمية سيكون لها تأثيرا مباشرا على المتغيرات الكلية لإقتصاديات هذه الدول. والهدف الرئيسي لدراسة هذا الفصل هو التعرف على إنعكاسات الأزمات النفطية والمالية على إقتصاديات الدول العربية عموما.

المبحث الأول: الصدمات النفطية

بالنظر إلى طبيعة الصدمات كتغيرات هيكلية مفاجئة لها آثارها على الإقتصاد الكلي،تعتبر الصدمة النفطية من أخطر أنواع الصدمات الحقيقية الخارجية التي واجهتها الإقتصاديات منذ أكثر من خمسين سنة، والتي مرجعها الأساسي درجة إستجابة الأسواق النفطية للتغيرات الأساسية في السياسة والإقتصاد خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى أن تزايد معدل التبادل التجاري، كثرة المعاملات الدولية وإختلاف التوقعات ساهم في توفير المناخ المناسب لتقلبات أسعار النفط وتذبذب دوال العرض والطلب سلبا وإيجابا في أسواقها.

المطلب الأول: ماهية الصدمات النفطية

أولا: مكانة النفط دوليا ومفهوم الصدمات النفطية

شهدت البيئة الإقتصادية الدولية تغيرات كبيرة نتيجة صدمات حادة ناجمة عن تقلبات أسعار النفط إمتدت آثارها إلى الإقتصادات كافة، غير أن السمة المشتركة بينها تمثلت في التطورات التي تشكل فرصة سانحة وقوة دفع مواتية لإصلاح نظم دعم أسعار الطاقة وتكثيف جهود الإصلاح الهيكلي لدعم فرص العمل وتحقيق النمو الإقتصادي.

1-المكانة الدولية لأسواق النفط

قبل التطرق إلتعريف الصدمات النفطية، يجب في البداية إعطاء لمحة عن صناعة النفط حيث أنه يعتبر من أهم المحركات الأساسية للإقتصاد العالمي،فلقد لعب دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية والإقتصادية والدولية وتأتي الأهمية الإستراتيجية للنفط بإعتباره مصدرا أساسيا للطاقة، ومادة أولية وأساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية وسلعة هامة في التجارة الدولية كما يشكل الثروة الوطنية الرئيسية في الدول النامية، حيث تتحكم في مسار صناعة النفط أربعة محاور رئيسية جيولوجية، تقنية، إقتصادية وسياسات منظمات بترولية دولية و من خلال التوازنات بين هذه المحاور تتقلب أسعار البترول هبوطا و صعودا بدرجات متفاوتة.[1]

أما بالنسبة للصدمات النفطية يوجد العديد من التعاريف يمكن إبراز أهمها فيما يأتي:

- يعرف " **هاملتون Hamilton**"(**2005**) الصدمات النفطية على أنها: أحد الأسباب الخارجية للتقلبات الإقتصادية الكلية وقد تكون ناجمة عن تأثر العرض والطلب بعوامل داخلية في الإقتصاد،مما يؤدي إلى إرتفاع أو إنخفاض حاد في الأسعار الحقيقية للنفط.[2]

---

[1]– **سرايري بلقاسم، أزمة إنهيار أسعار النفط: هل هي أزمة ظرفية طارئة أم أزمة هيكلية دائمة؟، مجلة الإقتصاد الصناعي، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، العدد12، جوان2017، ص207.**

[2]– **مميش سلمى،مرجع سابق،ص61.**

✓ يشير هذا التعريف إلى أن الصدمات النفطية تمثل إختلالات مفاجئة في توازن السوق تؤثر على المتغيرات الإقتصادية الكلية من خلال تقلب الأسعار الحقيقية للنفط.

- عرف "باوميستير و بيرسمان Baumeister and Peersman" (2008) الصدمات النفطية على أنها: تحركات مفاجئة و حادة في الإمدادات والطلبات الأساسية للنفط خلال فترة معينة.[1]

ثانيا: خصائص الصدمات النفطية:يمكن إبراز أهم صفات الصدمات النفطية في النقاط الآتية:[2]

✓ **حجم الصدمة:** والتي يمكن قياسها من خلال نماذج الإقتصاد قياسي ويتم توضيحها بالنسبة المئوية.

✓ **فترة الصدمة:** تختلف حسب حدة الصدمة فكلما زادت حدتها كلما إرتفعت درجة الصعوبة في التعامل معها،و يتسم الوقت المتاح أمام متخذي القرار بالضيق و عدم الكفاية.

✓ **درجة تبعية الإقتصاد للنفط والطاقة:** كلما كان الإقتصاد يعتمد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى كانت شدة تأثره بالصدمة أكبر.

✓ **إستجابة السياسة النقدية والمالية:** يتوجب على السلطات النقدية التدخل السريع من خلال تبني إجراءات مناسبة للتخفيف من حدة وتفادي إنتقال تأثيرها إلى باقي القطاعات.

ثالثا:أنواع الصدمات النفطية

يمكن التمييز بين مختلف أنواع الصدمات النفطية فيما يأتي:

أ–صدمات العرض: هذا النوع منالصدمات ناتج عن تعطل الإمدادات من المنتج ويرجع ذلك إلى تغير سلوك المنتجين فيما يخص قرراتهم بزيادة أو تقليل المعروض من النفط، نتيجة تغير في الإنتاج مما يتسبب في تغير مسار الأسعار.

وعرف سوق النفط صدمتين رئيسيتين للعرض وهما صدمة 1973 وصدمة 1979، حيث إرتفاع أسعار النفط في هاتين الصدمتين لم يكن سببه إرتفاع الطلب إنما إنخفاض في الإنتاج و العرض في السوق النفطي وذلك نتيجة الصراعات السياسية، حسب "**باكس وكروشي Backus and Crucini**" (**2000**) صدمة العرض تمثل: " الزيادة الخارجية في السعر الحقيقي للنفط من وجهة نظر الإقتصاد المستورد،حيث تأثر على قرارات الإنتاج في القطاع الصناعي لذلك يعامل النفط على أنه مدخل وسيط في الإنتاج المحلي و يدخل في دالة الإنتاج التي تولد القيمة المضافة المحلية، و بالتالي عرقلة المعروض من النفط قد يؤدي إلى إنخفاض في الناتج المحلي الحقيقي للبلد المستورد على أساس زيادة

[1]– بن عيسى نزهة، مرجع سابق، ص11.

[2]– سعاد بن مسعود، مرجع سابق ، ص30.

تكلفة المدخلات المتضمنة لواردات من النفط، وفي ظل وجود أسواق مكتملة لدى الدول المستوردة للنفط لا يتأثرالميزان التجاري غير النفطي أو يشهد عجزا نتيجة عرقلة المعروض من النفط.[1]

ب–صدمات الطلب:هي الصدمات التي تظهر فيها إستجابة السعر الحقيقي للنفط الخام للتغيرات في الطلب عليه، وأكد **هاميلتون Hamilton (2008)** أن الآلية الرئيسية التي تؤثر من خلالها صدمات الطلب على الإقتصاد هي الإضطراب في إنفاق المستهلكين للنفط أو طالبي النفط بصفة عامة، حيث ينطبق هذا الرأي على صدمات النفط الأمريكية و كيفية تأثيرها على الصناعات، حيث تلقت معظم الشركات الأمريكية صدمات من اختلال أسعار الطاقة أكثر من صدمات الطلب على منتجاتها (صدمة تكلفة إنتاج المنتجات)، كما ترتبط صدمة الطلب بالوضع الإقتصادي للبلد لأن التوسع الإقتصادي يشجع على استهلاك النفط ، مثال ذلك صدمة 2008 التي زاد فيها الطلب على النفط لاسيما في البلدان الناشئة في ظل التوسع الإقتصادي الكبير لتلك الفترة،لذلك يؤدي هذا النوع من الصدمات إلى تغير كمية الإنتاج من النفط بعد فترة من الزمن مع إمكانية إستمراريتها في المدى المتوسط.[2]

ج–الصدمات الإيجابية ولعكسية: تشير الأدبيات الإقتصادية إلى أن إستجابة الإقتصاد للصدمة النفطية تتوقف على طبيعة هذه الصدمة إيجابية أو سلبية ويمكن توضيح العلاقة بينهما في المخطط الآتي:

[1]– مميش سلمى، عيدودي فاطمة الزهراء، أثر الصدمات النفطية على الدعم الحكومي لقطاع السكن في الجزائر، مجلة العولمة والسياسات الإقتصادية، جامعة الجزائر،مجلد13، العدد2018،26، ص03.

[2]– غزاري عماد، هزلة أنيس، الأزمة النفطية (2014–2017): الأسباب، الأثار الإقتصادية وإستراتيجيات المواجهة، مجلة الآفاق للدراسات الإقتصادية، العدد 06، مارس2019، ص162.

الشكل(3): العلاقة بين الصدمات النفطية الإيجابية و العكسية

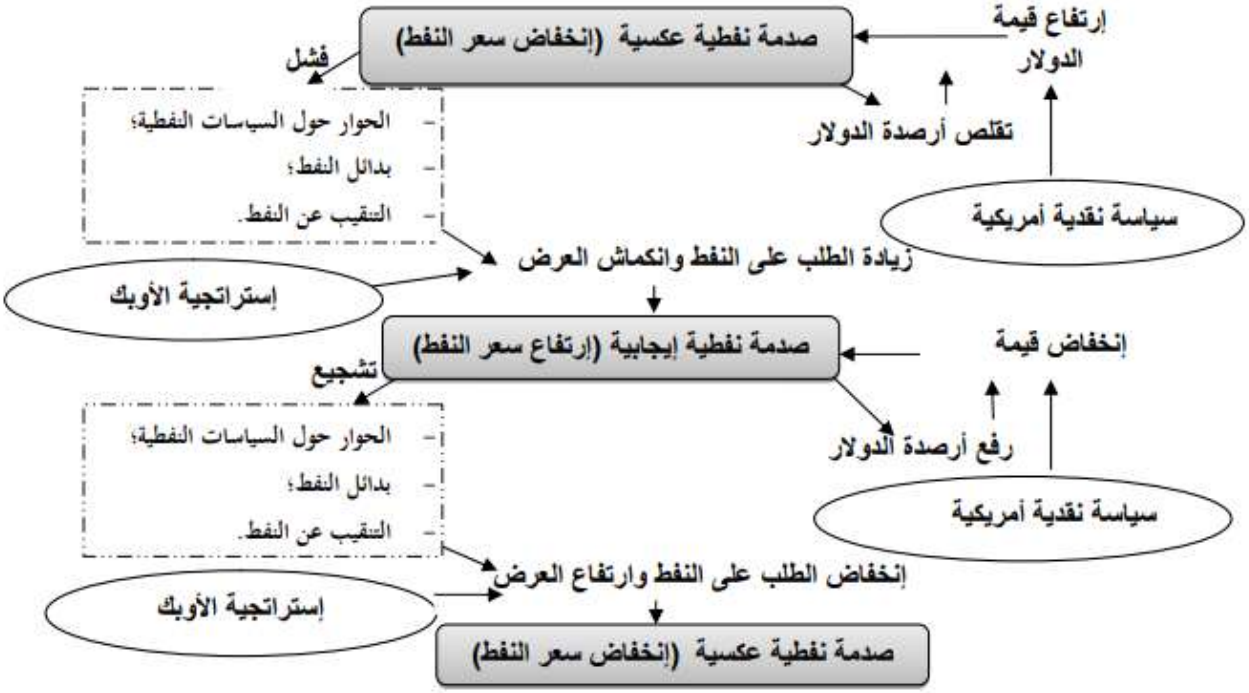

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على: سلمى مميش، إختيار نظام الصرف الملائم في الجزائر في ظل الصدمات النفطية، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر،2016، ص65.

يوضح الشكل العلاقة بين الصدمات النفطية الإيجابية والصدمات العكسية، حيث تمثل الصدمات الإيجابية "**Positive Shocks**" التغيرات المفاجئة في أسعار النفط بالإرتفاع والتي تؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي، حجم الإنتاج والعمالة في الأجل القصير لدى الإقتصاديات المصدرة للنفط، وقد تؤدي إلى حالة الركود الكبير في الأجل الطويل، أما الصدمات السلبية "**Negative Shocks**" تمثل التغيرات المفاجئة في أسعار النفط بالإنخفاض والتي تؤدي إلى تباطئ النمو الإقتصادي، حجم الإنتاج والعمالة بالنسبة للدول المصدرة كالصدمة العكسية لسنة 1986 التي أدت إلى إنخفاض أسعار النفط بصفة مفاجئة بعد نجاح وكالة الطاقة الدولية في إجراءات ترشيد إستهلاك الطاقة وعدم قدرة الشركات الأمريكية على تسويق النفط داخل الو.م.أ.

المطلب الثاني: أسباب الصدمات النفطية

في إطار تحليل الصدمات النفطية لما تحمله من مجازفة للدول المصدرة والمستوردة للنفط نظرا للأهمية الإقتصادية التي يحتلها هذا الأخير في التجارة الدولية و التي يكون مرجعها إختلال توازن العرض والطلب على النفط ما يؤدي إلى تقلب الأسعار الحقيقية، ويستوجب التعرف على أهم الأسباب المؤدية لحدوث الصدمات النفطية .[1]

1. فرض قيود على المعروض النفطي:

يرى هاميلون أن مشكلة تقلب الأسعار الحقيقية للنفط تعود إلى عراقيل مفروضة على تدفق النفط بسبب:

- ✓ الأحداث السياسية: مثال ذلك الأحداث السياسية في الشرق الأوسط "حرب 6 أكتوبر"، تلاها "الحظرالنفطي العربي 1973. 1974" ، "الثورة الإيرانية 1978. 1979"، "الحرب العراقية الإيرانية 1980. 1988 "،" حرب الخليج الفارسي 1990. 1991"، "الأزمة الفنزويلية 2002"،" حرب العراق 2003"، "الحرب في ليبيا 2011"؛
- ✓ تباطؤ الإستثمارات نتيجة إرتفاع تكاليف النفط من أهم أسباب إنخفاض الإنتاج النفطي؛
- ✓ عدم التنسيق و الاتفاق بين دول الأوبك والدول خارج الأوبك في إمدادات السوق بالنفط، حيث سجلت الأوبك زيادة إنتاج سنة 2003 بمقدار 2.4 مليون برميل يوميا،بينما زاد الإنتاج خارج الأوبك في نفس الوقت بنسبة 4.4 مليون برميل يوميا.[2]

2. مشاكل الطلب على النفط:

يعود إرتفاع الطلب على النفط إلى تزايد الحاجة إليه باعتباره عنصر حيوي في الإقتصاد الحديث، وذلك من أجل الإستهلاك الفوري في عمليات إنتاج المنتجات المكررة مثل: البنزين،الديزل،زيت التدفئة،وقود الطائرات وتظهر كثافة إستخدامه خصوصا في الإقتصاديات الناشئة نظرا للنمو الإقتصادي السريع، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نمو إستهلاك النفط في الصين لوحدها بنسبة 35% خلال الفترة 2003 . 2007 أي ما يقارب معدل 9 % سنويا، بمعنى أن أي إحتمال لنمو الدخل المتاح في الدول سوف يؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على النفط بدرجة أكبر، من هنا يتبين أن عوامل السوق تستمر في تأكيد ضغطها على الأسعار.[3]

---

[1]– خالدي أبوبكر، دبار عبد الكريم، أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري للفترة (1990–2017)، مذكرة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية،قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر،2019، ص10.

[2]– رزقه سيدي عمر، بولرباح غريب، أثر تقلبات أسعار النفط على الإستثمارات النفطية في شركة سونطراك (دراسة تحليلية قياسية 2000–2018)، مجلة المؤسسة،جامعة ورقلة،2020، ص 396.

[3]– تقرارت يزيد وآخرون، إقتصاد المحروقات وإشكالية التنمية الشاملة: تقييم أثر إنهيار أسعار النفط على مسار التنمية في الدول النامية–حالة الجزائر نموذجا، مجلة الأبحاث الإقتصادية، جامعة البليدة 2، الجزائر، المجلد14، العدد02 ،2019، ص74.

3 . دور التوقعات في السوق الفعلية للنفط الخام

إن توقع حدوث العجز في المستقبل له تأثير على تدفق إمدادات النفط والطلب عليه،فعند توقع إرتفاع السعر الحقيقي للنفط في المستقبل سوف يكون حافزا لتخزين النفط لإستخدامه مستقبلا،مما يقلل من إستهلاكه حاليا.

يرى كيليان وميرفي Kilian and Murphy(2013) أن آثار التوقعات على مخزونات النفط مكافئ لما يسمى بصدمات الطلب للمضاربة المادية في سوق النفط، أي شراء كمية النفط الخام ليس للإستهلاك الحالي إنما لإستخدامها في المستقبل، والمضاربة في النفط الخام تكون نتيجة توقع إرتفاع أسعاره وفي نفس الوقت توقع عجز في الإمدادات النفطية،كما أن ضغوطات الطلب للمضاربة المادية لعبت دورا هاما خلال العديد من المحطات التاريخية،مثل إرتفاع أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 1979، إنهيار أسعار النفط في عام 1986، وإرتفاع أسعار النفط في 1990،و الإرتفاع الكبير في السعر الحقيقي للنفط بين عامي 2003 ومنتصف عام 2008.[1]

4 . تزايد دور منظمة البلدان المصدرة للبترول OPEC

هي منظمة دولية،أنشئت في مؤتمر بغداد 1960 من طرف الدول المصدرة للنفط، مقرها في فيينا بالنمسا وهدفها تنسيق السياسات النفطية بين الدول الأعضاء من أجل الحصول على أسعار عادلة ومستقرة لمنتجي النفط، بالإضافة إلى الحصول على إمدادات منتظمة من النفط نحو الدول المستهلكة وضمان عائد عادل لرؤوس الأموال إلى الدول المنتجة له ويصل إنتاج المنظمة إلى 40% من الإنتاج العالمي في حين يبلغ حجم صادراتها 55 % من الصادرات العالمية للنفط وترتبط قرارات منظمة الأوبك المتخذة في كل عام إرتباطا وثيقا بالتغير في الأسعار الفورية للنفط الدول المنتجة لسلة أوبك "OPEC BASKET".[2]

ففي فترة السبعينات زادت أهمية الأوبك على الساحة الدولية حيث إتخذت البلدان الأعضاء فيها السيطرة على الصناعات النفطية المحلية في بلدانها، وأصبحت المؤثر الرئيسي في تسعير النفط الخام في الأسواق العالمية شان ذلك ما حدث عند إرتفاع أسعار النفط بشكل حاد في السوق المتقلبة الناجمة عن الحظر النفطي العربي 1973، وعند إندلاع الثورة الإيرانية 1979،أما عند الإنهيار المفاجئ للأسعار سنة 1986 فقد إنخفضت حصة الأوبك في سوق النفط وانخفض معها إجمالي الإيرادات النفطية مما تسبب في ضائقة إقتصادية شديدة للعديد من البلدان الأعضاء، وإرتفعت الأسعار في الجزء الأخير من الثمانينات، وبدأت حصة الأوبك تتزايد من الإنتاج العالمي وتم إدخال سقف إنتاج كوسيلة

[1] – منصف شرفي،تداعيات إنهيار النفط سنة 2014 على الإقتصاد العالمي والتدابير الضرورية لمواجهتها في الجزائر،مجلة الحقيقة، جامعة عبد الحميد مهري، مجلد 17، عدد04،2018، ص 272.

[2] – بوخروفة عبد السلام، بلعور سليمان، ما الذي يقود سعر النفط الخام؟ تحليل للمحددات والعوامل المسببة للصدمات، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، المجلد 16، العدد01، جانفي 2019، ص59.

مرجعية للتسعير،فضلا عن إحراز تقدم كبير في الحوار مع دول خارج الأوبك،والتيتعد ضرورية للحفاظ على إستقرار السوق بأسعار معقولة وفي الفترة بين 2011 ومنتصف 2014 كانت أسعار النفط مستقرة، لكن مع منتصف 2014 بدأ المعروض من النفط بالإنخفاض،حيث بدأ التركيز مواصلة تعزيز الحوار والتعاون مع المستهلكين والمنتجين خارج الأوبك إلى جانب الفعاليات التي قدمتها منظمة الأوبك، ظهرت أيضا منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوابك OAPEC في 9 جوان 1968 وهدفها الرئيسي هو إرساء التعاون بين الدول الأعضاء في مجال صناعة البترول، تعزيز العلاقات،تحديد وسائل حماية المصالح المشروعة لأعضائها،ضمان تدفق النفط إلى الأسواق بشروط عادلة ومعقولة وخلق المناخ الملائم لصناعة النفط.[1]

5 . زيادة نشاط المضاربة في أسواق العقود الآجلة وعقود المستقبليات للنفط

إن التوقعات بشأن تحقيق عوائد مرتفعة نسبيا للإستثمار في السلع الأساسية، وباعتبار أن النفط أحد أهم هذه السلع لذلك تعتبر التوقعات أحد الدوافع المشجعة لدخول العديد من المستثمرين الجدد للسوق النفطي، وكون أن العلاقة بين عائدات السلع الأساسية وإرتفاع معدلات التضخم طردية،لذلك يدخل المستثمرين في سوق النفط للتحوط من مخاطر التضخم،وضعف الدولار وقد ساهمت الإبتكارات المالية في سوق النفط السماح للمستثمرين من الاستفادة من إرتفاع الأسعار دون الحاجة إلى الحيازة الفعلية للنفط، وهو ما برز واضحا في كثافة الأنشطة المضاربية (شراء النفط بغرض إعادة بيعه بسعر أعلى بدلا من إستخدامه لأغراض تجارية) في أسواق العقود الآجلة للنفط والتي تعد أكثر مرونة تجاه تلبية رغبات المستثمرين في قطاع الأعمال،[2]و خلال السنوات الأخيرة الماضية بدأت العقود المستقبلية " Futures Contracts" للنفط ترتفع من سنة لأخرى حتى فاقت الكمية الفعلية من إنتاجه وإستهلاكه (والتي تختلف عن العقود الآجلة من حيث التنظيم والإدراج في بورصة القيم المنقولة)، حيث ظهر ما يسمى بالبراميل الورقية "Barrels Paper" و نتيجة لزيادة الطلب عليها زاد الهلع في الأسواق إزاء الإرتفاع المتواصل للأسعار مما دفع مستخدمين النفط الفعليين من التحوط من هذا الإرتفاع عن طريق دعم مخزوناتهم النفطية مما تسبب في زيادة متزامنة للطلب و المخزون للضغط على الأسعار.[3]

[1]- بوخروفة عبد السلام، بلعور سليمان، مرجع سابق، ص66.

[2]– عمراني وهيبة،تغيرات أسعار النفط وتأثيرها على الإقتصاد الوطني، مذكرة ماستر ، قسم العلوم المالية والمحاسبة،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي أ محند أولحاج، البويرة، الجزائر،2018، ص46.

[3]– إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية "دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري (1980–2014)، أطروحة دكتوراه ،تخصص نقود مالية وبنوك،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2016، ص167.

المطلب الثالث:أبرز الصدمات النفطية العالمية

شهدت السوق البترولية الدولية خلال العقود الخمسة الماضية عدة أزمات كبيرة،هذه الأزمات تتمثل في ارتفاع أو إنخفاض كبير في الأسعار أو وجود شح أو فائض في العرض بشكل حاد وغير طبيعي،يؤثر سلبا على الصناعة البترولية،و اقتصاديات الدول المستهلكة أو المصدرة للبترول،و فيما يلي أهم الصدمات التي مر بها السوق النفطي:

1- الصدمة النفطية عام 1973

حدثت هذه الصدمة عند قيام الحرب العربية الإسرائلية والتي كانت نتيجتها قطع الإمدادات النفطية من قبل الدول العربية إلى أوربا والدول الغربية، ونظرا لإستمرار الحظر النفطي العربي فقد حدث عجز في المعروض النفطي بالسوق النفطية،قابله تزايد في الطلب العالمي عليه (نتيجة لظروف الحرب) ونتيجة فعالية قانون العرض والطلب أدى ذلك الموقف غير المتوازن إلى تأثر الأسعار المعلنة للنفط الخام،حيث بلغ سعر النفط الخام حوالي 10.4 دولار للبرميل عام 1974، وفي شهر جويلية 1977 عقد مؤتمر استوكهولم تضمن زيادة في سعر البرميل الخام إلى12.6 دولار للبرميل وتوالت القرارات التابعة من السيادة الوطنية التي استردتها الدول النفطية تحت مظلة الانتصار في حرب أكتوبر التحريرية.[1]

2- الصدمة النفطية عام 1979

إن الصدمة الأولى التي شهدتها السوق النفطية أثرت على السوق النفطية وأسعارها التي امتازت بالتقلبات و عدم الإستقرار من خلال تأثيراتها المتبادلة على سياسات الدول المستهلكة والمنتجة على حد سواء، أفرزت العديد من الإتفاقيات والندوات للدول المصدرة المتمثلة بمنظمة الأوبك و الدول المستهلكة التي تمثلها وكالة الطاقة الدولية من أجل استقرار الأسعار،إلا أن الأزمات والأحداث التي وقعت بعد الصدمة الأولى مهدت لصدمة ثانية في أسعار النفط و من أبرز الأحداث أزمة التضخم الركودي ومديونية الدول المصدرة وانخفاض أسعار صرف الدولار الأمريكي (انخفاض العوائد الحقيقية لبرميل النفط).

بعد سنة 1973 تأكد أن عصر البترول الرخيص إنتهى وأن عصر السيطرة المطلقة للشركات البترولية على الأسعار انتهت أيضا وأن الدول المصدرة للبترول لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر بترولها، وبذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف وتصحيح الأسعار فيما يتلاءم و الإعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم النقدي العالمي،كما إرتفعت أسعار البترول ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات إثر الحرب العراقية الإيرانية من 13

[1]- علياء عبد الحسين، السياسات الإقتصادية العالمية في تسعير النفط وانعكاساتها على التنمية في العراق، مجلة الكويت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 26، جامعة الأوسط، العراق،2017، ص 11.

دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية،و ذلك بسبب إنخفاض الإنتاج الإيراني مما سبب شح في الإمدادات البترولية و بالتالي ارتفاع أسعار البترول عالميا.[1]

3- الصدمة النفطية عام 1986

لقد جاءت هذه الصدمة معالجة للصدمة النفطية الأولى والثانية، حيث أن هاتين الأخيرتين كانت لهما الأثر السلبي على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط أين سجلت الأسعار مستويات مرتفعة جدا نتيجة إنخفاض الإمدادات النفطية وزيادة الطلب أما أزمة النفطية الثالثة والتي بدأت في فيفري 1986، فكان لها الأثر السلبي على الدول المنتجة للنفط، وفي مقدمتها دول الأوبك نتيجة إنخفاض الأسعار إلى مستويات متدنية، بسبب زيادة المعروض النفطي عن الطلب النفطي، وذلك عندما قامت كل من السعودية والكويت برفع صادراتها النفطية،حيث تدهورت أسعار البترول عام 1986 إلى ما يقارب 8 دولار للبرميل الواحد و الواقع أنها بدأت سيرورة هبوطها اعتبارا من مارس 1983 و تواصل هذا التراجع إلى غاية عام 1988 إذ لم يتعد سقف الخام في الربع الأول من عام 1988 حوالي 14.95 دولار للبرميل، كما سجلت السوق النفطية خلال فترة الثمانينات أعنف حرب للأسعار مارستها أطراف دولية عدة لأسباب سياسية، الأمر الذي خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة خصوصا أعضاء الأوبك، وتعتبر صدمة 1986 أول صدمة نفطية تتسبب في الركود وانخفاض معدلات نمو هذه الدول، حيث أدى الواقع الجديد لأسعار النفط الخام إلى تخفيض نسبة مساهمة المنظمة في الإنتاج العالمي للنفط الخام.[2]

4- الصدمة النفطية عام 1990

بعد أن وجدت منظمة الأوبك الحل الأوسط بين كل من العراق و إيران،إرتفع السعر المعلن بعد أن حددته المنظمة من 13إلى 18 دولار،إلا أن حرب الخليج الثانية أدت إلى إرتفاع الأسعار النفطية مرة أخرى و ذلك نتيجة التحوط و الخوف من تكرار سيناريو الأزمة التي نتجت في حرب الخليج الأولى،مما أدى إلى إرتفاع الطلب بالإضافة إلى إنخفاض الإمدادات النفطية لكل من العراق و الكويت مما تسبب في إرتفاع السعر المعلن من 18 إلى 20 دولار.[3]

---

[1]- عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة الأوبك في ظل سوق النفط العالمي، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاسمي مرباح، ورقلة، الجزائر،2008، ص119.

[2] - عبد الحميد عبد الهادي حميد اللامي، دراسة تحليلية لصدمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد104، جامعة بغداد، العراق،2017، ص262.

[3]- خالدي أبو بكر، دبار عبد الكريم، مرجع سابق، ص15.

5-الصدمة النفطية عام 1998

حدثت الصدمة النفطية عند تفاقم الأزمة الآسيوية، وخفض أوبك الإنتاج بمقدار 3 ملايين برميل يوميا، نتيجة لتراجع الطلب على النفط فبلغ سعر برميل النفط أكثر من 25 دولار ثم ارتفعت الأسعار خلال عام 2000 لتصل إلى أكثر من 30 دولار.

قد رأى إنتاج النفط الخام بين البلدان خارج منظمة الأوبك زيادة كبيرة إلا أن زيادة الطلب في السنوات الأخيرة سمحت بزيادة إنتاج النفط الخام من أوبك، وأدى ذلك لإنخفاض أسعار النفط الذي عجلت به الأزمة المالية الآسيوية عن طريق إبطاء خطط تطوير النفط و الغاز في العديد من البلدان سواء الأوبك أو خارج الأوبك لأن شركات النفط والغاز إنخفضت تدفقاتها النقدية لتمويل أنشطة التنقيب والتطوير قبل الإنخفاض الأخير في أسعار النفط الخام ولكن في البداية تم تخفيض إنتاج النفط الثقيل عالي التكلفة في بعض الحقول في كاليفورنيا، وكندا ومع خفض مصافي التكرير في آسيا تعين على منتجي النفط في الشرق الأوسط وافريقيا تخفيض الزيادات المقررة وحصص الإنتاج عن المستويات التي تحققت عام 1997 مع تباطئ نشاط الشركات التي قلصت إيرادات منتجي أوبك مما أثر على تمويل إحتياطاتهم ومن ثم تباطء قدراتهم المستدامة في الإنتاج.[1]

6- الصدمة النفطية عام 2004

تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث بلغت مستويات لم تشهدها الأسعار الإسمية للنفط من قبل إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة الأوبك إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987)، وقد عرفت هذه الفترة بداية مستويات جديدةلأسعار النفط.[2]

❖ الصدمة النفطية عام 2008

سجلت أسعار النفط مستويات قياسية منذ سنة 2004 بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008، لكن نتائج الأزمة المالية العالمية كان أحدث أثرا واضحا على سوق النفط، والتي شهد تراجعا حادا في الأسعار وذلك بسبب تدني الطلب العالمي، بحيث في أكتوبر 2008 وصل النفط إلى60 دولار للبرميل وهو أدنى مستوى منذ أكثر من عام

[1]- مساني صورية، الإستثمار السياحي كبديل إستراتيجي لمرحلة ما بعد البترول، أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2019، ص32.

[2]- شيبوش عيشة، إنعكاسات تغير أسعار البترول على الميزان التجاري في الجزائر، مذكرة ماستر، قسم العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2019، ص33.

حيث خسر حوالي 32% من قيمته في أكتوبر، وواصلت أسعار النفط الخام انخفاضها لتصل في 5 ديسمبر إلى 40,5 دولار للبرميل في أقل إنخفاض لها طوال أربعة سنوات.[1]

❖ الصدمة النفطية عام 2014

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ 2014 هبوطا مطردا إذ كان سعر خام برنت في حدود 110 دولار للبرميل، لكنه إنحدر في الأيام الأولى من جانفي 2015 إلى ما دون 50 دولار، ويرجع هذا الهبوط إلى ما يسمى " أساسيات السوق" المتمثلة في التفاعل بين العرض والطلب، إضافة إلى قوة العملة الأمريكية الدولار وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق، لكن بعض المحللين يشككك في هذا الأمر و يربطه بعوامل سياسية، إلا أن أغلب التحليلات تربط بين إنحدار سعر الخام بوفرة المعروض في أسواق النفط، لا سيما من خارج الدول المصدرة للنفط الأوبك وتحديدا ما يسمى "طفرة النفط الصخري" في الولايات المتحدة.

إن إنهيار الأسعار في هذه السنة هدفها الحقيقي هو تحطيم السوق الناجمة عن سياسة الإنتاج في المملكة العربية، حيث أنه كان ينبغي على السعودية أن تلعب دور المنتج المتأرجح الذي يخفض كمية إنتاجه كلما هبطت الأسعار إلا أنها لم تفعل لأن إنخفاض الأسعار يضر بمنافسيها الجيو سياسيين إيران وروسيا، وبالتالي فإن مسؤولية إنهيار أسعار النفط في عام 2014 ناتجة عن سياسة السعودية الخارجية.[2]

[1]– قابوش لبنى،أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق العام"دراسة قياسية خلال الفترة 1990– 2013" – حالة الجزائر–، مذكرة ماستر،قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أم البواقي، الجزائر،2015، ص91.

[2]– عبد اللاوي الطيب وآخرون، أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر،2017، ص44.

الجدول (2): العوامل الرئيسية التي سببت صدمات نفطية خلال فترة: (1973ـ 2014)

السنة	العوامل الرئيسية
1973	ـ إنخفاض قيمة الدولار ـ المنافسة العالمية على الطاقة ـ تضاعف قوة الأبك
1979	ـ إنخفاض الإنتاج الإيراني ـ تواصل إنخفاض الدولار الأمريكي
1986	ـ الغش الممارس بين أعضاء الأوبك ـ المنافسة بين دول الأوبك ودول خارج الأوبك ـ إنخفاض الإستهلاك العالمي من النفط وتعويضه بمواد بديلة ـ توسيع المعاملات في الأسواق الآنية والأسواق الآجلة
1990	ـ حرب الخليج
1998	ـ الأزمة المالية الآسيوية
2004	ـ الأزمة الفنزويلية وحرب العراق ـ تدهو الأحوال الجوية في الدول المستهلكة الرئيسية
2008	ـ الإضطرابات السياسية والأمنية في الدول المنتجة للنفط ـ الكوارث الطبيعية وخصوصا ما نجم عن الأعاصير في خليج المكسيك ـ رفع أو تخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من تحقيق الأرباح السريعة ـ تغير الطلب على النفط بمعدلات تفوق معدلات نمو العرض
2014	ـ تركيز الأوبك على الحصص بدلا من الأسعار ـ إنخفاض مستويات النمو الإقتصادي في العالم ـ إرتفاع قيمة الدولار ـ تزايد إنتاج النفط الصخري ـ تزايد المعروض من النفط في الأسواق

من إعداد الباحثتان بالاعتماد على دراسة: جليل عبد المنعم، بودربالة بن عمر، آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الإقتصادية الكلية– حالة الجزائر–، مذكرة ماستر، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص 28.

المبحث الثاني : مدخل إلى الاقتصاديات النفطية العربية

لقد لعب النفط دورا مهما في إقتصاديات العالم،فمن خلاله تستطيع كافة دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية ضمان سيرورة إقتصادياتها مما يضمن تحريك عجلة الإقتصاد العالمي،و قد حاز النفط على هذه المكانة المرموقة بسبب سهولة إستغلاله ووفرته النسبية بالمقارنة مع المصادر الأخرى للطاقة،لهذا أصبح موضوع الإقتصاد النفطي موضوع إهتمام خاص.

المطلب الاول : أساسيات حول الاقتصاد النفطي

الإقتصاد النفطي من العلوم الإقتصادية الحديثة و المعاصرة،حيث كانت البداية منذ فترة القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وهي الفترة التي أعقبت إستغلاله بصورة علمية و إقتصادية واسعة.

❖ السوق النفطية

أولا:تعريف السوق النفطية

يمكن تعريف سوق النفط بأنه:

- "السوق الذي يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط ويحرك هذا السوق قانون العرض والطلب بالإضافةإلى العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تحكمه"[1].
- " المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية بسعر وزمن معلومين، أو هو المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في بأسعار معلومة"[2].
- " المكان الذي يتم التعامل فيه بالمورد الأساسي والرئيسي في تحريك الاقتصاد وهوالبترول كمصدر رئيسي من مصادر الطاقة التقليدية وذلك طبقا لقوانين العرض والطلب"[3].

[1]– عمراني وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص29.

[2]– طرشي مريم، مسخرحدة، أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة8 ماي1945، قالمة، الجزائر، 2017، ص22.

[3]– شتيوي مروة، شتيوي نبيلة، أثر تقلبات أسعار البترول على تمويل الاستثمار في الجزائر2000–2016، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي1945، قالمة، الجزائر،2017، ص12.

2/ أنواع الأسواق النفطية

1- الأسواق الفورية:وتعقد فيها الصفقات التي لا تتعدى أجلها 15 يوما وهذا النوع من الأسواق قديم العهد باعتباره وسيلة عملية للتخلص من بعض الفوائض النفطية بأسعار منخفضة ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الاجل[1].

2- الأسواق الآجلة و المستقبلية (البورصات النفطية): يختلف هذا النوع من الأسواق في كونه يتعامل بعقود المستقبليات والعقود الآجلة فقط من خلال تعهد بتبادل نوع محدد من النفط الخام، بالإضافة إلى أنها تتميز بدرجة عالية من التنظيم وشفافية حيث يتم التعامل من خلال إصدار أوامر من طرف المتعاملين تظهر على لوحة المعلومات وفق لأسعار معينة في بورصات النفط الدولية[2].

❖ **الاقتصاد النفطي**

ثانيا: تعريف الاقتصاد النفطي

" الاقتصاد النفطي يعتبر من العلوم الاقتصادية التطبيقية وأحيانا يطلق عليه بالعلوم الاقتصادية القطاعية أو الفرعية والذي يهدف إليه النشاط الإنسانيلإيجاد هذه الثروة وتحويلها إلى منتجات سلعية تشبع وتلبي حاجات الإنسان إليها ،أي أنه ذلك العلم المتعلق بالنشاط الاقتصادي النفطي من إنتاج وتوزيع واستهلاك السلعة النفطية"[3].

ثالثا: مضمون الاقتصاد النفطي

إن الاقتصاد النفطي يتضمن مجموعة النشاطات الاقتصادية المتعلقة بإيجاد وإنتاج وتوزيع واستهلاك السلعة النفطية سواء كانت بصورة سلعية واحدة أو بصورة متنوعة ومتعددة تمر بمراحل مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض لتكوين مجموعة الاقتصاد النفطي وهي كالآتي[4] :

1- **مرحلة البحث والتنقيب:** وهي المرحلة الهادفة نحو معرفة وتحديد الثروة النفطية سواء كان من ناحية كميتها وأنواعها ونوعيتها وموقعها الجيولوجي والجغرافي.

2- **مرحلة الاستخراج والانتاج النفطي:** وهي المرحلة الهادفة إلى استخراج النفط من باطن الأرض ورفعه إلى سطح الأرض ليكون جاهز للتصدير والتصنيع.

---

[1]- دحاوي عربية سعاد، أثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2016، ص55.

[2]- غربي أسماء، بلمنصور إيمان، أثر تقلبات أسعار البترول على الأجور الحقيقية في الجزائر، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر،2018، ص27.

[3]- عمراني وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص.20

[4]- أوزان حسين، كرفاح أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 9.

3- **مرحلة النقل النفطي**: وهي المرحلة الهادفة إلى نقل النفط من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره.

4- **مرحلة التكرير والتصفية النفطية**: وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع النفط في المصافي التكريرية لتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات الصناعية النفطية والمتنوعة والمعالجة لسد وتلبية حاجات الإنسان.

5- **مرحلة التسويق والتوزيع** :وهي المرحلة الهادفة إلى تسويق وتوزيع النفط بصورته خاما، أو منتجات نفطية إلى مناطق وأماكن إستعماله وإستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

6- **مرحلة التصنيع البتروكيميائية**: وهذه المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية بتروكيمياوية ومختلفة ومتنوعة تعد بالمئات:كالأسمدة الزراعية، منظفات المبيدات، الأصباغ والمواد البلاستيكيةوالأنسجة الاصطناعية.....إلخ. وتضم المرحلة عدد واسع وغير محدود من نشاطات إقتصادية وصناعية مهمة وحيوية في مجمل الاقتصاد الوطني والعالمي.

رابعا:آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

❖ **الآثار المترتبة في حالة ارتفاع أسعار النفط**

أ- آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط (الصدمات الموجبة على الدول المنتجة)

هناك عدة آثار تتمثل أهمها، فيمايلي[1]:

- ارتفاع في العوائد النفطية وإنعكاساته على تطور معيشة الأفراد،حيث بلغت قيمة العوائد النفطية مستويات قياسية عدة مرات وفي سنوات متقاربة خلال العقود الأخيرة، ومنها التي بلغتها على إثر أزمة الرهن العقاري لـ 2008 وأتاحت هذه العوائد عدة فرص لتحسين مستويات المعيشة لهذه البلدان وعززت من قدرات حكوماتها على تنفيذ خططها التنموية؛

- ارتفاع حجم الفوائض المالية،حيث توجه الدول المصدرة للنفط هذه الفوائض من خلال عدة منافذ كتقديم معونات مالية وقروض للدول النامية أو من خلال استثمارات حقيقية في الدول الصناعية الكبرى، وإنشاء مؤسسات أو من خلال إيداع تلك الفوائض في بنوك الدول الصناعية واقتناء سندات حكومية في تلك الدول، شأن ذلك جاذبية سندات الاحتياطي الفدرالي الأمريكي.

[1]-جليل عبد المنعم، بودربالة بنعمر، آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية "حالة الجزائر"، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان ،الجزائر، 2016، ص48.

ب- آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستوردة للنفط (الصدمات السالبة على الدول المستوردة)

كلما كانت تقلبات الأسعاربإتجاه الارتفاع أدت إلى حدوث آثار اقتصادية سلبية على اقتصاديات الدول المستوردة للنفط وهو ما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك العالمي له ،وأيضا يؤدي ارتفاع أسعار مصدر الطاقة الرئيسي في العالم إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج في العديد من قطاعات الأعمال الدولية، وبالتالي إرتفاع أسعار المنتجات ومنه إنخفاض للقدرة الشرائية، وهو ما سبب العديد من الأزمات الاقتصادية في الدول المستوردة للنفط وفي مقدمتها الصناعية الغربية، غالبا ما يرافقه تكاليف اجتماعية وضغوط تقشفية مرهقة للشعوب، خاصة وأن استهلاك الفرد من الطاقة في هذه المجتمعات يتميز بالارتفاع الشديد[1] .

❖ **الأثار المترتبة في حالة انخفاض أسعار النفط**

أ- آثار انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط (الصدمات السالبة على الدول المنتجة)

إن الانخفاض القوي في أسعار النفط عبر الزمن يؤدي الى آثار سلبية متعددة الأبعاد ومتفاوتة الآجال على الاقتصاديات المصدرة للنفط، نلخص أهمها في[2] :

- انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المصدرة (نظرا لطبيعة غالبية اقتصادياتها الريعية)؛
- ظهور عجز في الموازنات العامة وتقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البيترولية؛
- ظهور وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية، وتفاقم عجز موازين المدفوعات؛
- تداعيات اقتصادية والاجتماعية غير مرغوبة،كالتضخم ،البطالة والفقر.....الخ .

ب – آثار انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستوردة للنفط (الصدمات الموجبة على الدول المستوردة)

يؤدي انخفاضالأسعار في كثير من الدول المستوردة إلى زيادة معدل النمو وضعف الضغوط التضخمية وتحسن الميزان التجاري والميزانية العامة، وقد تحقق البلدان الناشئة المستوردة للنفط مكاسب من انخفاض أسعار النفط خاصة في

[1]– وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2013، ص118.

[2]– حياة عناب، مرجع سبق ذكره، ص71.

حالة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، شأن ذلك الاقتصاد الصيني والهندي، كما أن انخفاض سعر النفط يؤدي إلى انخفاض تكاليف الواردات من البترول وبالتالي تحسن ميزان مدفوعات الدول المستوردة [1].

المطلب الثاني: تحليل واقع الاقتصاديات العربية

تشهد الدول العربية مجموعة من التغيرات في مختلف المجالات والقطاعات المختلفة، منها السياسية،الإجتماعية والإقتصادية،حيث كان لهذه التغيرات وقعها على الإقتصاديات العربية والتي من خلالها يمكن تحليل وضعيتها على خارطة المنافسة العالمية.

أولا:خصائص الاقتصاديات العربية

هناك خصائص عامة تشترك فيها معظم الدول العربية تعطي الانطباع العام حول العديد من المحددات سواء التي تتعلق بالسياسات الاقتصادية المنتهجة أو نتائجها على مختلف المستويات، وفيمايلي نتناول أهمها[2] :

- **الاديولوجية الريعية للاقتصاديات العربية** : بالنظر إلى الاقتصاديات العربية نجد أن ظاهرة الريع تتجلى في عدد كبير منها ،وخاصة: " الدول الخليجية ،الجزائر وليبيا"، فهذه الدول تعتمد على البترول في اقتصادها حيث تمثل إيرادات البترول أكثر من 90% من إجمالي الصادرات وحوالي النسبة نفسها من إيرادات الموازنة العامة.
- **ضعف وهشاشة البنية التحتية** : تعاني الاقتصاديات العربية من بنية تحتية لا تساير الاقتصاد باستثناء بعض الدول مثل: الدول الخليجية والتي رغم ذلك تشير التقارير إلى أن منطقة الشرق الأوسط تحتاج إلى مايقارب 500 مليار دولار للاستثمار في البنية التحتية خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.
- **ضعف الكفاءة الانتاجية** : إن التطور الصناعي لا يعتمد على كمية العمل ورأس المال المستعملة فقط بقدر ما يعتمد على الكفاءة الانتاجية للعمل ورأس المال، وإذا أهمل عامل الكفاءة فإنه يؤدي إلى الحد من عملية التطوير الصناعي وبالتالي الحد من عملية النمو وكذلك التنمية الشاملة،فالإقتصاديات العربية تعاني من هدر الموارد المادية والبشرية نتيجة ضعف الكفاءة الإنتاجية،التي تنعكس بشكل بارز في الإختلالات الهيكلية الاقتصادية.
- **عدم مرونة الوفرات المالية:** نقصد بالوفرات المالية قدرة الاقتصاد على التمويل احتياجاته ومتطلباته التنموية،ونقصد بالمرونة قدرة الاقتصاد على وجود البدائل التمويلية ففي أغلب الاقتصاديات العربية، الدولة هي المالكة والممولة والمنتجة وهي الحامية والموزعة فبالرغم من تبنيها للنموذج الرأسمالي منذ زمن إلا أنها غير قادرة على تجسيده إلى

[1]– زمالوهيبة، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،الجزائر،2018، ص66.

[2]– وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، أطروحةدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ،الجزائر، 2014، ص 106–109.

غاية الفترة الراهنة، فالدولة هي الممول الوحيد بسبب أحادية التصدير وأحادية التداين، وضعف قدرة الأسواق المالية على تلبية المدخرات الاستثمارية للاقتصاد[1].

- **التخلف العلمي والتكنولوجي:** على الرغم من اهتمام الدول العربية بتقديم الخدمات التعليمية والبحثية للسكان إلا أن الفجوة العلمية كبيرة جدا بالمقارنة مع البلدان الصناعية، وتبقى الدول العربية ذات تبعية شبه مطلقة للخارج فيما يخص مختلف التكنولوجيات الحديثة، كما أن كافة مؤشرات البحث العلمي والتطور التكنولوجي في الوطن العربي جد منخفضة[2].

ثانيا: أداء الاقتصاديات العربية على المتغيرات الاقتصادية الكلية

أدى الانتعاش الاقتصادي العالمي وارتفاع عائدات صادرات النفط في العديد من الدورات المتعاقبة لأسعار الطاقة الدولية، إلى زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، خاصة التي شهدتها فترة أزمة الرهن العقاري 2008، حيث ارتفع من حوالي 1.74 % تريليون دولار في عام 2009 ، إلى نحو 2تريليون دولار في عام 2010، وارتفع معدل نموهفي الدول العربية من 1.6% في عام 2009 إلى 5.5 % في عام 2010 ، كما زاد نصيب الفرد العربي في الدول النفطية من الناتج المحلي الإجمالي من 5035 دولار إلى 5708 دولارخلال نفس الفترة، و في المقابل عاودت الضغوط التضخمية للارتفاع نتيجة لزيادة تكلفة استيراد المواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج وزيادة الطلب المحلي في عدد من الدول العربية[3] .وبالنسبة لتطور القطاعات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2008 فقد تزايدت الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الإستخراجية الذي استحوذ على أعلى حصة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 43.4%،استجابة لذروة الانتعاش في أهم قطاع حيوي وهو قطاع الطاقة، وفي المقابل تراجعت الأهمية النسبية لبقية القطاعات.

المطلب الثالث: النفط والتنمية الاقتصادية في الدول العربية ومصادر التمويل المتاحة

توجد العديد من الدول التي تقوم إقتصادياتها على مورد إقتصادي معين أو قطاع معين بدرجة كبيرة،،بحيث تعتمد على العوائد المتأتية من تصدير ذلك المورد أو التي يديرها ذلك القطاع،و ذلك لأنها تمتلك إحتياطي معتبر منه أو ميزة إنتاجية له،و مثال ذلك الدول النفطية.

أولا:تعريف التنمية الاقتصادية

---

[1]– علي كساب،م حمدراتول، التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد01، الشلف، الجزائر،ص15.(بالتصرف)

[2]– وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره، ص109.

[3]– مغمول حمزة، مرجع سابق، ص74.

- **التعريف الأول** التنمية الاقتصادية تعني تحقيق زيادة سريعة تراكمية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية معينة [1].
- **التعريف الثاني:** هي سلسلة من التغيرات والتأقلميات التي بدونها يتوقف النمو[2].
- **التعريف الثالث:** التنمية عملية تحويل الهياكل الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تساعد على تخفيض نسبة الفقر، الرفع من المستوى المعيشي ،معدلات الاستثمار وإعطاء المزيد من الفرص للأفراد لأجل ممارسة حرياتهم[3].
- **تعريف شامل:** مما سبق يتضح لنا أن التنمية الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تهدف إلى تحقيق تغير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي ورفعا مستمرا لدخل الفرد الحقيقي كما تهدف إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات المجتمع المختلفة التي تساهم في تحقيقه[4].

ثانيا: أهمية النفط العربي

تكمن أهمية النفط باعتباره سلعة استراتيجية تعتبر مادة أساسية في الصناعة ولها أثرا فعالا على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي كما تعتبر كذلك سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة، ومن هنا تتبع أهمية النفط في البلدان العربية من خلال توفيره لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية في هذه الأقطارالنفط العربي مصدرا هاما للاستثمار من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة .[5]

إن الدول الصناعية الكبرى تعتمد على النفط العربي كمصدر مهم للطاقة وكمادة خام للصناعات البتروكيمياوية ، فمعظم احتياجات من النفط تأتيها من الدول العربية ، وذلك بحكم تناقض إنتاج بقية المناطق النفطية الأخرى في العالم مثل: منطقة بحر الشمال ،وارتفاع تكاليف الإنتاج النفطي فيها من جهة وبسبب جودة النفط العربي وقلة التكاليف تكريره من جهة أخرى.

---

[1]– زويشسمية، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، مذكرة ماستر،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة ، البويرة، الجزائر،2015، ص41.

[2]– العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، رسالة الماجستير ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعةالجزائر، الجزائر، 2008، ص44.

[3]– قنادزةجميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،الجزائر ،2018، ص44.

[4]– عظيم أسماء، التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد 1988م ، مذكرة ماستر،قسم العلوم السياسة،كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة ، الجزائر،2017، ص15.

[5]– بلقلة براهيم، مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية(الحاضر– المستقبل– والتحديات) ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 10، الشلف، الجزائر، 2013، ص69.

يعتبر النفط العربي كذلك أهم أنواع النفط المتداولة في السوق النفطية العالمية وذلك أن بقية دول العالم المنتجة للنفط تصدره كمواد مكررة في الغالب في حين يصدر النفط العربي وبعض أنواع النفط الأخرى كمادة خام.

ثالثا:علاقة النفط بالتنمية في الدول العربية

بما أن النفط هو محرك الاقتصاديات العربية خاصة النفطية منها، ونظرا لان التنمية الاقتصادية هي الغاية المنشودة في كل الدول النامية فإن عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية مرتبطة بعنصر النفط، ارتبط التاريخ الاقتصادي والسياسي الحديث للمنطقة العربية بالنفط،إذا كان للنفط أكبر الاثر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية والسياسية للمنطقة العربية وربط مشكلات التنمية العربية ربط وثيقا بالتطورات الاقتصادية العالمية،وقد بدأت العلاقة بين النفط والاقتصاد العربي عندما أكتشف النفط في العراق عام 1927 ثم توالت الإكتشافات النفطية الكبرى غداة الحرب العالمية الثانية في الكويت والسعودية وقطر والجزائر وليبيا والإمارات العربية وغيرها من الأقطار العربية الأخرى حتى إرتفع عدد الأقطار العربية المنتجة والمصدرة للنفط.

يلعب قطاع النفط دورا حيويا في تحريك عملية التنمية الاقتصادية في الوطن العربي ،سيما وأن عائداته تشكل العمود الفقري لاقتصاديات أغلب البلدان العربية،كما ساهمت صناعة البترول في حدوث تحولات إقتصادية وإجتماعية غير مسبوقة في اقتصاديات البلدان العربية ويشكل خاص المصدرة للنفط منها خلال العقود الثلاثة الأخيرة تم استخدام عائدات النفط لتحديث البنية التحتية وخلق فرص العمل وتحسين مؤشرات التنمية البشرية،كما كان لظاهرة الارتفاع الكبير في أسعار النفط التي شهدتها الاقتصاديات العربية المصدرة للنفط منذ بداية الألفية الثالثة بدون شك إنعكاسات كبيرة على الأوضاع والسياسات الاقتصادية في هذه البلدان فزيادة الإيرادات النفطية قد ساعدت على تحسين معدلات النمو الاقتصادي هذا الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي زاد من توافر فرص الاستثمار ومشاريع التنمية[1].

فكلما ارتفعت أسعار النفطإرتفعت العوائد النفطية وارتفعت معها العوائد المالية، التي من الممكن أن تمول مشروعات التنمية الاقتصادية باعتبار هذه العوائد مصدر تمويل ويبقى تحقيق التنمية الاقتصادية من عدمه مرتبط بمدى كفاءة إستغلال تلك الموارد المالية في التنمية وليس بمدى توفرها لدى الدولة [2].

[1]– طيبي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص144.

[2]– فيصل بن مرزوق، حسام طهير، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر،مذكرةماستر،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018، ص26.

رابعا: مصادر التمويل المتاحة

1/تطوير المصادر الداخلية لتمويل التنمية

نختار من بينها الادخار المحلي الإجمالي، التمويل التضخمي الذي يعبر عنه بمؤشر معدل نمو الكتلة النقدية، الدين الداخلي العام،والقروض البنكية، والتي تعتبر أهم المصادر الداخلية لتمويل النشاط الاقتصادي.

أ- الادخار المحلي الإجمالي :ويمثل الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الكلي النهائي[1]، بناءا على ذلك يعد حجم الادخار في الدول العربية النفطية أكبر بكثير مما هو عليه في الدول غير النفطية لإرتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول كما أنه له نفس سلوك أسعار النفط حيث يتأثر بحجم الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية والذي يتحقق معظمه من تصدير النفط الخام، والذي شهد مسار تصاعدي منذ سنة 2000،بينما في مجموعة الدول العربية غير النفطية التي يكون فيها حجم الادخار المحلي مجتمعا أقل من حجمه في دولة نفطية واحدة كالسعودية أو الإمارات أو الجزائر ،شأن ذلك الأردن واليمن وموريتانيا ،ويعبر ذلك عن توجه هذه الدول إلىالإنفاق أكثر مما تحققه من الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر متواضعا مقارنة ببقية الدول العربية الغير نفطية.

ب -التمويلالتضخمي

نقصدبالتمويل التضخمي هو وسيلة لتحويل الموارد من الاستهلاك الجاري إلى تكوين الرأسمالي، وذلك عنطريق خلق نقود أو ائتمان،لسد الفجوة التي تظهر في تمويل البرامج التنموية الاقتصادية وفي احتياجات الموازنة العامة[2]. وعليه فالدول العربية الغير نفطية أكثر إعتمادا على التمويل التضخمي ،ورغم أن معدل نمو الكتلة النقدية يرتفع بإرتفاع معدل النمو الاقتصادي عادة،لكن هذا المعدل في تلك الدول أكبر بكثير من معدل النمو الاقتصادي بها،وبالنسبة للدول النفطية فارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية يرجع إلى ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية الناجم عن ارتفاع العوائد النفطية والتحسن الجاري في موازين مدفوعات هذه الدول.

ج_ الدين الداخلي العام: والمقصود به رصيد التزامات الحكومة تجاه الجمهور إلى تاريخ استحقاق معينويشمل إلتزامات داخلية وخارجية ويعبر عنه بالرصيد خلال سنة مالية واحدة[3]، لذلك تعد الدول العربية الغير نفطية أكثر ميلا لتمويل عجزها عن طريق الدين الداخلي العاملتوفير الموارد المالية الكافية لتسيير إقتصاداتها، لأنها من الدول متوسطة

---

[1]- زويش سمية، مرجع سبق ذكره، ص54.

[2]- عبد اللطيف مصطفى، تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية "دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر"، أطروحة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2008، ص84.(بالتصرف)

[3] - حمادي نعيمة ، مرجع سبق ذكره، ص 129.

الدخل التي تحقق عجزا مستمرا في الغالب في ميزانياتها الحكومية، والتي تحاول تغطيته بالتوجه نحو المصادر المحلية في شكل الاستدانة الداخلية بدل المديونية الخارجية.

د–حجم القروض البنكية

وتشمل كل القروض التي قدمها الجهاز المصرفي للقطاعات الاقتصادية المختلفة، باستثناء القروض المقدمة للحكومة،كما يشمل القطاع المصرفي كل بنوك الإيداع والمؤسسات المصرفية الأخرى التي تتوفر عنها البيانات وتقيم بالدولار الجار[1].

لذلك تعد حجم القروض التي تقدمها بنوك الدول العربية النفطية لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية أكبر من حجم القروض التي تقدمها بنوك الدول العربية غير النفطية، ويعود ذلك الى ارتفاع حجم الادخار في هذه الدول، رغم أنه غالبا ما لا يظهر حجم القروض الموجهة للنشاط الاستثماري والتنموي من تلك الموجهة للاستهلاك في إحصاءاتها المعلنة.

خامسا:تطور المصادر الخارجية لتمويل التنمية

وتتمحور بشكلين رئيسيين هما :***"المديونية الخارجية" "الاستثمار الاجنبي المباشر"*** .

أ– المديونية الخارجية

وتشمل المديونية الخارجية إجمالي الديون الواجبة الدفع وتضم الديون العامة والخاصة المضمونة وغير المضمونة ،قصيرة وطويلة الأجل[2]،وبناءا على هذا فالدول العربية الغير النفطية أكثر طلبا للقروض الخارجية من الدول العربية النفطية، لأنها تصنف كدول متوسطة الدخل وحجم مديونيتها الخارجية في إتجاه تصاعدي طوال الفترة لعدم قدرتها على الوفاء بإلتزامتها الخارجية وإعادة جدولة ديونها وتراكم خدمات تلك الديون بينما الدول العربية النفطية هي دول لديها فائض في الموارد المالية، وتعتبر من الدول المانحة للقروض، لذلك وفي أغلب الظروف هي ليست من الدول التي تطلب القروض الخارجية للوفاء بحاجة التمويل فيها إلا أن الأمر ليس مطلقا، شأن ذلك لجوء الجزائر في العديد من المرات إلى المديونية الخارجية لسد احتياجاتها التمويلية، وذلك لانتهاجها سياسة تصنيع تطلب موارد مالية ضخمة تزامنت مع إنخفاض أسعار النفط وتدني العوائد النفطية في العديد من مراحل برامجها التنموية، لكن في العقد الأخير نتيجة لارتفاع أسعار البترول أدى لتقلص مديونيتها الخارجية.

---

[1]–مغمول حمزة، تكرارية الأزمات المالية وانعكاساتها على الاقتصاديات النفطية، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي1945، قالمة، الجزائر، 2012، ص91.

[2]– عزيزي حليمة، جعفري فوزية، إشكالية المديونية الخارجية في الدول العربية، مذكرة ماستر، قسم علوم إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية ، أدرار، الجزائر، 2018، ص09.

2- تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة نحو الدول العربية في مجمل التدفقات الصافية من الاستثمار الأجنبي التي،وتشمل رأس المال الأصلي إضافة إلى إعادة استثمارالأرباح ورؤوس أموال على المدى الطويل والمدى القصير التي تظهر في ميزان المدفوعات [1]،لذلك فالدول العربية غير النفطية نجدها أكثر سعيا في جذب IDE من الدول العربية النفطية،وذلك نتيجة جهودها المبذولة من أجلتنويعاقتصادياتها وتشجيع قوانين الاستثمار فيها لهذا النوع من الاستثمار (مثل: مصر، المغرب وتونس)، وفي المقابل نجد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية النفطية تكون متواضعة في الغالب،ومعظمها موجهة نحو قطاع النفط و البني التحتية ثم السياحة وقطاع الخدمات المالية.

[1]- مغمول حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 92.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل عموميات حول مكانة النفط دوليا ومفهوم الصدمات النفطية وأسبابها،كما تطرقنا إلى أهم الصدمات التي عرفتها السوق النفطية العالمية و إنعكاساتها على الإقتصاد العالمي والعوامل المؤثرة في تحديد سعر البترول و تقلباته، لنستخلص أن للبترول مكانة هامة في الإقتصاد العالمي الحديث، وأن دول العالم تعرضت لعدة أزمات نفطية أبرزها أزمة 1973 وختاما أزمة 2014، ولقد كانت من أكثر العوامل المسببة لهذه الأزمات هي النزاعات الإقليمية كحرب الخليج و الأزمات المالية التي ضربت الأسواق الدولية بسبب الصعود الاقتصادي والمالي للنمور الآسيوية و أزمة 2008،إضافة إلى بعض السياسات والقرارات المتبعة من طرف منظمة الأوبك، وأن كل إرتفاع أو إنخفاض حاد ومفاجئ يعتبر أزمة نفطية لها تداعيات على إقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة، بما فيهاإقتصاديات الدول العربية حيث حاولنا التعريف بالصناعة النفطية كما تحدثنا عن الأسواق النفطية وأنواعها وتحديد آثار إنخفاض أو إرتفاع أسعار النفط على الدول المستوردة، وفي الأخير تم إبراز واقع الإقتصاديات النفطية العربية وعلاقة النفط والتنمية الإقتصاديةبالإقتصاديات العربية ومصادر التمويل المتاحة، فتوصلنا إلى نتائج مفادها:

- أن النفط السلعة الإستراتيجية الأولى في العالم بالنسبة للدول المصدرة والمستوردة للنفط بما أنه مصدر مهم للعوائد المالية و الثانية باعتباره هام جدا لصناعاتها الكبرى؛

- سوق النفط هي المكان الذي يتم عرض السلعة النفطية فيه، بحيث يوجد نوعين مختلفين من الأسواق وهما السوق الفورية والسوق الآجلة، وتعد سوق النفط أهم سوق في العالم بسبب حجم المعاملات التي تتم فيها ويتأثر سلوك هذه السوق بالعديد من الأطراف التي تسيطر عليها:كمنظمة الأوبك والشركات النفطية العالمية الكبرى.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لأثر الصدمات الخارجية على التوازنات المالية و النقدية الكلية في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2013-2019) وأبعاد الأزمة المزدوجة عليها

تمهيد

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لأهم التطورات الحاصلة في الإقتصاد الجزائري،ذات الصلة بالتوازنات الإقتصادية والمالية والنقدية وما يرتبط بها،باعتبار للفرص والتحديات التي تفرضها الصدمات الموجبة والسالبة التي يتعرض لها الإقتصاد الجزائري، وإن تبعية الإقتصاد لريع المحروقات يجعل من أدوات السياسات الإقتصادية والمالية محدودة الأثر أمام الصدمة الخارجية المرتبطة بإنخفاض أسعار المحروقات، لذا فإن مزيج السياسات المثلى في الجزائر هو ذلك الذي يسمح بتحويل ريع المحروقات إلى أصول منتجة بديلة،تساهم في خلق ديناميكية للإقتصاد تستمر بعد نفاذ المحروقات. وبالتالي سنحاول تشخيص وتحليل هذه التوازنات في ظل تأثيرات الصدمات الخارجية.

المبحث الأول: تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري

تتسم الإقتصاديات العربية في معظمها بخصائص هيكلية تكاد تكون متماثلة، فالظاهر أنها عبارة عن إقتصاديات مفككة أبت أن تكون أحد صانعي القرار في الإقتصاد العالمي الجديد، وذلك بسبب توسع الإقتصاد الريعي الذي أضحى الميزة الرئيسية لإقتصاديات العالم العربي والشرق الأوسط، وبالإنتقال إلى الجزائر فإن إلقاء نظرة على الميزان التجاري للإقتصاد الوطني تفضي إلى حقيقة لا جدال فيها كون الإقتصاد إقتصاد ريعي نظرا لإعتماده الأساسي على قطاع واحد و هو قطاع المحروقات.

وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث توضيح بعض المفاهيم، الإقتصاد الريعي والإقتصاد النامي، ليتم لاحقا تحليل طبيعة العلاقة بين الإقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات.

المطلب الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري

رغم عنى الجزائر وإمتلاكها للكثير من المؤهلات والمقومات(الإنسانية، الطبيعية والإقتصادية....)، إلا أن نمو إقتصادها بقي ضعيفا مقارنة بما تمتلكه من إمكانيات ضخمة، ومن خلال هذا المطلب سنحاول تشخيص طبيعة الإقتصاد الجزائري وما يمتاز به من خصائص.

أولا: تصنيف الاقتصاد الجزائري (اقتصاد نامي)

يسعى الاقتصاد الجزائري منذ حصول الجزائر على استقلالها سنة 1962 إلى تحقيق هدف النمو والتنمية.حيث طرأت عليه تطورات هامة وعديدة من مرحلة الاقتصاد المخطط مركزيا،وذلك من خلال المخططات التنموية التي تبنتها الدولة مع نهاية ستينات القرن الماضي، وأوائل السبعينات من القرن نفسه، وصولا إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق.

1. **طبيعة الموارد والثروات المادية بالجزائر:** تمتلك الجزائر كل مقومات ومؤهلات النمو والتنمية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3): طبيعة الموارد والثروات المادية بالجزائر

الموارد الطبيعية	مكـان تركـزها
البترول	يتركز في حاسي مسعود و عين أميناس إكتشف سنة 1956 بإحتياطي 2 مليون طن أنا ذاك ،ينقل عبر أنابيب إلى موانئ سكيكدة، أرزيو، بجاية، الجزائر ووهران....وتحتل الجزائر الرتبة 7 في إنتاجه.
الغاز الطبيعي	يتركز في حاسي رمل بإحتياطي 3650 مليارمتر مكعب(الرابعة عالميا) والثالثة في إنتاجه،ينقل عبر أنابيب رئيسية إلى موانئ سكيكدة وأرزيو وإلى إيطاليا عبر تونس وإلى إسبانيا عبر المغرب يمثل الغاز الطبيعي نسبة 74% من مجموع الصادرات الجزائرية.
الفحم الحجري	يتركز في منطقة قنادسه يتصف ببعده عن موانئ التصدير و ارتفاع نسبة الكبريت فيه.
الكهرباء	90%منها تستخرج حراريا (حرق البترول والغاز و 10% فقط من مصدر مائي السدود) منها سد "إراغن بجيجل".
الطاقة النووية	للجزائر مفاعليه نووي، مفاعل دراري (للأبحاث النظرية) وعين وسارة (للتجارب المحدودة النطاق).
الحديد	تركز في منجم الونزة والموحدو بوخضرة (على الحدود التونسية) يتميز بقربه من السطح والسواحل،مما يسهل إستغلالهو تصديره إكتشف في العشرينات من القرن الماضي ينقل عبر خط حديدي مكهرب،أهمه خط الونزة،عنابة،كما نجد منجم يتمزريت (بجاية) ومنهم غار جبيلات الضخم في تندوف و الغير مشغل لبعده عن السواحل.
الفوسفات	يتركز في مناجم الكويف وجبل العنق على الحدود التونسية يتميز بوجوده على السطح وبقربه من السواحل مما يسهل إسغلاله ونقله وتصديره إلى الغرب نجد منجم البر(تلمسان).
الزنك والرصاص والنحاس	يتركز في في مناطق متفرقة من الشمال أهمها مناطق سكيكدة وعنابة وتلمسان.
الزئبق	في منطقة عزابة وهو الأكبر في إفريقيا.
الذهب والأورانيوم	في منطقة الهقار في تمنراست.
المساحات الزراعية	توفر الأراضي والسواحل الصالحة للاستثمار الزراعي، وتتسم التنوع الكبير واعتدال المناخ، وتعد سوق معتبرة(محلية، جوارية للأسواق الخارجية،الحوض المتوسط والبلدان الإفريقية).

المصدر: غريب عبد الوهاب،زيادي فيصل، فرص وتحديات إقلاع الإقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الراهنة، مذكرة ماستر منشورة، تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة الجزائر،2016،ص3. (بالتصرف)

ثانيا: المخططات التنموية خلال فترة الستينات والسبعينات

❖ **المخطط التجريبي 1967-1969**

جاء هذا المخطط بهدف تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات التي تليه، وافتقر المخطط إلى شروط التخطيط كالشمول، تحديد الأهداف، الدقة، وقدتم تحقيقه بصورة مرضية، وأعطيت الأولوية فيه للإستثمارات في الصناعات القاعدية خصوصا صناعة المحروقات، الصناعات البتروكيميائية،صناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية، وقد خصص لهذا المخطط 9.16 مليار دج أي بمعدل إنجاز قدره 62% موزعة كما يبينه الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (04):الانفاق العام حسب مختلف القطاعات خلال الفترة 1967-1969

القطاعات	الإنتاجية		شبه إنتاجية	غير إنتاجية	
	الزراعة	الصناعة	التجارة والمواصلات	التقنية الاقتصادية	البنية التحتية الاجتماعية
المبلغ (مليار دج)	1.88	4.91	0.36	0.28	1.73
المجموع (مليار دج)	6.79		0.36	2.01	
9.16					

المصدر: طراب حياة، زغدود شهيرة، الاقتصاديات الريعية في المنطقة المغاربية وتأثيرها على التنمية،مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر،2016، ص137.

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن الإنفاق العام كان مقسم على عدة قطاعات، وكان لقطاع الصناعة النصيب الأكبر من الاعتمادات المالية، ويمكن القول أن الوضع لا يزال مستمرا إلى غاية الآن.

❖ **المخطط الرباعي الأول 1970-1973:**

يعتبر المخطط الرباعي (1970-1973) أول خطة اقتصادية شاملة في الجزائر،وبداية فعلية للتخطيط في النمط الاشتراكي،فحدد فيه الاتجاه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة والتركيز على قطاع المحروقات وأدخلت إصطلاحات عميقة على شكل التمويل القديم،كما أجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابي واحد

[1]– نجاة مسمش، مرجع سبق ذكره، ص306.

للإستغلال والآخر للإستثمار، وبلغ حجم الإنفاق الاستثماري خلال الفترة 30.9 مليار دج موزعة على القطاعات،[1]كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم(05): حجم الإنفاق الاستثماري حسب القطاعات للفترة 1970–1973

(الوحدة :مليار دج)

القطاعات	الصناعة القاعدية	المحروقات	الفلاحة والري	البنية التحتية	صناعة سلع الاستهلاك	الصحة	السكن	أخرى	المجموع
حجم الإنفاق	5.5	4.6	4.1	3.1	2.3	1.5	1.3	0.9	30.9
النسبة %	17.79	14.88	13.26	10.03	7.44	4.85	4.20	2.91	100

المصدر:ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990–2015)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، الجزائر،2017، ص 109.

الملاحظ من الجدولأن النصيب الأكبر من إجمالي الإنفاق الاستثماري كان للقطاع الصناعي بنسبة 17.79%،يليه قطاع المحروقات بنسبة 14.88 % ثم صناعة سلع الاستهلاك بنسبة 7.44%،وتعتبر هذه الأرقام بدون شك نسب عالية،إذ أن المخطط كان يهدف من خلالها إلى بناء جهاز إنتاجي صناعي جديد وفعال، وبالمقابل يتضح لنا أن الدولة زادت في حجم الإنفاق الاستثماري المخصص لقطاع الفلاحة مقارنة بالمخطط التجريبي ولاشك أن هذه الزيادة تدل على اهتمام الدولة بتلبية حاجيات تطوير الفلاحة كقطاع منتج يساهم مساهمة مباشرة في إنتاج القيمة المضافة.

❖ المخطط الرباعي الثاني : 1974–1977

واصلت الدولة سياسة التنمية الشاملة عبر مخطط الرباعي الثاني الذي خصصت له غلاف مالي قدر بـ 110.22. مليار دينار،من خلاله واصلت الدولة دعمها للقطاع الصناعي وجعله في المرتبة الأولى بين عوامل التنمية الاقتصادية،لأنه في نظر الدولة أن الدول المتقدمة والنامية هي التي تعتمد على التصنيع،عكس الدول المتخلفة تعتمد على الزراعة بشكل أساسي،[2]وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

[1]– طراب حياة، زغدود شهيرة ، الاقتصاديات الريعية في المنطقة المغاربية وتأثيرها على التنمية، مذكرة ماستر،قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر،139،2016.ص55.

[2]– ميهوب مسعود، مرجع سبق ذكره ،ص 118.

الجدول رقم(06): استثمارات المخطط الثاني

(الوحدة :مليار دينار)

القطاع	الفلاحة والري	الصناعة	المحروقات	القطاع الشبه منتج	النقل	الهياكل الاساسية	السكن	التربية والتكوين
المبلغ	16.72	50.00	19.50	10.50	5.27	33.00	8.55	5.95
المجموع								110.22

المصدر: مخلوفي عبد العالي، الاقتصاد في ظل أزمات أسعار النفط، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر،2018، ص4.

الملاحظ من الجدول:أن النصيب الأكبر من الاعتمادات المالية وجهت لقطاع الصناعة،وهو ما يوضح استمرارية الدولة على نهج التصنيع والاستمرار على الإعتماد على قطاع واحد، يشكل حسب أدبيات النموذج الإشتراكي قوى الجر للقطاعات المكملة و الثانوية ذات الصلة،وأهمها المحروقات التي استأثرت بنصيب وافر من الاعتمادات المالية المخصصة باعتبارها عصب الاقتصاد.

❖ المخطط الخماسي الأول: 1980-1984

إن أهم ما ميز هذا المخطط العمل على تحقيقه للأهداف التالية: [1]

- التقليل من حجم الديون الخارجية واستيعاب التأخر في بعض القطاعات وإدخال اللامركزية في اتخاذ القرار؛
- زيادة حجم الاستثمارات العمومية في المجالات التي عرفت تأخرا في الخطط التنموية السابقة كالفلاحة والري والتنمية والنفقات الاجتماعية، إضافة إلى تدعيم المنتجين؛
- مضاعفة العمل الصناعي وترقيته خصوصا الصناعات الخفيفة مع التأكيد على ضرورة إنجاز كل تأخر في الإنجازات؛
- خصص للمخطط الخماسي الأول تمويل للاستثمارات قدر بـ: 40006 مليار دج.

❖ المخطط الخماسي الثاني: 1985-1989

هدف المخطط الخماسي الثاني إلى تطوير الصناعة الصغيرة والمتوسطة مع تنظيم مشاركة فعالية القطاع الخاص في تنميتها، وكانت هذه الفترة أصعب مرحلة في مسار التنمية الاقتصادية في الجزائرمنذ الاستقلال،خصص

[1]- راضية إسمهان خزاز، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة ، مذكرة ماجستر،قسم الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2012، ص163.

اعتماد مالي لهذا المخطط ما يقدر بـ 828 مليار دج ،منها 251 دج لقطاع الصناعة يأخذ فيها تجديد التجهيزات القديمة، و 362.12دج للبنى التحتية والسكن، 115.42 مليار دج لقطاع الفلاحة منها 60.72 مليار دج للري الذي عرف عجزا وصل إلى حدود 60% من الاحتياج الوطني ،كما خصص مبلغ 167 مليار دج لإتمام المخطط السابق.[1]

ومع بداية الأزمات الاقتصادية العالمية التي مست الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد أساسا على المحروقات لم تجد الدولة قطاع بديل، فكانت 1980 أول الصدمات وبعدها أزمة 1986 ففي ظل الانهيار الواسع الذي عرفته أسعار النفط وما ترتب عنه من تدني الأوضاع الاقتصادية، قامت الجزائر في عقد الثمانينات بعدة إصلاحات إقتصادية سعيا منها للخروج من الوضعية الصعبة إقتصاديا، وإجتماعيا وسياسيا ، ومنها:

1- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية(1980–1987):

تتميز هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تتمثل في: عملية التنازل عن الممتلكات العمومية من خلال صدور القانون 81/84 ثم قانون 19/87 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلاله قسمت الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات فلاحية جماعية، حيث كانت تهدف عملية إعادة تنظيم الاملاك الزراعية للدولة والى تشجيع القطاع الذي كان مهمش بالمقارنة بالقطاعات الأخرى، ومن أجل ضمان السير المحكم والفعال للمؤسسات العمومية قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلتها بمرسوم 242–80 الصادر بعد ذلك إلى إعادة الهيكلة المالية إبتداءا من سنة 1983 تماشيا مع تعديلات النظام المالي والمصرفي في تلك الفترة.[2]

2- إستقلالية المؤسسات العمومية 1988:

إنطلاقا من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في سنة 1986 والتي أدت إلى تفاقم الديون الخارجية، جاء القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 88–01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بإستقلالية المؤسسات

---

[1]– جاوي سمية، أثر الاقتصاد الريعي على التنمية المستدامة،مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د.مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2015،ص78.

[2]– خيرة مشخار، تداعيات تقلب أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (2014–2019) مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة ، الجزائر،2019، ص41.

حيث يقوم على مبدأ إعطاء المؤسسة قانون أساسيا وشكلا جديدا، يمكنها من الأخذبفردية المبادرة وحرية التسيير من أجل استغلال طاقتها الإنتاجية.[1]

ثالثا:إستراتيجية التنمية في ظل إقتصاد السوق:

بعد الصعوبات التي عاشتها البلاد ظهر إقتناع السلطة الجزائرية بالاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد عن طريق التوجه نحو إقتصاد السوق والاستثمار وفق آلياتهمع انشاء وتفعيل دور الأسواق المالية في تمويل الاقتصاد، وكان من الطبيعي أن تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى تجسيد هذا التوجه ،وتعمل جاهدة لتحقيق النمو الاقتصادي وقد تم القيام بعدة إصلاحات لبلوغ الأهداف المرجوة، تمثلت فيما يلي:

أ–برنامج الاستقرار الاقتصادي: تم تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 01 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995 وتم وضع مجموعة من الأهداف، أبرزها:[2]

- تخفيض ثقل عجز ميزانية الدولة ؛
- تحرير المبادلات التجارية الخارجية؛
- استعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض عبء الديون الخارجية؛
- تقليص الكتلة النقدية وتخفيض سعر صرف الدينار بنسبة 40.17%.

ب –برنامج التعديل الهيكلي (1995–1998)

بهدف تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والعمل على ضمان الحماية للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي ،كانت الأهداف المسيطرة من خلال هذا البرنامج تخفيض في عجز الموازنة والتضخم ، والقيود المفروضة على الأسعار ،كما يهدف إلى دعم الخصخصة وتشجيع الاستثمار خاصة القطاع الإنتاجي لخلق مناصب شغل والتخفيض من البطالة.[3]

---

[1]– أوزان حسين ،كرفاح أسماء، آفاق أسعار النفط وإنعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر،2017، ص19.

[2]– مخلوفي عبد العالي، مرجع سبق ذكره، ص24.

[3]– عبد الوهاب غريب، فيصل زيادي، مرجع سبق ذكره، ص07.

المطلب الثاني: البرامج التنموية المنتهجة منذ 2001 إلى غاية آفاق 2030

إن إرتباط الإقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات وبقاء هذا الأخير خاضعا لتأثيرات العوامل الخارجية المختلفة،يبين هشاشة هذا الإقتصاد لأنه بحدوث أي صدمة خارجية في القطاع أو في الإقتصاد العالمي عموما.سيكون لها انعكاسات مباشرة على قطاع المحروقات في الجزائر وبالتالي على الإقتصاد الوطني.

لهذا رأت الحكومة الجزائرية إلى ضرورة تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030 من خلال تبني مجموعة من البرامج التنموية القائمة على التنويع الإقتصادي وخلق بدائل تنموية تساهم في تنشيط القطاعات الراكدة.

1- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001–2004

جاء لإعطاء دفع جديد الاقتصاد،ويعبر بوضوح عن رغبة الدولة في إنتهاج سياسة إنفاقية توسعية ذات طابع كنزي يهدف إلى تنشيط الطلب الكلي، ويعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل سنة 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليارات دولار.[1]

رغم التركيز خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام،كآلية لدعم النمو وخلق مناصب الشغل،بجانب تعزيز الهياكلالقاعديةبإعتبارها ركيزة أساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني الموجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية، الفلاحية وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى،مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي،دعم التنمية الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية،[2] والتي وزعت كما يبينه الجدول المالي:

يتضح من الشكل أعلاه أن البرنامج ترتكز بشكل كبير على الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بنسبة 40.1% وذلك نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبل سنة 2002 من تدهور في البني القاعدية التحتية ،يليه عنصر التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38.8 وهذا يبرر مساعي الحكومة في تعزيز التوازن الجهوي وتحسين الإطار المعيشي أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فقد حقق نسبة 12.4% من المبلغ المخصص

---

[1]– بن مالك عمار، دهان محمد، دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001–2014، مجلة دراسات إقتصادية ،جامعة قسنطينة 2–عبد الحميد مهري،مجلد 01، العدد04، قسنطينة ،الجزائر،2017،ص142.

[2]– نادية معلالة، مليكة درويش، أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2014، مذكرة ماستر،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر،2015، ص56.

للبرنامج لكونه قد إستفاد من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، وقد خصص لدعم الإصلاحات نسبة 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ووجه لتمويل الإجراءات والسياسات المرافقة للبرنامج التي تهدف الى تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.[1]

جدول رقم(7): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي

السنوات – القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع المبالغ	المجموع (بالنسب المئوية)%
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.4	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.7	12.4
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	–	–	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: بلفضيل كمال، محاولة قياس أثر برامج التجهيز القطاعية على التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد إبن باديس ، مستغانم ، الجزائر،2018، ص65.

[1]– أوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس،الجزائر،2016،ص200.

الشكل رقم(04): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي بالنسبة المئوية

النب

الشكل رقم(04): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي بالنسبة

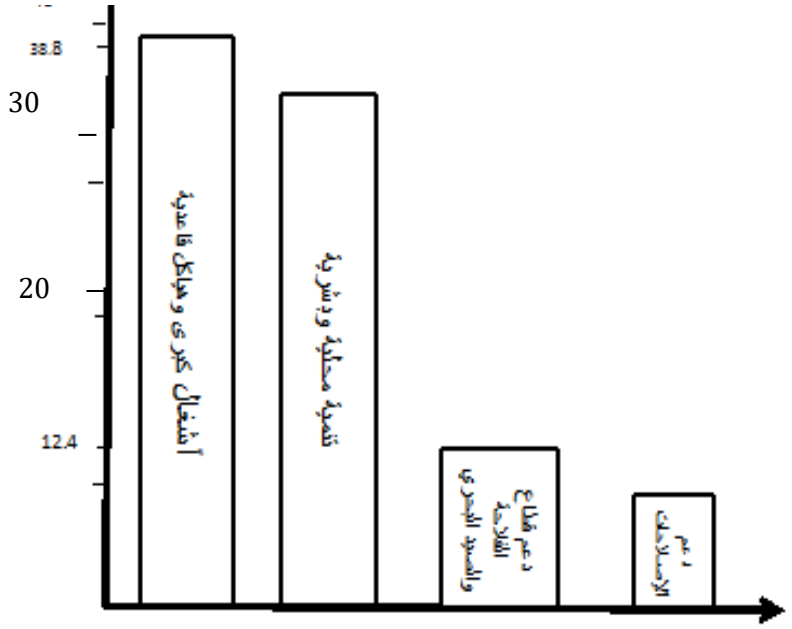

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على نتائج الجدول السابق.

2– البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009

خلال الفترة 2005–2009 تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي الجنوب والهضاب العليا بتمويل من الميزانية قيمته 200 مليار دولار أمريكي، حيث ركزت الدولة في هذه الفترة على مواصلة جهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط ومرافقة أداة الانتاج الوطنية في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي، بحيث ومن خلال هذا البرنامج تم وضع مجموعة من الاصلاحات مست المجال الاقتصادي،و أه ما يميز البرنامج أنه تدعم ببرامج خاصة لصالح ولايات الجنوب بقيمة 432 مليار دج وولايات الهضاب العليا بقيمة 668 دج فتكلفة عمليات التنمية خلال المدة 2005 –2009 ما يقارب 17500 مليار دج حسب المعلن عنه من الجهات الرسمية ، ويهدف البرنامج إلى:[1]

- مواصلة المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمات العمومية؛

[1]– عقون شراف وآخرون: التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001–2019)، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة ، المركز الجامعي، مجلد 02، ميلة ، الجزائر،2018، ص200.

- تحسين التنمية البشرية؛
- تحسين مستوى معيشة الافراد؛
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني؛
- تشجيع إنشاء مناصب العمل.

3- برنامج التنمية الخماسي2010–2014

لقد جاء في بيان مجالس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010 من أجل معاينة والمصادقة على برنامج الاستثمار العمومي للفترة 2010-2014 والذي يدخل ضمن ديناميكية إعادة بناء الوطني، وقد خصص له مبلغ يقدر بـ 21.214 مليار دينار أي ما يقارب 286 مليار دولار، ويتضمن برنامج الاستثمارات العمومية قصد تكملة المشاريع الكبرى التي قد بدأ فيها خاصة في قطاع السكك الحديدية ،الطرقات والمياه وقد خصص له مقدار 9700 مليار دينار أي مايقارب 130 مليار دولار ،مع استهداف تحقيق المشاريع الجديدة بمقدار مالي يقارب 11.534 مليار دينار أي ما حوالي 156 مليار دولار.[1]

4- البرنامج الخماسي (برنامج النمو الجديد) 2015–2019

إن الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2015-2019 لزيادة دعم مسيرة النمو والتنمية التي بدأت منذ العشرية التي سبقت تشجيع الاستثمار في القطاعات الرئيسية للإقتصاد الأخضر بالأخص (الزراعة والمياه، إعادة تدوير وإسترجاع النفايات والصناعة والسياحة) وخصص له ميزانية بـ 22100 مليار أي 280 مليار دولار ، وتتمثل المحاور الأساسية لهذا البرنامج في الآتي:[2]

- تطوير الاقتصاد الوطني؛
- ترقية وتحسين الخدمة العمومية؛
- تحسين الحكومة وترقية الديمقراطية التشاركية؛
- عصرنة المنظومة المصرفية والمالية؛
- توسيع وعصرنة القطاع الصناعي؛
- تطوير النشاطات الفلاحية؛

---

[1]– زويش سمية، السياسة المالية وآثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، البويرة، الجزائر، 2015، ص80.

[2]– بلفضيل كمال، محاولة قياس أثر برامج التجهيز القطاعية على التنمية الاقتصادية،مذكرة ماستر،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018، ص64.

- تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها.

5- نموذج النمو الاقتصادي الجديد 2016– آفاق 2030

تسعى الجزائر وفقا لهذا النموذج الجديد إلى تغيير جذري لهيكلها الاقتصادي بحلول عام 2030 وهذا من أجل الوصول إلى إقتصاد تنافسي حقيقي ومتنوع قادر على التصدير كونه يحمل في طياته إجراءات إستعجالية لمعالجة الاختلال في الكثير من العجوزات المالية وقد تضمنت الوثيقة جملة إصلاحات هيكلية مرحلية وعميقة تمتد إلى آفاق 2030 متضمنة جوانب جبائية بالاضافة إلى إصلاح نظام الدعم الاجتماعي الراهن فضلا عن تحديث الإدارة ولتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030.[1]

ويستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو.[2]

- **مرحلة الاقلاع (2016–2019)**: وتتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة؛
- **المرحلة الانتقالية (2020–2025)**: هدفها تدارك الاقتصاد الوطني؛
- **مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026– 2030)**: والتي في نهايتها يستنفد الاقتصاد قدراته الاستدراكية، حيث من المفروض أن تتمكن مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

المطلب الثالث: هيكلة الاقتصاد الجزائري (اقتصاد ربعي)

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95% في المتوسط ، كما تشكل عائدات الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة.

حيث يعد قطاع المحروقات هو القطاع الأساسي الذي يرتكز عليه الاقتصاد الجزائري وهذا راجع إلى أن الاقتصاد الجزائري إقتصادا ريعيا يعتمد على النفط كمصدر أساسي للدخل، فهو يقوم على إستراتيجية إستنزاف

---

[1]– بوضياف ياسين، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، جامعة الشلف، الشلف، الجزائر، ص13.

[2]– جبلي حنان، بكاكرية حنان،أثر الجانب المالي لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماستر،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي1945، قالمة، الجزائر،2012،ص4.

للثروة النفطية على حساب إستراتيجية التصنيع، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري و الايرادات الريعية المحققة رهينة لتقلبات أسواق النفط الدولية.[1]

أولا:مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على القطاع النفطي، إذ يعتبر هذا الأخير العمود الفقري الذي يرتكز عليه، وهذا راجع إلى الدور الأساسي الذي يقوم به في الاقتصاد الكلي ،ونظرا للأهمية الكبيرة التي احتلتها النفط أصبح يشكل قطاعا اقتصاديا كاملا له وزنه الخاص في الاقتصاد الوطني الجزائري ،إذ أصبح مرتبطا جدا بنمو القطاع النفطي،[2] وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم(08): مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2010–2017)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دينار)	الناتج المحلي للقطاع النفطي (مليار دينار)	نسبة مساهمة قطاع النفط
2010	11991.6	4180.4	34.9
2011	14519.8	5242.1	36.1
2012	15843.0	5536.4	32.9
2013	16569.3	4968.0	30.0
2014	17228.6	4657.8	27.0
2015	16702.1	3134.2	18.8
2016	17406.8	3025.6	17.4
2017	18906.6	3608.8	19.1

المصدر: عبد الوهاب غريب ، فيصل زيادي ،فرص وتحديات إقلاع الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الراهنة، مذكرة ماستر،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي التبسي، تبسة ،الجزائر ،2016 ص15.

من خلال الجدول يتضح أن التغير في الناتج المحلي الاجمالي يبقى تابعا للتغير في قطاع النفط، حيث بلغت نسبة مساهمة النفط في إجمالي الناتج المحلي 36% خلال الفترة 2010-2017، وهي التي تعد نسبة مرتفعة تدل على التأثير الذي تمثله أسعار النفط في نمو الناتج المحلي الاجمالي وعلى وجود علاقة قوية تربط بين المتغيرين وتوضح تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع النفط.

[1]– مراحي البحري، مرجع سبق ذكره، ص74.

[2]– بن عوالي خالدية، إستخدام العوائد النفطية "دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج"، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران2، وهران، الجزائر،2016، ص96.

ثانيا: مساهمة قطاع النفط في الميزانية العامة:

إن إيرادات الميزانية العامة للدولة تتكون أساسا من الجباية التي هي عبارة عن ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان إجراءات من أجل تحصيل إيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة ، إذ تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها وإلزاميتها بنوعيها النفطية والعادية، وبما أن اهتمام الدولة كان كبيرا بالقطاع النفطي فهذا راجع لسبب واحد وهو مساهمته الكبيرة في توفير نفقات الميزانية العامة،[1] وفي تنمية الاقتصاد الوطني، حيث كانت العائدات النفطية لا تمثل مساهمتها في ميزانية الدولة غداة الاستقلال سوى نسبة ضئيلة من مجموع الايرادات إلا أنه وبعد تأميم المحروقات سنة 1971 بدأت مساهمتها في الميزانية العامة للدولة ترتفع سنة بعد أخرى حتى أصبح الاعتماد شبه كلي.[2]

الجدول رقم(09): تطور نسبة الجباية البترولية من إيرادات الميزانية الكلية في الجزائر خلال فترة (2010-2017)

السنوات	الجباية البترولية (مليار دينار)	الإيرادات العامة(مليار دينار)	نسبة الجباية البترولية
2010	2905.0	4392.9	66.1
2011	3979.7	5790.1	68.7
2012	4184.3	6339.3	66.0
2013	3678.1	5957.5	61.7
2014	3388.3	5719.0	59.2
2015	2373.5	5103.1	46.4
2016	1781.1	5110.1	34.9
2017	2372.5	6182.8	38.4

المصدر: فقوس سمير، خلالدة جمال: أزمة إنهيار أسعار البترول وأثرها على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجيلالي بونعامة ،خميس مليانة، الجزائر ،2019، ص28.

[1]- سارة رحال ،معضلة التنمية في ظل الأزمة النفطية من 2014-2016، مذكرة ماستر،قسم العلوم السياسة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البراقي، الجزائر، 2018،ص32.

[2]- لياس عايدة، مداخلة تحت عنوان "الاستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر"، المؤتمر الدولي التاسع، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر،2019، ص13.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن ارتفاع مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية راجع لارتفاع أسعار النفط والعكس صحيح، وبهذا فإن السياسة الضريبية بالجزائر تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية والتي بدورها تتأثر بأسعار النفط الجزائري في الأسواق العالمية.

ثالثا: مساهمة قطاع النفط في حجم الصادرات

لقد إنعكست الهيكلية القطاعية للاقتصاد الجزائري على تركيبة الاقتصاد، حيث منذ الاستقلال أصبحت صادرات المحروقات تهيمن على إجمالي الصادرات الكلية للبلد، إذ يمثل قطاع المحروقات أهمية كبرى في هيكل التجارة الخارجية في الجزائر، فهو يسيطر على 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية وبالتالي فإن تحقيق أي عجز أو فائض في الميزان التجاري يرتبط بصورة مطلقة بإرتفاع أو إنخفاض أسعار المحروقات فعندما إنخفضت صادرات الجزائر الى 62.88 مليار دولار سنة 2014 مستمرة في الانخفاض الى 28.88 دولار سنة 2016 كان ذلك علىإثر انخفاض أسعار البترول الذي شهدته هذه السنوات، مما يدل على انخفاض درجة التنويع في هيكل الصادرات ،والاعتماد الكبير على الصادرات النفطية في توفير العملات الأجنبية ،وهذا المؤشر يشير إلى العديد منالمشاكل الإقتصادية أهمها إرتباط الاقتصاد الجزائري بالدخل النقدي للنفط فقط،[1] والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (10): مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010–2017)

السنوات	مجموع الصادرات (مليار دينار)	صادرات المحروقات (مليار دينار)	نسبة صادرات المحروقات (%)	نسبة الصادرات الاخرى (%)
2010	57762	56143	97.20	2.80
2011	73802	71662	97.10	2.90
2012	72620	70571	97.18	2.82
2013	65823	63662	96.72	3.28
2014	61172	58362	95.41	4.59
2015	35138	33081	94.15	5.85
2016	29311	27918	95.24	1.39
2017	34569	33202	96.04	3.95

المصدر: فقوس سمير، خلالدة جمال أزمة إنهيار أسعار البترول وأثرها على الاقتصاد الجزائري ،مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر 2019– ص29.

[1]– شباب سهام، مرجع سابق ، ص150.

من خلال معطيات الجدول يمكننا ملاحظة المكانة الهامة والمميزة التي تحتلها صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية حيث أنها لم تنخفض عن 94% كأدنى حد منذ سنة 2010 والنسبة المتبقية تتمثل في الصادرات خارج المحروقات والتي لاتزال ثانوية وجد محدودة وهذا ما يدل على هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري أمام أي تراجع لأداء الصادرات من المحروقات ويشهد على ذلك التطور المسجل لحجم المحروقات أثناء الصدمة الخارجية لسنة 2009 ومن ثم الصدمة التي بدأت سنة2014.

المبحث الثاني: تشخيص وتحليل وضعية الإقتصاد الجزائريخلال فترات الصدمات النفطية

عرف النفط منذ إكتشافهإهتماما كبيرا لدى دول العالم المنتجة وغير المنتجة له،حيثإحتل الصدارة في ميدان الطاقة،و أصبح الذهب الأسود،كما يطلق عليه لما له من أثر كبير على الإقتصاد العالمي بسبب ندرته و صعوبة إستخراجه،و تحوله لعصب الحياة للكثير من الصناعات ضمن العديد من القطاعات حيث تشكل الموارد المالية للنفط الخام أهمية كبيرة للدول المنتجة له،ولقد تشاركت الجزائر مع تلك الدول في هذه السمة،وأصبحت هناك علاقة إرتباطوثيقة بين الإقتصاد الوطني و قطاع المحروقات حتى أصبح تحديد وضعية الاقتصاد الجزائري، يتوقف على حركة أسعار النفط، التي تنعكس على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية متمثلة في الناتج المحلي الخام، قيم الصادرات والواردات و كذا وضعية الميزان التجاري عموما.. وغيرها.

المطلب الأول: الدلالات الاقتصادية لاتجاهات الأسعار خلال الصدمات النفطية على الاقتصاد الجزائري

تأثر اتجاهات أسعار المنتج الريعي على الدولة المصدرة له، بشكل يتوقف على مدى الاعتماد على عائدات الريع في ذلك الاقتصاد، وبالنسبة للجزائر فهي، ومنذ تأميم المحروقات إلى غاية الفترة الراهنة لا تزال تعتمد على العائدات النفطية بنسبة تقارب 98%، لذلك يعد من الهام جدا الاطلاع على تغيرات أسعار البترول في السوق الدولي، قبل التطرق إلى تحليل الأسس المالية و الاقتصادية في الجزائر.

1 ـ اتجاهات الأسعار البترول في ظل الأزمة النفطية خلال فترة(2012–2020)

من خلال التركيز على المستجدات الراهنة، وبشكل خاص على مسار حركة أسعار النفط الدولية خلال العقد الأخير، يمكن الاستعانة بالشكل التالي.

الشكل رقم (05): تطور الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (أفريل 2012–جوان 2020)

الوحدة: دولار أمريكي

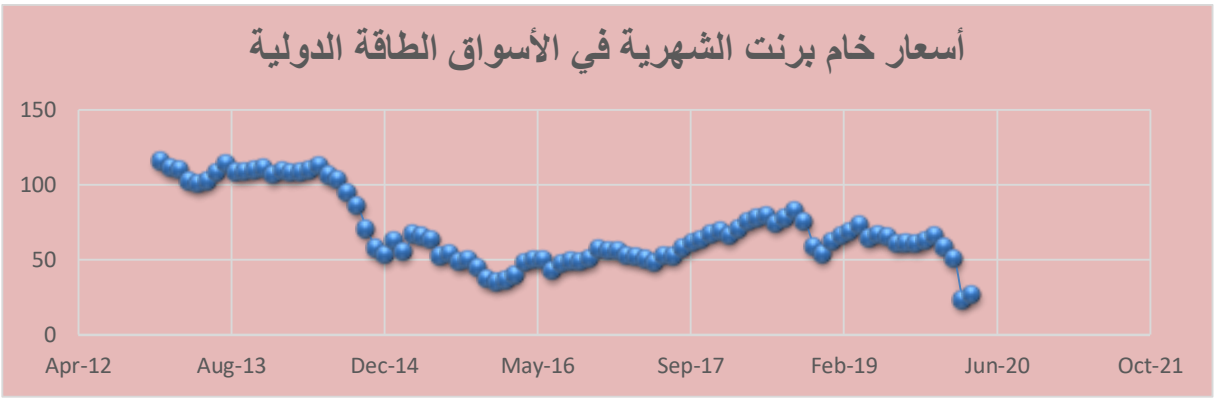

المصدر: من إعداد الباحثتان إعتمادا على التقرير الإحصائي السنوي **2019**،منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك.

من خلال الشكليتبين لنا أن أسعار النفط شهدت إرتفاعا كبيرا خلال شهر جانفي 2013 يصل إلى115.55 دولار للبرميل،ثمإنخفضت بشكل ملحوظ منذ جوان 2014 حيث إنتقلت من 112.34 دولار للبرميل إلى أن بلغت 52.99 دولار للبرميل في جانفي 2015،و قد شهدت الأسعار بعدها إرتفاعا تدريجيا إلى أن وصلت إلى 65.56 دولار للبرميل في ماي 2015 لتنخفض مرة أخرى و تبلغ أدنى مستوى لها في جانفي 2016 بـ 34.74 دولار للبرميل،مسجلة بذلك نسبة إنخفاض تقدر بـ40.3% مقارنة بجانفي 2015،أما خلال الفترة ماي 2016 و نوفمبر 2016 فقد شهدت أسعار النفط لسلة خامات أوبك نوعا من الإستقرار في حدود 49 دولار للبرميل،و على الرغم من إنخفاض الأسعار إلى 47.92 دولار للبرميل في جوان 2017 مقابل 55.59 دولار للبرميل في فيفري 2017 إلا أن الأسعار إرتفعت من جديد و بلغت أعلى مستوى لها منذ جويلية 2017 و ذلك بـ 82.72 دولار للبرميل في سبتمبر 2018 لتأخذ منحى تنازلي إلى أن تنخفض إلى أدنى مستوى22.74 في مارس 2020 و ذلك بفعل تأثير الصدمة الإقتصادية الأخيرة الناتجة عن إنتشارجاحة كوفيد-19-.

2 – الأسباب الاقتصادية للأزمات النفطية

يرجع الكثير من الخبراء الطاقويين هذا الانخفاض في أسعار النفط الحاصل خلال العشريتين الأخيرتين، لعوامل اقتصادية بالدرجة الأول متعلقة بالعرض و الطلب، وكذا لعوامل الجيو سياسية، بالنسبة للعوامل الاقتصادية نوجزها فيما يلي:[1]

- الأزمة المالية العالمية 2008، وتأثيرها السلبي على كثير من دول العالم، حيث أدت إلى تراجع الطلب العالمي على الطاقة الموجهة للإستثمار، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط العالمية عام 2014؛
- إستمرار الركود الإقتصادي في كل من دول الإتحادالأروبي والصين؛
- تراجع الطلب الأمريكي على النفط من خارج إقليمها لصالح الإنتاج الداخلي من الغاز الصخري ، حيث تراجعت واردات أمريكا من النفط إلى 60% من إجمالي إستهلاكها خلال عام 2013؛
- إتجاهات السياسة الطاقوية الجديدة في دول الإتحاد الأوروبي ممثلة أساسا في ***مشروع "ديزرتيك" للطاقة الشمسية*** الذي من المفترض أن يكتمل في آفاق 2050، و كذا مشروع الطاقة الكهربائية الذي بدأ العمل به في 2018 بناءا على توصيات مؤتمر "لشبونة"للطاقة المنعقد 2017؛
- عدم إحترامجموعة الأوبك لحصص التصدير،تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط(أوبك) أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط العالمية، و قد عرفت الفترة الأخيرة تغيرا محوريا في السلوك الإستراتيجي لهذه الهيئة النفطية،و يتجلى ذلك في تمسكها بحصتها السوقية على حساب الأسعار،أين قررت المنظمة زيادة الإنتاج على الرغم من فائض العرض العالمي،مما أدى إلى إنخفاض جديد للأسعار؛
- عودة إيران للسوق البترولية تبعا للإتفاق النووي المبرم بينها و بين الدول الست الكبرى ممثلة في الو.م.أ، الصين،روسيا،فرنسا و ألمانيا في جويلية 2015 ، و الذي سمح لإيران أن تصدر في سبتمبر 2015 ما يعادل 1.11مليون برميل يوميا،على أن تصل لتصدير 1.26 مليون برميل يوميا عام 2016، حتى بلغت سقف 3 ملايين برميل يوميا عام 2017،و هذا ما ساهم في زيادة المعروض العالمي، فانخفضت الأسعار بشكل كبير؛
- إرتفاع الحصة الروسية، حيث سجل الإنتاج الروسي إرتفاعا بنسبة 1.2% بإنتاج قدره 10.980 مليون برميل يوميا، و هذا ما زاد من الإنتاج العالمي الموجه للتصدير فانهارت الأسعار.

[1]– منصف شرفي، تداعيات إنهيار أسعار النفط سنة 2014 على الإقتصاد العالمي والتدابير الضرورية لمواجهتها في الجزار، مجلة الحقيقة، جامعة عبد الحميد مهري، مجلد 17، العدد04، قسنطينة، الجزائر،2018، ص272.

- **وعلى إثر تداعيات أزمة 2008 ارتفعت أسعر البترول في السوق الدولية إلى مستويات قياسية بسبب:**

توجه مدراء المحافظ نحو شراء أسهم الشركات البترولية بالإضافة إلى أصول في بورصات الذهب، ما أسفر عن ارتفاع إلى غاية جوان 2014 بعدها بدأ في سيرورة الانخفاض منذ ذلك الحين بفعل تباطء معدلات النمو الهند و الصين أكبر طالبي النفط عالميا أي تأثر بدالة الطلب العالمي على النفط بالإضافة إلى وجود فائض في العرض من قبل الدول المنتجة خاصة التي تعاني من حروب أو تخضع إلى عقوبات دولية ، وفي حاجة ماسة للتمويل شأن ذلك العراق، ليبيا فنزويلا إيران ، علاوة على عدم اتساق في توجهات الدول الأعضاء في منظمة الأوبك (و التي من ضمنها الجزائر التي دائما تدعم التوجه إلى سياسة تخفيض الحصص السوقية المنتجة عالميا عند إنخفاض أسعار البترول بشكل قياسي على عكس توجهات دول الخليج خاصة السعودية و التي تعد من أقوى الدول تأثيرا في منظمة الأوبك والتي تتوجه غالبا نحو الحفاظ على حصص الانتهاج اليومية أو حتى زيادتها لإغراق الأسواق عند إنخفاض أسعار النفط دوليا من أجل إستحواذ أكبر على الحصص السوقية الدولية للنفط)مع وجود سوق الغاز الصخري الأمريكي جعل كل ذلك الأسعار تبقى مستقرة عند مستويات منخفضة، ثم ارتفعت مجددا بسبب عودة النشاط للدورة الاقتصادية في كل من الهند و الصين ليزداد الطلب العالمي عليه من جديد، أما التقلبات القصيرة و الثانوية فتحدث بسبب إما نزاعات تجارية شأن الحرب التجارية بين الصين و أمريكا أو الصراع على الحصص السوقية كما حدث مؤخرا وفي بداية أزمة كوفيد19 بين روسيا و السعودية بهدف السيطرة على أسواق النفط و التي خلفت خسائر استثنائية بلغت فيها أسعار العقود الآجلة للنفط الأمريكية معدلات سالبة لأول مرة ما أدى إلى تدخل الولايات المتحدة بتهديدها حول فرض عقوبات تجارية على البلدين خاصة السعودية بما أنها تربطها العديد من العلاقات السياسية وفي قطاع الأعمال بشكل عميق للغاية معها، أما حاليا فهو منخفض بسبب تعطل القنوات التجارية والإنتاجية عالميا بفعل الأزمة الصحية. ما أدى إلى خسائر كارثية على الدول المنتجة للبترول بما فيها الجزائر والتي غير قادرة على التأثير في سوق النفط الدولي مقارنة بالقياديين الكبار في السوق لكنها تتأثر بكل التقلبات والصدمات الواردة من هذه القناة الاستراتيجية والمحورية في إدارة الأعمال الدولية.

2–تداعيات تقلبات أسعار النفط على أبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية

إن قيادة الريع للاقتصاد الجزائري يجعله محدد رئيسي للمتغيرات الاقتصادية الكلية، ما يسمح بإعطاء تشخيص لمدى تأثير الريع على الوضعية الاقتصادية السائدة.

أ– تحليل مستويات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1980–2018)

بالاستعانة بالمعطيات طويلة المدى للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر، والتي تمتد على مدار أربعة عقود متتالية، سنتمكن من توضيح بعض النقاط الجوهرية المحددة لسلوك مداخيل PIB الحقيقي في الجزائر.

عرف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1980–2018) عدة تطورات مثلما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(6):تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1980–2018)

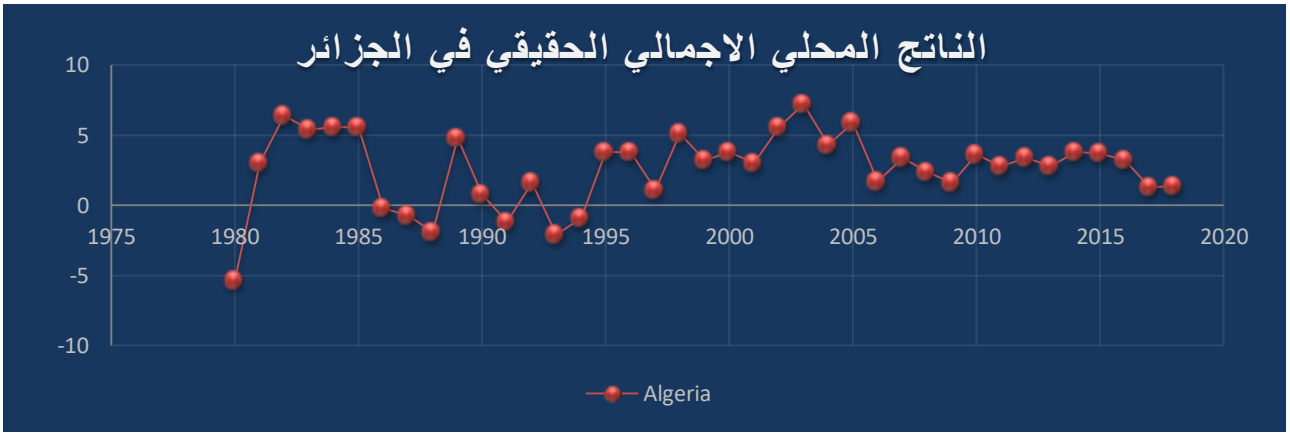

المصدر:من إعداد الباحثتانبناءا على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

نلاحظ من خلال الشكل الموالي أن الناتج المحلي الإجمالي شهد نموا مستمرا منذ منتصف السبعينات خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط نتيجة التوجه للاستثمارات نحو قطاع المحروقات بأكثر من 45% ،ثم انخفضت نسبة الناتج المحلي بشكل حاد سنة 1980 مسجلة بذلك معدل نمو سلبي يقدر بـ5.4- ليرتفع بشكل كبير في السنتين المواليتين محققا 6.4% سنة 1982 وهذا راجع للإستقرار النسبي لسعر نفط صحاري الجزائر عند قيمة 33.2 دولار للبرميل،لتستقر في العام الموالي نسبة النمو عند 5.4 % و تسجل زيادة في الرصيد 12.5% سنة 1983 لتستقر في العام الموالي أسعار النفط وتؤثر على نمو الناتج المحلي مسجلا إرتفاع قدر بـ14.5%،ليسجل معدل نمو متدني جدا سنة 1986 يقدر بـ 0.2%- وهذا بسبب تأثير الأزمة النفطية 1986 التي إنخفض فيها سعر النفط من 27 دولار إلى 14 دولار للبرميل ،لتعرف بعد ذلك تحسنا نتيجة الإجراءات التي باشرها البنك

المركزي الجزائري للحد من الأزمة وهذا بتطبيق جملة من السياسات المالية لتصل لمعدل نمو يقدر بـ 4.8% سنة 1989 لتنخفض إلى 0.8% سنة 1990 لتستمر بالإنخفاض إلى 1.2–% ما يمثل تغير سلبي مقدر بـ51.9 % سنة 1991، و هذا راجع لتأثير حرب لبخليج على أسعار النفط الذي بلغ 20.9 دولار للبرميل،ليرتفع معدل النمو في العام الموالي إلى 1.6% سنة 1992 لتنخفض إلى 2.1–% سنة 1993 ما نتج عنها إعادة جدولة الدين الخارجي وشروع الجزائر في تطبيق برنامج التثبيت الإقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي بدأ من سنة 1994 الذي سجل 0.9–%،هذه الإجراءات ركزت أساسا على خفض عجز الموازنة العامة ومن خلال ضغط الإنفاق العام وخفض التدخل الحكومي في الإقتصاد،قصد علاج التضخم وتحقيق الإستقرار النقدي الذي عرف تذبذبا واضحا،هذه الإجراءات بالإضافة إلى إستقرار سعر النفط في السوق الدولية عند 17 و 19 دولار للبرميل،إرتفع معدل النمو الدخل القومي سنة 1995 مسجلا 3.8% أي نسبة تطور الناتج قدرت بـ33.4% سنة 1995،سنة 1996 قدر معدل نمو الناتج 3.8%،غير أن هذا المعدل قد إنخفض إلى 1.1%،للتناقص نسبة التطور إلى 8.18% سنة 1997 وتسجل أقل معدل لها سنة 1998 (1.81%) غير أن النمو إستمربالإرتفاع إلى 5.1% بسبب آلية الإمتصاص التدريجي لفوائض السيولة تطبيقا لبرنامج التثبيت الإقتصادي الذي شرع فيه بداية من سنة 1994 أولا،و ثانيا لأن الإقتصاد العالمي توقف عن النمو في 1998 بسبب الأزمة الآسيوية، مع ذلك، فإن الناتج الوطني الخام إستمربالإنتعاش في السنة الموالية إذ قد أدى التحسن البارز في أسعار النفط إلى تحسن رصيد الحساب الجاري مسجلا في سنة 1999 معدل 3.2 % أي بنسبة زيادة في الناتج قدرت بـ14.4% ليرتفع إلى ضعف حجمه 27.34% سنة 2000 بمعدل نمو 3.8% ليأخذ النمو في الناتج المحلي منحى إيجابي بداية من الألفية.

بالنسبة للفترة 2000–2005 كان للإرتفاع المستمر الذي عرفته أسعار النفط خلال هذه الفترة دورا هاما في تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي،ففي2001 سجل الناتج نموا بلغ 3% ليواصل تطوره في سنتي 2002 و2003 بالغا معدل نمو 7.2% سنة 2003 مسجلا أعلى معدلا له منذ الإستقلال، وهو ما يؤكد بقاء الإرتباط بين المتغيرات (النفط، السياسة المالية، النموالإقتصادي)،كما أن برامج الإصلاح وخاصة برنامج الإنتعاشالإقتصادي وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا حركات الشراكة والخصخصة كان لها أيضا أثرا بالغا في زيادة الإنتاج المحلي،إضافة إلى نمو إجمالي الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ليشهد إنخفاضا طفيفا سنة 2005 إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي نمو بمعدل 5.9% أي نسبة تطور قاربت 23%، في سنة 2006 سجل الأثر الإيجابي لإرتفاع أسعار النفط الجزائري والتي بلغت 66 دولار للبرميل، ما أدى إلى إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي

للجزائر وانخفاض في معدل النمو الذي بلغ1.7%، وفي سنة 2007 إرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.4% وذلك نتيجة لإرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وزيادة عائدات النفط، واستمر هذا التحسن متأثرا بزيادة سعر النفط الذي بلغ 98 دولار للبرميل،و لعل الزيادات غير مسبوقة في أسعار النفط كانت بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط في الصين والهند بفضل الأداء الإقتصادي الجيد بشكل خاص والتحسن في أداء الإقتصاد العالمي بشكل عام،كما تأثرت الأسعار أيضا بحالة التخوف التي سادت السوق النفطية بشأن عدم مقدرة الطاقة الإنتاجية العالمية على تلبية الزيادة في الطلب،خاصة في ظل إنخفاضالإنتاج خارج مناطق الأوبك أهمها: منطقة بحر الشمال بسبب الكوارث الطبيعية وارتفاع المضاربات، وقد كان للأزمة المالية العالمية أثرا واضحا على أسعار النفط،نلاحظ أن أسعار النفط بدأت في الإنخفاض منذ النصف الثاني لسنة 2008 بمعدل شهري 11.71% شهريا لتصل إلى62 دولار للبرميل خلال 2009،مما أدى إلى انخفاض معدل النمو للناتج المحلي الخام إلى 1.6% وهو ما شكل هزة في الموازنة الجزائرية، ليعرف هذا الأخير مرتبطا بسعر النفط الذي عاود الارتفاع إلى 80 دولار للبرميل مسجلا بذلك نسبة نمو بلغت 3.6 وتطور في رصيد الناتج المحلي نسبته 20.3% و هي النتائج التي عرفت استقرارا في سنتي 2011 و 2012 كإنعكاس للمستوى القياسي الذي عرفه سعر النفط في تلك الفترة ،ليتراجع معدل النمو في الناتج في سنة 2013 حيث بلغ 2.8% بمنحى تغير انخفض من 11.1% سنة 2012 إلى 2.6% سنة 2013 رغم الاستقرار في سعر النفط عالميا،نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وأزمة أسعار المحروقات سنة 2014،إنعكس ذلك عكسيا إذا شهد معدل النمو ارتفاعا بالغا 3.8 % رغم انهيار الأسعار إلى أدنى من 50 دولار للبرميل، وهو تأثر آجل على الناتج المحلي الخام،إذ غطت العائدات التي تملكها الجزائر هذه الفجوة،و في سنة 2005 استقر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في نفس المستوى غير أن الرصيد تناقص بمعدل 2.36–% وهذا يرجع إلى الإجراءات التقشفية التي إنتهجتها الدولة الجزائرية،مما انعكس أساسا على معدل النمو سنة 2016 إذ قدر معدل النمو في الناتج تراجع إلى 3.2% واستمر في الانخفاض ليصل إلى أدنى مستوى له سنة 2018 بمعدل 1.4% بينما شهد رصيد الناتج المحلي ارتفاعا و هو انعكاس للإجراءات التي عمدت إليها الأوبك من تحديد سقف الإنتاج العالمي من الطاقة،وهو ما أعاد الاستقرار إلى السوق الدولية للطاقة و بالتالي تأثر الاقتصاد الجزائري بهذا إيجابا.

- **ويمكن الاستعانة بمستويات الرصيد المعدل بشكل دوري المقيم بنسب من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الجزائري من خلال الشكل التالي:**

الشكل رقم(7) :الرصيد المعدل بشكل دوري في الاقتصاد الجزائري خلال فترة (2000–2020)

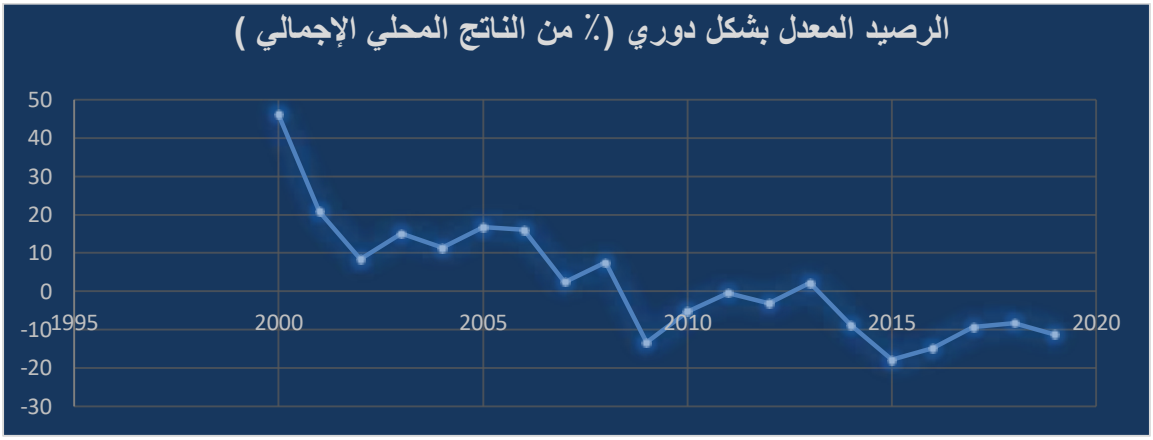

المصدر: من إعداد الباحثتان بناءا على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

الملاحظ من الشكل أعلاه أن الرصيد المعدل دوريا شهد سيرورة انخفاضات متتالية وحادة منذ سنة 2000 وفي فترة زمنية قصيرة، فمنذ سنة 2009، بدأ بتسجيل قيم سالبة، والتي استمرت إلى غاية السنة الجارية (2020)، والمثير للاهتمام أنه وبالرغم من ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات قياسية خلال فترة أزمة 2008، إلا أن سلوك القيم لم تستجب بشكل إيجابي للمداخيل النفطية، كما أنه عندما شهدت أسواق النفط انخفاضات حادة خلال 2014 استجابت قيم الرصيد المعدل دوريا لأثر الصدمة بالانخفاض الحاد أيضا، وقد يستند ذلك إلى تأثره بشكل مضاعف من متغيرات أخرى ذات الصلة، كالأوضاع السياسية والإنفاق الغير موجه لأغراض تنموية (قضايا الفساد في الجزائر)، " ما يطرح انشغال مدى شفافية المعطيات المقدمة من طرف السلطات الرسمية، ما يأثر بدوره على تشخيص وتحليل بعض المعطيات".

3– تحليل تقلبات معدلات التضخم والبطالة للاقتصاد الجزائري

إن عرض مستويات التضخم والبطالة تسمح بتجسيد الوضع العام لمدى سلامة الاقتصاد المحلي، واستقراره، ولأن ذلك يشكل تحدي دائم في كل دولة، سيتم عرض معدلات البطالة والتضخم في الجزائر على المدى الطويل لربط تلك القيم مع فترات الانتعاش، والركود في أسواق النفط الدولية.

الشكل رقم(8): تغيرات معدلات البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1980–2020)

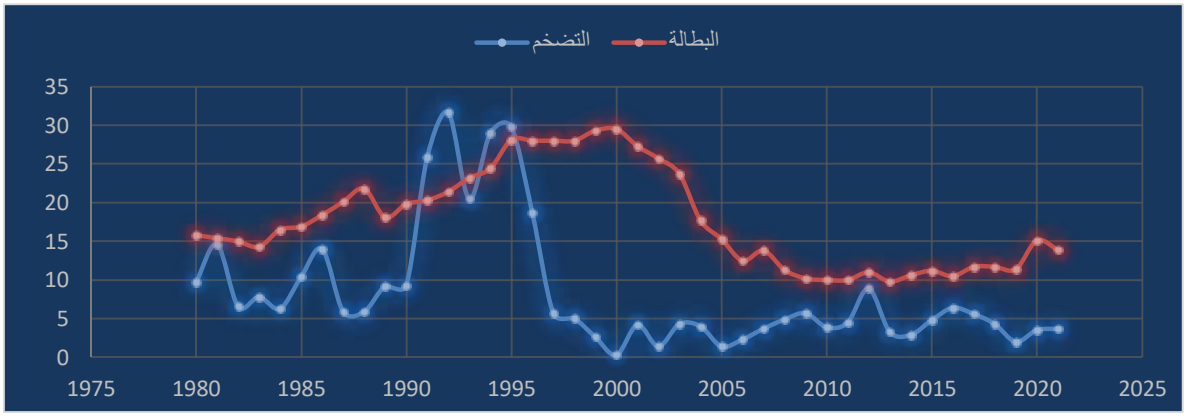

ملاحظة: معطيات 2020 و 2021 هي قيم تقديرية وليست حقيقية في قاعدة البيانات.

المصدر: من إعداد الباحثتان بناءا على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

نلاحظ من خلال الشكل التالي تغيرات معدلات البطالة والتضخم في الفترة الممتدة ما بين 1980-2020،حيث نلاحظ في فترة الثمانينات كانت معدلات التضخم تسير بصورة بطيئة و هذا راجع إلى سياسة ضبط الأسعار،حيث أطلقت عليها بفترة التضخم المكبوت،يرافق هذا إنخفاض في معدلات البطالة من سقف 15.4% إلى حدود 14.3 %، بينما نلاحظ إبتداءا من سنة 1990 تزايد في معدلات التضخم الذي بلغ 31.7% سنة 1992أقصى معدل تضخم خلال هذه الفترة،أما في سنة 1993 عرف معدل التضخم إنخفاضا قدره 20.5% ليعود للإرتفاع سنتي 1994و1995 إلى29%،29.8% على التوالي،و يرجع هذا الإرتفاع في إستمرار التوترات التضخمية تماشيا و الإنتقال التدريجي نحو إقتصاد السوق وعرفت هذه الفترة إنخفاضا في قيمة العملة الوطنية التي ألحقت الأضرار بمستويات الأسعار التي مست المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة مما زاد في تغذية وتيرة التضخم من سنة لأخرى،و في إطار برنامج التعديل الهيكلي تمت إزالة كل المعوقات السعرية حيث إنخفض معدل التضخم إلى 18.7% سنة 1996 ثم إلى 5.7% سنة 1997 ليصل إلى 0.3% سنة 2000 و هو أدنى معدل تضخم عرفه الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال،أما بالنسبة للبطالة ففي مرحلة العشرية السوداء من نهاية الثمانينات إلى نهاية التسعينات تميزت بعدة تغيرات على الصعيد السياسي و الأمني و الإقتصادي،فمن حالة الإستقرار الجزائري كان لها تأثير كبير على التشغيل والإقتصاد حيث تراجع حجم الإنفاق العام وبالتالي تراجع أداء سوق العمل، حيث عرفت معدلات البطالة إرتفاعا كبير بلغ 30% سنة 2000، في حين أن مرحلة العشرية الأخيرة فترة الإنتعاش الإقتصادي عرف الإقتصاد الجزائري إستقرار نسبي، حيث إستقرت الأوضاع السياسية و الأمنية و إرتفعت أسعار النفط وهو ما مكن من السيطرة على سوق العمل فقد إستردعافيته،و عرفت

معدلات البطالة تراجعا تدريجيا طيلة هذه السنوات الأخيرة و هذا راجع إلى برامج الدعم المطبقة من طرف الدولة والتي كان الهدف منها زيادة مناصب العمل حيث إنتقلت معدلات البطالة من 27.3% من سنة 2001 لتستقر في حدود 11.4 ثم إرتفعت بشكل طفيف خلال السنة الحالية 2020 لتصل إلى 15.1% و ذلك بسب الظروف الإقتصادية التي يشهدها مختلف القطاعات الإقتصادية بفعل جائحة كوفيد –19–،أما معدلات التضخم فشهدت إرتفاعاإنطلاقا من سنة 2001 بمعدل 4.2%،نتيجة ضخ المزيد من الكتلة النقدية،و لكن الفترة 2002–2006 نلاحظ تراجع الضغوط التضخمية كان مصدره كل من تقلص حجم المديونية الخارجية،و تحسين ميزان المدفوعات نتيجة إرتفاع أسعار النفط، لينتقل معدل التضخم إلى 3.7%،4.9%،5.7 % على التوالي 2007،2008،2009 ، ويرجع هذا الإرتفاع بصفة معتدلة إلىتدخل الدولة خاصة فيما يتعلق الأمر بتنظيم و دعم أسعار المواد الغذائية،كماإنخفض معدل التضخم سنة 2010 إلى 3.9% ليرتفع قليلا سنة 2011 إلى 4.5%،ليواصل الإرتفاع سنة 2012 إلى 8.9% والمفسر بإرتفاع أسعار المواد الفلاحية و المصنعة و كذلك الزيادة الهامة في الأجور ليستقر بعدها في السنوات2013،2014،2015،2016 محققا معدلات التالية 3.3%،2.9%،4.8%،6.4% على التوالي ثم ينخفض إلى معدل 2% سنة 2019 ثم يرتفع و يستقر سنة 2020 بمعدل 3.5 %.

المطلب الثاني: الدلالات المالية لاتجاهات أسعار البترول خلال الصدمات النفطية على الاقتصاد الجزائري

تعتبر الدلالات المالية مكملة للمعطيات الاقتصادية الكلية، لتشخيص شامل للوضع الاقتصادي لأي بلد، لذلك سنستعين بعدد من القيم والنسب المالية التي تسمح بإعطاء رؤية شاملة عن الاقتصاد الجزائري، خاصة خلال الصدمات النفطية الكبرى.

أولا:تحليل وضعية الميزانية العامة في الاقتصاد الجزائري

تعتمد الجزائر بشكل كبير على الجباية البترولية بل و تعتبر أحد أهم العناصر الأساسية في بناء الميزانية السنوية التقديرية،إذ يتم تقديرها بناءا على سعر مرجعي للبترول يتم وضعها وفقا للنفقات المقدرة في الموازنة العامة للدولة،و يعتبر صندوق ضبط الإيرادات أداة لتغطية العجز في الموازنة العامة،[1]و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1]– دحاوي عربية سعاد، أثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية "دراسة تطبيقية لحالة الجزائر"، مذكرةماستر، قسم العلوم الإقتصادية،تخصصإقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان–، الجزائر،2016،ص131.

الجدول رقم (11):العجز في الميزانية العامة خلال الفترة (2007-2018)

السنوات	الإيرادات	النفقات	العجز
2007	1.949.050	3.108.569	-1.281.954
2008	2.902.448	4.191.051	-1.381.158
2009	3.275.362	4.246.334	-970.972
2010	3.074.644	4.466.940	-1.392.296
2011	3.489.810	5.853.563	-2.363.759
2012	3.804.030	7.058.173	-3.254.143
2013	3.895.315	6.024.131	-2.128.816
2014	3.927.748	6.995.769	-3.068.021
2015	4.552.542	7.656.331	-3.103.789
2016	5.011.581	7.279.494	-2.285.913
2017	6.047.885	7.282.630	-1.234.745
2018 نهاية جويلية	4.477.281	4.905.453	-428172

ملاحظة: هناك مشكلة في التحصل على البيانات الإحصائية بشكل متصل خلال فترة زمنية موحدة.

المصدر: موقع وزارة المالية الجزائري http://www.mf.gov.dz

نلاحظ من خلال الجدول تزايد في الإيرادات العامة بين 2007 و 2014 وهذا بنسب متفاوتة ويعود ذلك إلى إرتفاع أسعار البترول خلال هذه السنوات مقابل إرتفاع النفقات العامة بنسب كبيرة، وهو ما خلق عجز في الموازنة العامة،و يعود ذلك أن السياسة الإقتصادية التوسعية التي اتبعتها الجزائر أدت إلى إرتفاع النفقات بسبب البدء في إنجاز وتنفيذ المخططات التنموية بمبالغ ضخمة مع بقاء حجم الإيرادات في نفس المستوى،لكون المهمة الأساسية هي الإستخدام الفاعل والكفء للزيادة الكبيرة المعتمدة في الإنفاق وفي إدارة العوائد المالية واستخدامها في تنمية و تطوير البنى التحتية،أما سنوات 2015-2018 فهناك تذبذب في الإيرادات بسبب إنخفاض أسعار البترول خلال نفس الفترة في حين إستقرار في النفقات العامة، وقد تم تغطية العجز في الموازنة الذي تم تسجيله خلال هذه الفترة عن طريق صندوق ضبط الإيرادات، ومنه يمكننا رصد تطور الإيرادات الجبائية والنفقات ورصيد الموازنة تبعا لتطور أسعار البترول،غير أنه يلاحظ إستمرار العجز في الميزانية العامة،الأمر الذي يحتم على صناع القرار إعادة بناء سياساتهم ببناء قاعدة إقتصادية متنوعة ومتينة.

ثانيا:استجابة قيم احتياطات الصرف الأجنبي والكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري للصدمات النفطية

تعد احتياطات الصرف الأجنبي المصدر المهيمن على تمويل الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية اللحظة، ونظرا لضعف الجهاز الإنتاجي في الجزائر، فالاحتياطات وبتالي التوسع في الكتلة النقدية، ستقودها عائدات الجباية البترولية بالامتياز، والشكل التالي يسمح بعرض نسبة الاحتياطات على الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري.

الشكل رقم(9): تغيرات نسبة احتياطات على الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)

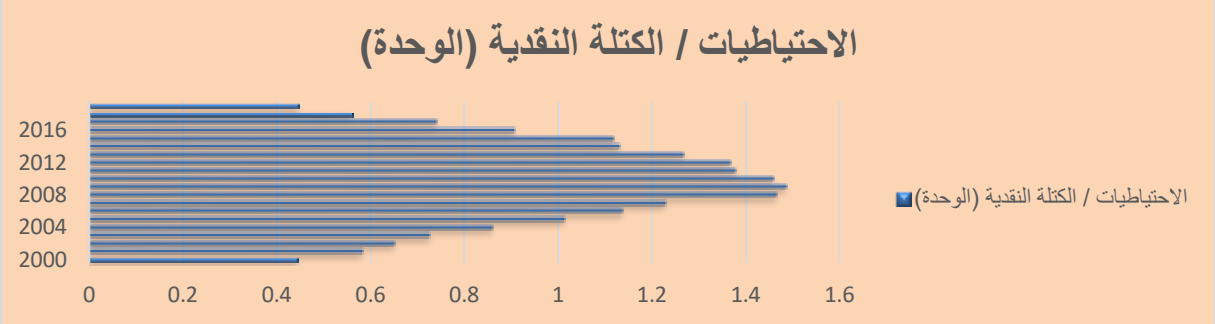

ملاحظة: معطيات 2019 غير متوفرة في قاعدة البيانات.

المصدر: من إعداد الباحثتان بناءا على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

نلاحظ من الشكل أعلاه تغيرات الإحتياطات على الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2018)، حيث يتبين أن معدل الكتلة النقدية شهد إنخفاضا بمعدل 0.58 مليار دولار مع بداية الألفية الثانية،و بدأ يشهد إرتفاعا ملحوظ بوتيرة متناسبة،إلى أن بلغ أقصاه بمعدل 1.48 مليار دولار سنة 2009، وهذا ما يوافق إرتفاع أسعار النفط خلال نفس السنة بعد أزمة الرهن العقاري 2008، ومنه نستنتج أن تطور المعروض النقدي يزداد بإرتفاع أسعار البترول و هذا ما يؤثر إيجابا على الإقتصاد الجزائري.

ثالثا:الاحتياطات النقدية ودورها في تمويل الاستيراد

بالنظر إلى وضعية الاقتصاد الجزائري كاقتصاد ريعي، فهو يصنف على أنه اقتصاد يعتمد على الاستيراد بقوة، لذلك يعد من الهام جدا ربط ثلاثية حجم الاحتياطات النقدية مع القدرة على تغطية تكاليف الاستيراد، وعلاقة ذلك بالمداخيل النفطية.

الشكل رقم(10) : تغيرات قيم الاحتياطي من العملة الصعبة على تكاليف الاستيراد خلال فترة (2000-2019)

المصدر:من إعداد الباحثتان بناءا على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

يتبين لنا من الشكل أعلاه تغيرات قيم الإحتياطي من العملة الصعبة على تكاليف الإستيراد خلال فترة (2000-2019)،حيث نلاحظ أن قيم الإحتياطات تزداد تدريجيا إلى أن تبلغ 40 % سنة 2007من إحتياط العملة الصعبة الدولار و الأورو مقابل الدينار الجزائري، وهذا ما يوضح لنا إعتماد الدولة الجزائرية على عملية الإستيراد خلال تلك الفترة .

رابعا: علاقة صافي الدين في الاقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار النفط الدولية

تسمح قيم صافي الدين بالإشارة إلى مدى قدرة الاقتصاد على خلق التمويل الذاتي له، وبتالي توضح مدى اعتماده على قدراتها الإنتاجية، في خلق تدفقات نقدية تجنبه ضغوطات المديونية، لذلك يشكل الدين في الدول الريعية متغيرا يستجيب إلى حركة العائدات النفطية بشكل عكسي، ويمكن الاستدلال بذلك من حالة الاقتصاد الجزائري.

الشكل رقم(11) : تغيرات صافي الدين في الاقتصاد الجزائري خلال فترة (2000–2019)

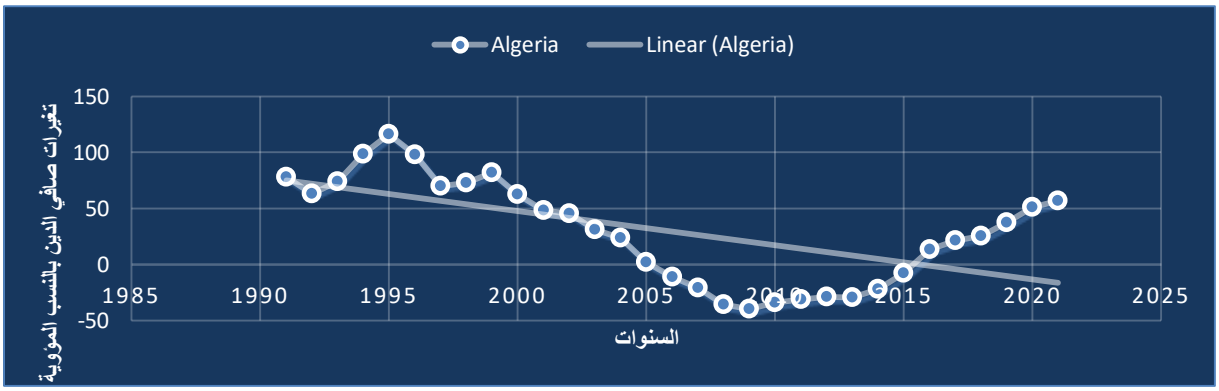

ملاحظة: معطيات 2020و 2021 هي قيم تقديرية وليست حقيقية في قاعدة البيانات.

المصدر: من إعداد الباحثتان بناءا على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

يوضح الشكل أعلاه تغيرات صافي الدين الجزائري، حيث يتبين لنا من خلال الشكل إرتفاع حجم الديون خلال الفترة 1990–1995 وذلك نتيجة لإنخفاض أسعار البترول آنذاك، بينما إنخفضت قيم المديونية بعد هذه الفترة بزيادة العوائد النفطية بعد الصدمة النفطية 1999 مما سمح بفتح خيار أمام السلطات بتسديد للديون الجزائرية الخارجية من خلال مسار دفع أختتم في نهاية سنة 2006، وبعد هذه الفترة تم الإعتماد الكلي على التمويل الذاتي،إلى غاية 2015 بعد صدمة النفطية الأخيرة 2014، لكن سرعانما إرتفعت مجددا إلى أن تصل 51% خلال السنة الأخيرة 2019.

خامسا:تحليل قيم الاحتياطات على الدين قصير الأجل في الاقتصاد الجزائري

تسمح قيم الاحتياطات على الدين قصير الأجل بالتعرف على قدرة اقتصاد ماعلى التحكم في احتياجاته التمويلية الوقتية أو الطارئة، والتي تعكس بارتفاعها نوعا من الاستقرار قصير المدى من حيث تلبية تلك الاحتياجات، ويحدث العكس عند انخفاضها حيث يدل ذلك على عدم توقع المرونة الكافية في استجابة احتياطات النقد الأجنبي للضغوطات التمويلية في العملية الإنتاجية أو التسييرية.... أوغيرها، لذلك يمكن الاستلال بالشكل التالي للتعرف على تقلبات هذه النسبة، التي ترتبط بشكل وثيق بالعائدات الريعية في الاقتصاد الجزائري.

الشكل رقم (12): تغيرات نسبة الاحتياطات على الدين قصير الأجل في الاقتصاد الجزائري خلال فترة (2000–2019)

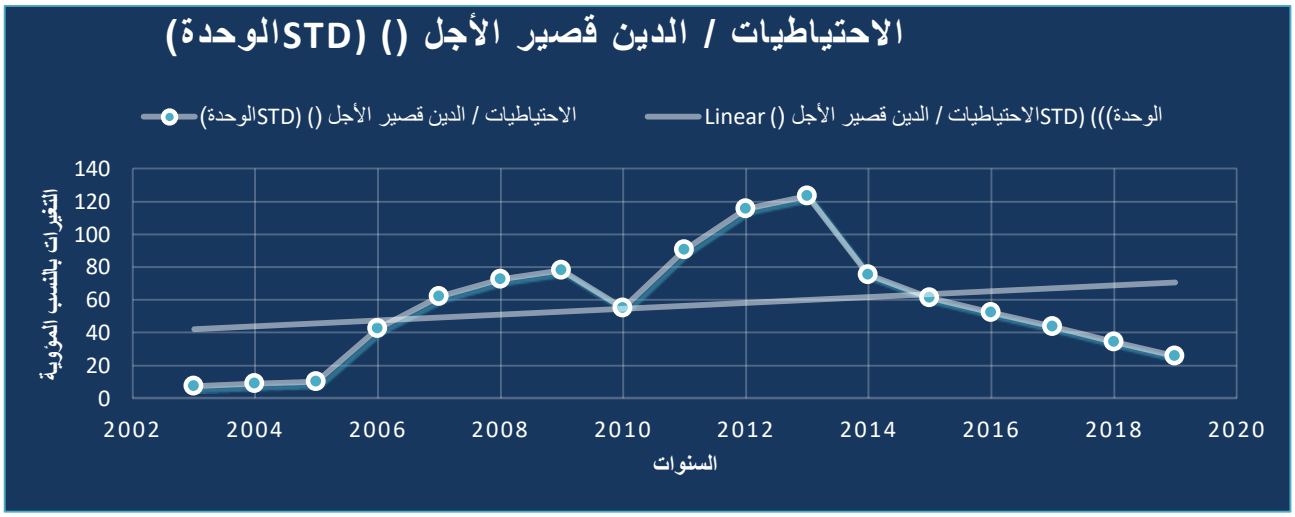

المصدر: من إعداد الباحثتان بناءا على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

عرفت النسب ارتفاعا بارزا منذ سنة 2010، وذلك بفعل ارتفاع أسعار النفط الدولية (تداعيات أزمة 200)، التي رفعت من مستويات إحتياطي الصرف إلى حدوده القصوى، ما جعل من الدين قصير الأجل لا يتسارع بنفس وتيرة ارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي للاقتصاد الجزائري، وهو ما يدل على وفرة التمويلات المتاحة للتكفل بالتكاليف قصيرة الأجل، و التي لا يمكن أن ترتفع إلى حد غير معهود لأنها متطلبات تمويلية صغيرة لسد إحتياجات غير مكلفة، واستمرت قيم النسب في الانتعاش إلى غاية سنة 2014 أين بدأت بالانخفاض البارز كما هو ملاحظ في الشكل أعلاه، وذلك بالتزامن مع بداية الأزمة النفطية التي أثرت على أرصدةلاحتياطات الصرف الأجنبي بالإضافة إلى مسألة نهب المال العام، ليبرز تدهور في القيم بشكل جلي للغاية خلال السنوات الأخيرة، ليتفاقم الوضع بالمصاريف الغير متوقعة و الموجهة للتكفل بالأزمة الصحية الراهنة.

سادسا: الدلالات المالية لمستويات الرصيد الإجمالي في الاقتصاد الجزائري

يعد الرصيد الإجمالي مؤشر للأثر المالي لنشاط الحكومة العامةعلى بقية النظام الاقتصادي، فهو يشكل رصيد الإحصاءات الماليةالحكوميةويقيس المستوى الذي تضع عنده الحكومة العامة الموارد المالية تحتصر فقطاعات أخرى في النظام الاقتصادي وتحت تصرف غيرالمقيمين (صافي الإقراض)، أو تستفيد منا الموارد المالية الناتجة من قطاعات أخرى. ويمكن أن يُنظر إلى هذا الرصيد كمؤشر للأثر المالي لنشاط الحكومة العامة على بقية النظام الاقتصادي.

الشكل رقم (13): تغيرات صافي الإقراض في الاقتصاد الجزائري خلال فترة (2000–2019)

ملاحظة: معطيات 2020و 2021 هي قيم تقديرية وليست حقيقية في قاعدة البيانات.

المصدر: من إعداد الباحثتان بناءا على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

الملاحظ أن المؤشر تحسن منذ سنة 2000، وإستمر في تقديم قيم موجبة إلى غاية سنة 2008 وهي السنوات التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري تحسنا ملحوظا مدعوما بارتفاع أسعار النفط، بعدها بدأت سلسلة القيم السالبة للمؤشر منذ سنة 2009 بالتوالي، فبالرغم من إستمارار إرتفاعات أسعار النفط دوليا وبتالي ارتفاع إحتياطيات الصرف للإقتصاد الجزائري تباعا، إلا أن هناك عوامل أخرى ساهمت في تهاوي قيم المؤشر بشكل بارز وسلبي، و التي تعود بدرجة أو بأخرى إلى عوامل سياسية (قضايا الفساد) وإقتصادية فشل في تنفيذ البرامج التنموية المسطرة ما تطلب تكاليف مضاعفة لدفع استمرارية تلك البرامج، والملاحظ أيضا أن القيم السالبة سجلت أقصى مستوياتها بداية من أزمة تدهور أسعار النفط بداية من سنة 2014 إلى غاية اللحظة مع إضافة أثر الأزمة الصحية إلى الأزمة البترولية لتكون القيم السالبة المسجلة أشد حدة بالنظر إلى حصيلة الموارد المالية المتاحة للدولة.

المبحث الثالث: إستراتيجية إدارة الصدمات الخارجية ريعية المصدر

تعاني معظم الدول النفطية وخاصة العربية منها مشكلة ترشيد إيراداتها النفطية، وإحلال مكان هذا المورد الناضب مورد مستدام يضمن مستقبل إقتصاد الدولة، مع أن كل دولة من هذه الدول إتبعت إستراتيجية خاصة بها ومبنية على أهداف مسطرة في ترشيدها لإيراداتها النفطية، والجزائر من ضمن هذه الدول بحكم أنها لحد الآن لم تفكر في استثمار إيراداتها النفطية و التي تتراكم في شكل إحتياطات نقد أجنبي، وعليه نتطرق في هذه الدراسة للتجربة النرويجية كتجربة رائدة بشهادة خبراء و مختصين في مجال إدارة الإيرادات النفطية، وذلك بهدف الإستفادة والوقوف على أهم عوامل نجاح هذه التجربة خصوصا مع تزايد مخاوف نفاذ إحتياطي النفط وكذا تراجع الطلب عليه بظهور مصادر طاقة بديلة.

المطلب الأول: دراسة التجربة النرويجية (صندوق معاشات الحكومي العالمي)

إن لصناديق الإستثمار السيادية دور فعال في إدارة وإستثمار الفوائض المالية،كما تتمثل دور تلك الصناديق في الحد من آثار الأزمات الحالية الناتجة من تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية على عجز الموازنات العامة من خلال تعويض ذلك الجزء من العجز، ومن تطرح إلى جانب ذلك دراسة تجربة صندوق النرويج السيادي الرائدة في مجال إستثمار و إدارة الفوائض النفطية القائمة على التنويع و الشفافية.

أولا: لمحة عامة حول "صندوق المعاشات الحكومي العالمي": نستعرض ذلك من خلال:

أ_ نشأة و تطور "صندوق المعاشات الحكومي العالمي": نشأ صندوق النفط عام 1990 بقرار صادر عن البرلمان النرويجي، ولكن الصندوق لم يبدأ بالعمل به إلا في عام 1996، وقد تغير إسمه فيما بعد من "صندوق النفط النرويجي" ليصبح "صندوق المعاشات الحكومي العالمي"(Government Pension Fund Global) وبعد إدماجه في صندوق التأمين العام،كما يطلق عليه الكثيرين إسم "صندوق الأجيال القادمة" لأنه بالفعل يستثمر ويضاعف رأس ماله من أجل المستقبل.[1]

[1]– سليمان زواري، محمد حشماوي، الصناديق السيادية كخيار بديل لإستغلال الإيرادات النفطية الجزائري (التجربة النرويجية نموذجا)،مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 02، العدد09، الجزائر، ب ت، ص169.

إن الدوافع من إنشاء " صندوق المعاشات الحكومي العالمي"تعود إلى عدة أهداف وكلها تلخص في هدف رئيسي وهو الحفاظ على المورد الناضب واستغلاله بأفضل الطرق الممكنة،و يمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:[1]

- الحفاظ على الثروة النفطية للمستقبل مع التوزيع العادل لها بين الأجيال؛
- تحويل الثروة النفطية إلى أصول مالية من خلال إستثمارها في الأسواق المالية العالمية مع الأخذ بعين الإعتبار مبدأ المخاطرة/العائد؛
- حماية الموازنة العامة للدولة من التقلبات المفاجئة للمداخيل النفطية و الحفاظ على توازنها على المدى البعيد؛

ب –العلاقة التي تربط الموازنة العامة للدولة و "صندوق المعاشات الحكومي العالمي": تظهر العلاقة في أن إستخدام الإيرادات النفطية مقاسا بالعجز الهيكلي في الموازنة العامة غير نفطية يجب أن يتطابق مع نسبة من العائد الحقيقي لصندوق معاشات التقاعد الحكومي قدرها 4% سنويا وتقوم هذه السياسة على أن إستخدام العائد الحقيقي على الصندوق GPFG يضمن عدم تآكل رأسمال الصندوق والشكل التالي يوضح العلاقة:

[1]– عبد الرزاق حمزة، سياسات إستخدام العوائد النفطية في إطار إستراتيجية إستخلاف الثروة البترولية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2012، ص23.

شكل(14): العلاقة بين الموازنة العامة و "صندوق المعاشات الحكومي العالمي"

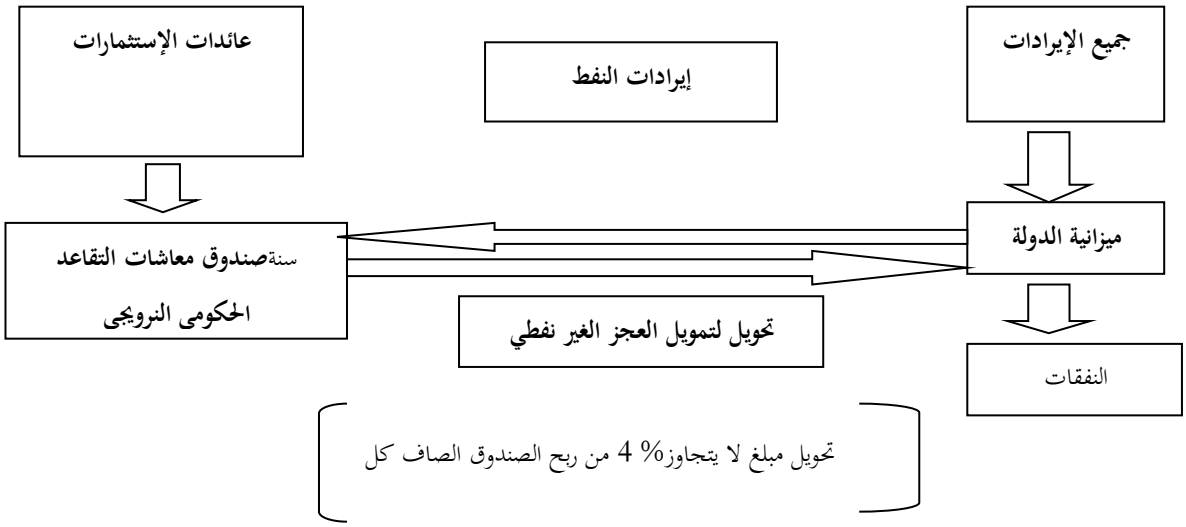

المصدر: فاروق القاسم وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وإنعكاسات الأزمة المالية العالمية (حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص359.

يتضح من الشكل البياني (1) أن الصندوق السيادي النرويجي له علاقة إرتباط قوية مع الموازنة العامة للدولة من خلال إمتصاصه في نهاية كل سنة إجمالي الإيرادات النفطيةمن جهة،كما له تحولات مالية من جهة أخرى، و المتمثلة في إجمالي أرباح الصندوق التي قام بإستثمارها خارج النرويج،أما من حيث تمويل الموازنة العامة للدولة فهو محدد مسبقا بنسبة لا تتجاوز 4% من الربح الصافي سنويا.

وعليه فإن "صندوق المعاشات الحكومي العالمي"يمتص جميع الإيرادات النفطية التي أنتجها قطاع المحروقات وعزلها من إعادة إستثمارها داخل الإقتصاد النرويجي بغرض تقوية الإقتصاد وعدم مزاحمة القطاع الخاص، وتحقيق تنويع إقتصادي من خلال تشجيع مساهمة قطاعات خارج المحروقات بالحصة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما إعتمدت عليه الموازنة العامة بعدم إعتمادها على العائدات النفطية في تغطية نفقاتها فيما عدا تلك النسبة المنخفضة المحددة كل سنة.

ثانيا:الإستراتيجية الإستثمارية لصندوق المعاشات الحكومي العالمي:

تحدد إستراتيجية صندوق "GPFG" من قبل وزارة المالية النرويجية، وتنفيذها يتم من خلال "إدارة الإستثمارات لبنك النرويج"(NBIM)- البنك المركزي- ويستثمر صندوق "GPFG" في العديد من البلدان وفي مجموعة واسعة من الشركات و الأصول من أجل الحصول على أعلى عائد مع مخاطر معتدلة خارج النرويج وذلك نظرا لصغر حجم السوق النرويجية، وتفسير ذلك أنه تم ضخ كمية كبيرة من رأس المال داخل الاقتصاد

(إنفاق استثماري حكومي) فقد يؤدي لتراجع الإقتصاد الوطني، ويزحم من خلاله الإستثمار الخاص والقائم عليه الإقتصاد النرويجي، أو من الممكن بعد سنوات يصاب الإقتصاد بظاهرة لعنة الموارد، ومن ثم ستضرر مختلف القطاعات الإقتصادية.[1]

يخضع الصندوق النرويجي في سياسته الإستثمارية لرقابة البرلمان الذي تعرض عليه ميزانية الصندوق السنوية وانتاجيته، ويلزم أن تحظى إدارة الصندوق بإعتماد وموافقة البرلمان على برامجه المستقبلية.[2]

للوقوف على الإستراتيجية الإستثمارية لصندوق "GPFG" نأخذ توزيع إستثماراته على حسب فئات الأصول المختلفة، و على حسب التوزيع الجغرافي و ذلك من خلال:[3]

1) توزيع الإستثمارات حسب فئات الأصول: تم تقسيمها إلى ثلاثة أنواع كما موضحة في الشكل التالي:

شكل (15): توزيع إستثمار صندوق"GPFG" حسب فئات الأصول سنة 2016

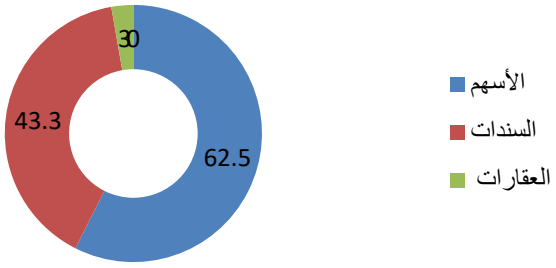

المصدر: إعداد الباحثتين بناءا على موقع الإلكتروني لبنك

NBIM'', http ://www.nbim.no./en/investements"، إطلاع 2020/07/22،على 15:30

[1]– نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية" الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2011، ص88.

[2]– بلقة براهيم، قسول أمين، صندوق التقاعد الحكومي النرويجي كنموذج لإستثمار العوائد النفطية وتجنب ظاهرة المرض الهولندي، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي،جامعة المسيلة، العدد02، الجزائر،2017، ص127.

[3]– نبيل بوفليح، محمد طرشي، دور صناديق الثروة السيادية في إدارة عوائد النفط"صندوق الثروة السيادي النرويجي–نموذجا–، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، العدد12، الوادي، الجزائر،2017، ص128.

شكل رقم (16): توزيع إستثمارات GPFG حسب فئات الأصول خلال 2017

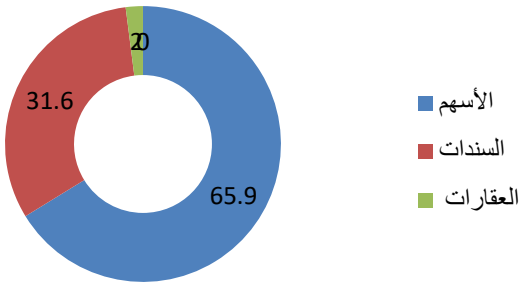

المصدر: من إعداد الباحثين، إعتمادا على تقارير بنكNBIM 2017.

من خلال الشكلين أعلاه يتضح أن محفظة الإستثمارية للصندوق تتكون من ثلاثة أصول رئيسية، تشكل الأسهم الحصة الأكبر من حجم الإستثمار الإجمالي، فبعد أن خصصت وزارة المالية 40% من موجودات الصندوق للإستثمار في الأسهم سنة 1998 أخذت هذه النسبة منحى تصاعدي حتى وصلت إلى 62.5% و65.9% سنة 2016 و2017 على التوالي،كما يوضح الشكلين (2) و(3)، لتنتقل بذلك قيمتها من 4691 مليار كرونة في 2016 إلى 5242 مليار كرونة (644.68 مليار دولار) في نهاية الربع الثالث من 2017 موزعة على 8985 شركة في نهاية 2016 مقارنة بـ 9050 شركة سنة 2015، وقد كان لديه حصص تزيد عن 2% في 1158 شركة وأكثر من 5% في 28 شركة،و تأتي إستثمارات الدخل الثابت(السندات) في المرتبة الثانية فبعد أن كانت نسبتها 60% قبل سنة 2007، قامت إدارة الصندوق بعدة تخفيضات في نسبة هذه الأخيرة حتى وصلت إلى 43.3% سنة 2016 و31.6% في نهاية الربع الثالث من سنة 2017،و تتألف استثمارات الصندوق في الأصول ذات الدخل الثابت من 4871 ورقة مالية(سند) من 1250 مصدر نهاية 2016 موزعة على 34 عملة، من هنا يمكن القول أن إرتفاع الوزن النسبي للأسهم على حساب أصول الدخل الثابت داخل المحفظة الإستثمارية للصندوق يدل على توجهات الصندوق نحو الإستراتيجية الإستثمارية طويلة الأجل،و ينتهج سياسة هجومية التي يسعى من خلالها إلى تحقيق أكبر عائد ممكن مع مستوى مناسب من المخاطر،بالإضافة لعدم احتياجاته للسيولة على المستوى القصير. وقد حل الإستثمار في قطاع العقارات في المرتبة الأخيرة،و الذي بدأ الإستثمار فيه صيف 2008 بعد موافقة البرلمان النرويجي بإقتراح من طرف NIBM وتم تحديد نسبة 5% من إجمالي المبلغ المستثمر للإستفادة من تراجع أسعار العقارات خلال الأزمة المالية، وتتركز

أسواق أهم ممتلكات الصندوق من العقارات في أوروبا و أمريكا الشمالية،و تقدر القيمة الإجمالية المستثمرة في قطاع العقارات لسنة 2016 و2017 بقيمة 242 و199 مليار كرونة نرويجية على التوالي.

المطلب الثاني: الإستراتيجيات البديلة لأجل التنوع الإقتصادي

نتيجة لتميز الإقتصاد الجزائري بأحادية التصدير للمحروقات فإنه مع التذبذبات والأزمات التي يشهدها هذا القطاع أصبح لزاما على الجزائر الإهتمام بتطبيق إستراتيجيات بديلة تشمل كافة القطاعات.

أولا: التنويع الإقتصادي: التنويع بشكل عام هو تقليل الإعتماد على المورد الوحيد والإنتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء إقتصاد وطني سليم يتجه نحو الإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.[1]

أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط (على غرار الجزائر)، فالتنويع الإقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الإعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع المحروقات،و تطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات،كما يعني مصطلح التنويع الإقتصادي بالنسبة لهذه البلدان التي تميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الإقتصادي ضرورة تطوير القطاع الإقتصادي الخاص فيها وإعطائه دورا رياديا.

ثانيا: أهمية التنويع الإقتصادي في الإقتصاديات النفطية: هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن إقتصاد أكثر تنوعا أهماها:

- التقليل من التعرض للصدمات الخارجية؛
- زيادة تحقيق المكاسب التجارية؛
- تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي؛
- المساعدة على التكامل الإقليمي؛
- تقليل المخاطر الإستثمارية من خلال زيادة معدلات النمو.

[1]– صاري إسماعيل، التنويع الإقتصادي وتنويع التنمية للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر، مجلة البشائر الإقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف1–، المجلد05، العدد02، الجزائر،2019، ص897.

ثالثا:إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات:

تؤدي الصادرات دورا كبيرا في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ لها وظيفة مزدوجة، تتمثل الوظيفة الأولى في مدى ما توفره من نقد أجنبي لتمويل برامج التنمية الإقتصادية في هذه الدول وتغطية ما تحتاجه من واردات من سلع وخدمات سواء لرفع مستويات المعيشة الحالية بزيادة الإستهلاك أو المنتظرة بزيادة الإستثمار والتخفيض من حدة البطالة،أما الوظيفة الثانية فتتمثل في كونها الوسيلة التي يمكن بموجبها أن تصرف فوائض إنتاجها المحلي، مما يترتب عليه إتساع نطاق السوق، وتحقيق المستوى الإقتصادي في الإنتاج و من ثم التكاليف.و نتيجة لإعتماد الجزائر في التصدير على المحروقات فقط مع الصدمات التي مست القطاع أصبح ضرورة ترقية الصادرات خارج المحروقات،و في هذا الصدد قامت الجزائر بعدة إجراءات وتحفيزات التي من شأنها النهوض بهذا القطاع، ومن بين هذه الإجراءات:[1]

- تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة الوطنية؛
- التسهيلات الضريبية والحوكمة؛
- إستخدام مؤسسات لترقية الصادرات غير النفطية من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات على غرار(وزارة التجارة الوطنية، الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية،الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة،الشركة الوطنية لتأمين وضمان الصادرات، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية،الشراكة الجزائرية للمعارض والتصدير، الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، إنشاء المناطق الحرة، تأسيس صندوق خاص لترقية الصادرات)؛
- تصميم برنامج جزائري فرنسي لدعم الصادرات خارج المحروقات في 2008 أطلق عليه"أوتييم ايكسبورت"يرتكز على تعزيز قدرات التصدير لدى عموم المجموعات التجارية الجزائرية مع تركيز خاص على فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إجراء إتفاقيات لترقية الصادرات في ظل التعاون الدولي.

[1]– بوعبدلي ياسين، البدائل التنموية في الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات–الطاقات المتجددة بديلا–،أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2018، ص142.

جدول رقم (12):قائمة السلع التي تصدرها و تستوردها لسنة 2017

أهم السلع التي تصدرها الجزائر	القيمة (مليون دولار)	% من الإجمالي	أهم السلع التي تستوردها الجزائر	القيمة (مليون دولار)	% من الإجمالي
الوقود المعدني و الزيوت و منتجات التقطير	33.823	96.1	الآلات و المفاعلات وغلايات الماء	801	17.4
المواد الكيميائية غير العضوية و المعادن الثمينة	383	1.1	الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها	398	8.6
الأسمدة	327	0.9	مركبات أخرى غير السكك الحديدية والترام	344	7.5
السكريات و الحلويات و السكر	228	0.6	مستلزمات من الحديد والصلب	292	6.3
المواد الكيميائية العضوية	56	0.2	الحبوب	275	6.0
الملح و الكبريت و الحجر و الجص و الإسمنت	56	0.2	الحديد والفولاذ	241	5.2
الفاكهة و المكسرات	53	0.1	البلاستيك ومصنوعاته	204	4.4
الآلات و المفاعلات و غلايات الماء	42	0.1	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	194	4.2
الزجاج و الأواني الزجاجية	31	0.1	منتجات صيدلانية	189	4.1
سفن و قوارب و هياكل عائمة	19	0.1	منتجات الألبان	141	3.1

المصدر: محرز نور الدين، لياس عايدة، مداخلة تحت عنوان "الإستراتيجية الوطنية للتحول من الإقتصاد الريعي في الجزائر"، مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي التاسع، من 23–25 نيسان 2019، الجزائر،ص16.

نلاحظ من خلال الجدول هيمنة المحروقات على الصادرات بنسبة 96.1% على باقي السلع بالرغم من الإجراءات التي تبذلها الحكومة الجزائرية لأجل تصدير الصادرات. و تأتي في المرتبة الثانية الصناعة الغذائية التي تضم المواد الكيميائية و الأسمدة و لكنها تعتبر قليلة مقارنة بالمحروقات،ثم تأتي باقي السلع التي تعتبر مساهمتها جد ضعيفة. أما الواردت فلازالت نسبها و مبالغها كبيرة بالرغم من إجراء تسقيف الواردات الذي اتخذته الحكومة الجزائرية حيث تأتي في المقدمة الآلات و المفاعلات و غلايات الماء بنسبة 17.4% و بمبلغ 801 مليون دولار بالرغم من القيام بإنتاجها محليا لكن نسبة تصديرها 0.1% مقارنة مع التي يتم إستيرادها لهذا وجب على الجزائر تطبيق سياسة عدم إستيراد السلع التي تنتج محليا مثل: الحبوب التي بلغت قيمتها 275 مليون.

1–إستراتيجية تنمية قطاع الفلاحة:

يعتبر القطاع الفلاحي حساسا في الإقتصاد،لهذا أولته الحكومة الجزائرية إهتماما بارزا من خلال المخططات الوطنية لترقية الفلاحة بالبلاد، وجاءت في شكل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2001-2004) ويليه برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2007-2013) والتي تجعل من القطاع الفلاحي قطاعا إستراتيجا يمكن أن يسام بقوة وفعالية بالتوازي مع القطاعات الأخرى في عملية التنمية الشاملة، وتنويع الإقتصاد وتحقيق الأمن الغذائي للسكان.إن سياسة الفلاحة والتنمية الريفية ترتكز على التدعيم الدائم للأمن الغذائي بإتخاذ الفلاحة كمحرك للتنمية و التنوع الإقتصادي من خلال تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الإستراتيجية وتطوير وتنمية الأقاليم الفلاحية.[1]

لقد تم ضمن هذا البرنامج الإبقاء على الدعم المقدم لهذا القطاع وذلك من خلال تأكيد إلتزام الدولة بمواصلة دعم ممتهني القطاع الفلاحي وتشجيع كل المستثمرين للنهوض وترقية هذا القطاع الإستراتيجي والعمل على تسوية الوضعية القانونية لأصحاب المستثمرات الفلاحية المنتجة تشجيعاو دعما لهم.كما تمكن القطاع من جراء الإصلاحات المباشرة خلال العقدين الماضيين من تغطية أكثر من 70% من الطلب على المنتجات الفلاحية،ترتكز إستراتيجية تنمية القطاع على تطبيق سياسة فلاحية مستدامة قادرة على تحقيق الأمن الغذائي والتقليص من عدم التوازن في الميزان التجاري والمساهمة في تنويع الإقتصاد الوطني.حيث حقق قطاع الفلاحة نتائج مرضية خلال السنوات الأخيرة،فالإنتاج الزراعي في تزايد مستمر منذ إطلاق المخطط الوطني للزراعة والتنمية الريفية عام 2000، وتساهم الزراعة بحوالي 12% من الدخل الوطني الخام، ويوفر هذا القطاع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إحتياجات 21% من السكان. وهذا ما يتضح في الجدول التالي:

[1]– دحماني العيد، السياسات الإقتصادية البديلة في ظل أزمة إنخفاض أسعار النفط في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة الأغواط، العدد07، الجزائر،2018، ص470.

جدول رقم (13):المؤشرات الإقتصادية

توزيع النشاط الإقتصادي حسب القطاع	الزراعة	الصناعة	الخدمات
القيمة المضافة (النمو السنوي بـ%)	2.0	2.6	2.4
القيمة المضافة (من الناتج المحلي بـ%)	11.7	54.5	33.7
العمل حسب القطاع(من نسبة العمل الكلي بـ%)	20.7	26.0	53.0

المصدر:عبد الوهاب غريب، فيصل زيادي، فرص وتحديات إقلاع الإقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الراهنة، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية،العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر،2016، ص48.

كما يتوفر البلد على إستراتيجية وطنية للبيئة و التنمية المستدامة (2002-2012) ومخطط لتهيئة المجال الترابي "المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (2010-2030)، ومخطط وطني للمناخ (2015-2050)،و من أهدافه:

- النهوض بإستعمال الطاقات النظيفة؛
- تقليص إنبعاث الكربون في الأنشطة الصناعية؛
- ملائمة البنيات التحتية للتغيرات المناخية:تحسين النظام المائي التشجير المكثف و توسيع السدود الخضراء من أجل مكافحة التصحر؛
- المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية الأحياء المائية (2015-2020) الرامي لمضاعفة الإنتاج السمكي الوطني(200 ألف طن / سنويا) و ذلك بفض تربية الأحياء المائية (التي تشمل 70% من الإنتاج).

2-إستراتيجية تنمية قطاع السياحة:

يعتبر الإستثمار في قطاع السياحة فرصة كبيرة للربح الذي يسعى إليه كل مستثمر، ويرجع ذلك لكون الجزائر تزخر بثروات هامة إذا ما استغلت بالطريقة المناسبة فإنها تصبح قطبا سياحيا عالميا، ويعود الإهتمام بالسياحة إلى عامل أساسي وهو توفير إحدى الطرق السهلة والسريعة للحصول على النقد الأجنبي مقابل الخدمات التي تعرض للسياح الأجانب إضافة إلى هذا تعمل السياحة أيضا على توفير النقد المحلي للخزينة العمومية لإنفاقها في مجالات ذات النفع العام و تساهم في تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية كالصناعة والنقل

والمواصلات، وفي الجزائر فإنه من المتوقع الوصول إلى طاقة إستيعابية إضافية تقدر بـ 115.000 سرير، أي أن المناصب المحتمل خلقها تقدر بـ 230.000 منصب شغل جديد في آفاق 2013.[1]

- **أفق السياحة الصحراوية في مخطط التهيئة السياحية أفق 2030**: شرعت الدولة سنة 2000 في إعداد خطة تطوير السياحة، على شكل برنامج مستقبلي آفاق (2010) تحت عنوان"مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة آفاق 2010،ليأتي بعده مشروع سمي بآفاق 2013 لتحديد الأهداف الكمية والنوعية وإجراءات دعم وترقية الإستثمار السياحي،بالإضافة إلى المنتجات الواجب ترقيتها لسنة 2013، غير أنها ما تزال بعيدة عن التدفق السياحي،ما جعلها تقرر وضع إستراتيجية سياحية إلى غاية 2025، والذي يتطلب خمسة مراحل:[2]

- تشخيص الإتجاهات العالمية، والإشكاليات الراهنة.
- تحديد التوجهات الإستراتيجية.
- تحديد الخطوط التوجيهية.
- برامج العمل ذات الأولوية (الإنطلاقة 2000-2015) مخطط التهيئة السياحية.
- تحديد إستراتيجيات الإنجاز والمتابعة.

3-إستراتيجية النهوض بالقطاع الصناعي:

واقع الصناعة في الجزائر: حسب تقرير التنمية الصناعية الصادر في 2016،تعتبر الجزائر من البلدان التي تولي إهتمام كبير لقطاع الصناعة و من بين الإقتصادات الآخذة في التصنيع،فقد أصدرت الحكومة تعديلات ونصوص وتشريعات تحدد إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الثلاثية: الإنشاء، التنمية، الديمومة، سارية المفعول مع بداية 2017. هذا ما يوضح توجه السياسة الإقتصادية المعتمدة نحو القطاع الصناعي كخيار إستراتيجي من أجل تحقيق هدفها التنموي المتمثل في الوصول إلى نمو إقتصادي يقدر بـ 7% في آفاق 2019،يبلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية،التي تشكل النسيج الإنتاجي للإقتصاد الوطني مع نهاية سنة 2015 حوالي 934569 مؤسسة بزيادة تقدر بـ 9.7% مقارنة بسنة 2014 .كما أن القطاعالخاص فيها يشكل 99.94% حيث 8.96% منها تنشط في القطاع الصناعي خارج المحروقات،كما سجل القطاع

[1] – عقون شراف وآخرون، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية(2001–2019)، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المركز الجامعي، المجلد 02، عدد خاص، ميلة، الجزائر،2018، ص207.

[2]– الشريف بوفاس، منصف بن خديجة، ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر"الواقع والتحديات"، الملتقى الوطني الأول حول المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر،22–23 أفريل،2014، ص5.

الصناعي مع بداية 2016 تراجع طفيف في معدل النمو يقدر بـ 3.4 % مقابل 4.2% في نفس الفترة سنة 2015.[1]

والإقتصاد الأخضر يعتبر فرصة لإعادة هيكلة الإقتصاد والدفع بالتنمية الصناعية نحو تخصصات إستراتيجية،و يندرج النهوض بالإقتصاد الأخضر في سياق مخطط الإستثمار الجديد (2015-2019) الذي يولي الأهمية للنهوض بالإستثمار وخلق الشركات والرفع من إنتاجية القطاع الصناعي(دون قطاع المحروقات).لكن تنمية القطاعات الخضراء ذات القيمة المضافة العالية تمر عبر إعتماد سياسة صناعية جديدة تشجع الإستثمار وتحسن تنافسية الشركات وتدفع بالإبتكار وتبني التكنولوجيات في إطار شراكات هادفة، وفق هذا المنظور أطلقت الحكومة برنامجين جديدين من أجل الإستجابة للإنشغالات الأساسية لقطاعات السكن والصيد البحري.[2]

4–إستراتيجية تشجيع الإستثمار المحلي و الأجنبي:

عملت السلطات الجزائرية على تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر كبديل للتمويل بالمديونية التي وصلت خدماتها إلى 76.5% من الصادرات سنة 1992 وهذا بسن قوانين و تشريعات تنص على حرية الإستثمار ووفير مجموعة من الحوافز الضريبية والمالية مع تبسيط إجراءات الإستثمار و تقليلها و تعزز هذا الإتجاه بالعديد من التدابير الرامية إلى تحسين المناخ الإستثماري مما ساعد في تطور تدفقات الإستثمار الوافدة. وتحتل قضية الإستثمارات الخاصة عامة والإستثمارات الأجنبية خاصة مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات.إذ يعتبر الإستثمار الأجنبي أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح سياسة الإنعاش الصناعي والتنمية في الأجل الطويل،و تسعى الجزائر كبقية الدول النامية الأخرى إلى وضع السياسات التي تساعد على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.غير أن حجم الإستثمارات الأجنبية بصفة عامة يبقى محدودا بالنظر إلى الجهود المبذولة لتحسين مناخ الإستثمار والإمكانيات الإستيعابية التي تتوفر عليها البلاد وهذا ما أشار إليه التقرير الصادر عن البنك العالمي تحت عنوان"القيام بالأعمال". وقد تعزز الإستثمار الأجنبي سنة 2017 في الجزائر بفضل الإستثمارات التي قامت بها مجموعة الإتصالات الصينية هواوي التي ساعدت في تجسيد مطار هواري بومدين في الجزائر العاصمة وشركة سامسونغ التي فتحت مصنعها الأول في تركيب الهواتف النقالة في البلاد، وفتح مصانع لتركيب السيارات لأكثر من أربع علامات.غير أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعت سنة 2017 بنسبة 26% حيث بلغت 1.20 مليار

---

[1]–دحماني العيد، مرجع سابق، ص 467.

[2]– وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات–دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير،تخصصإقتصاد دولي،قسم العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2013، ص 215.

دولار مقارنة بسنة 2016 أين بلغت 1.63 مليار دولار وهي مرشحة للإرتفاع بمناسبة المراجعة لقانون المحروقات،بإعتبار أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تعتمد بنسبة كبيرة على قطاع النفط والغاز. وتختلف حجم الإستثمارات الأجنبية في الجزائر من دولة لأخرى.[1] وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم(14):أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما يناير 2013 و ديسمبر 2017

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3.539	10	5
سنغافورة	3.151	3	1
اسبانيا	2.565	10	6
تركيا	2.313	4	4
ألمانيا	380	7	7
جنوب إفريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
إيطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2
أخرى	892	28	28
الإجمالي	14.293	82	69

المصدر:محرز نور الدين، لياس عايدة، مداخلة تحت عنوان "الإستراتيجية الوطنية للتحول من الإقتصاد الريعي في الجزائر"، مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي التاسع، من 23–25 نيسان 2019، الجزائر، ص 17.

حسب ما يوضحه الجدول من إحصائيات نلاحظ أن مع نهاية ديسمبر 2017 قد بلغت التكلفة الإجمالية للإستثمارات الأجنبية في الجزائر 14293 مليون دولار أين إحتلت الدول الآسيوية ممثلة في:الصين المرتبة الأولى بتكلفة تقدر بـ 3.593 مليون دولار بـ 10 مشاريعممثلة في خمس شركات متبوعة بسنغافورة بتكلفة تقدر بـ 3.151 مليون دولار بـ3 مشاريع ممثلة في شركة واحدة مع قلة إستثمار الدول العربية في الجزائر،و قد تم تسجيل في نهاية 2016 نحو 273.15 مليون دولار أمريكي تتوزع بالدرجة الأولى على الصين ثم تليها الدول الأوروبية بنسبة قاربت 43% بما فيها الإتحاد الأوروبي الذي يساهم في حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة

[1]– **نوي نبيلة، تقييم نتائج النموذج التنموي القائم على عوائد النفط في الجزائر والحاجة لنموذج تنموي جديد قائم على التنويع الإقتصادي، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس–سطيف1، العدد15، الجزائر،2016، ص 272.**

في الجزائر بنسبة 30% بتعدد 313مشروع بحكم الشراكة الأورو متوسطية المبرمة معها إضافة إلى استثمارات من الدول العربية.

- **تحليل الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار 2018**

الأداء في الموعات الثلاث الرئيسية: ويضم المجموعات التالية:[1]

أ_مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية:تحتل الجزائر المرتبة 18 و هي العناصر المختلفة التي تعزز مقومات الدولة على صعيد إندماجها في الإقتصاد العالمي وكذلك إمتلاكها لمقومات التقدم التكنولوجي والعناصر الأخرى التي تميزها عن غيرها من الدول في العالم.

ب_مجموعة العوامل الكامنة: تحتل الجزائر المرتبة 38 وهي العناصر التي يستند إليها المستثمرون في إتخاذ قراراتهم و خصوصا الشركات المتعددة الجنسيات تجاه الإستثمار في بلد معين من عدمه خصوصا وأن تلك الشركات تعد أهم قنوات التمويل الدولي والإستثمار الأجنبي المباشر،كما أن وجودها يعد حافزا لدخول مزيد من الشركات والإستثمارات وتضم مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه،مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة و الأداء اللوجستي، مؤشر الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ج_مجموعة المتطلبات الأساسية: تحتل الجزائر المرتبة 46 وتضم المقومات الضروية التي تمكن من جذب الإستثمار الأجنبي تعد شرطا أساسيا في جذب المستثمرين وتضم مؤشر الأداء الإقتصادي الكلي،مؤشر الوساطة المالية و القدرات التمويلية،مؤشر البيئة المؤسسية،مؤشر بيئة أداء الأعمال.

نستنتج أن الجزائر من بين الدول الأقل استقطابا للإستثمارات وذلك راجعا إلى الإجرءات الإدارية المعقدة والتمسك بقاعدة الإستثمار 51/49 والبيروقراطية ولهذا وجب على الجزائر لجذب الإستثمارات الأجنبية التخلي عن التعقيد في الإجراءات الإدارية و منح الإمتيازات الجبائية والضريبية وتوفير المناخ الملائم للإستثمار،لذا يستدعي تطوير الإستثمار محيطا فعالا يوفر للمستثمرين إطارا مؤسساتيا ملائما نظام مالي ملائم لتنمية الإستثمار.

[1]– إسماعيل صاري، بوضياف مختار،سبل التنويع الإقتصادي لتنويع التنمية والتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد01، الجزائر،2019، ص 411.

خلاصة الفصل:

نظرا لطبيعة الخاصة التي يختص بها الإقتصاد الجزائري كونه مرادفا للإقتصاد الريعي، تم التطرق إلى أهم مراحل التي مر بها الإقتصاد الجزائري من خلال برامج ومخططات التنمية الإقتصادية، مع التركيز على أهمية قطاع المحروقات في الجزائر الذي يستحوذ على مكانة مهيمنة بإمتياز، حيث لا يزال وبعد أكثر منذ أربعة عقود من الإستقلال القطاع المسيطر على النشاط الإقتصادي في الجزائر، وهو مبرر التطرق إلى تشخيص وتحليل وضعية الإقتصاد الجزائري خلال فترات الصدمات النفطية من خلال تحليل عدد من المتغيرات الكلية ذات الدلالة،وتم استخلاصأن الوضعية المالية والاقتصادية في الجزائر شهدت وتيرة توسعيةخلال فترة الصدمات الموجبة، بفعل التطور الإيجابي الحاصل في صافي الأصول الأجنبية، نتيجة إرتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية وإنعكاسها على ارتفاع العائدات النفطيةللإقتصاد الجزائري،كما تأثر بالصدمات النفطية السالبة، مما إنعكس على الوضع الاقتصاديخلال الأزمة النفطية الأخيرة 2014، لذلك تم إقتراح إستراتيجية إدارة الصدمات الريعية المصدر،بالأخذبالتجربة النرويجية نموذجا، مع ضرورة التركيز على برامج التنمية القائمة على التنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات للتخلص من تبعية الإقتصاد لهيمنة الريع الغير متجدد.

خاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل حدة الأثر السلبي للصدمات الإقتصادية الخارجية على متغيرات الإستقرار الإقتصادي الكلي وخاصة على إستقرار الدول النامية (الريعية منها)، وخصصنا دراستنا على تحليل أثرها على الإقتصاد الجزائري وطبيعة القنوات التي سيتأثر من خلالها بالصدمة. ولتبيان ذلك قمنا بدراسة الموضوع على ثلاثة فصول:فصلين نظريين تناولنا من خلالهما التعرض إلى عدة جوانب ومفاهيم مرتبطة بكل من سياسات الإستقرار الإقتصادي الكلي ومتغيراته، وإلى مختلف الصدمات الإقتصادية والأزمات المالية، حيث ركزنا في هذا الجانب على الصدمات النفطية و تداعياتها على إقتصاديات الدول النامية كونها جزء هام من الدراسة،كما تطرقنا إلى فصل تطبيقي يعالج دراسة تحليلية لأثر الصدمات البترولية على التوازنات المالية والنقدية الكلية في الإقتصاد الجزائري،و ذلك من خلال إعتمادنا على تحليل مجموعة من البيانات الإحصائية التي توضح مدى تأثر الإقتصاد الوطني بإنعكاسات الصدمات الخارجية و منه معالجة الإشكالية الرئيسية للدراسة والتي إنبثقت منها إشكاليات فرعية و فرضيات التي تم إختبار صحتها من عدمها.

وفقا لم تم عرضه سابقا تم الإجابة على إشكالية الدراسة فيما يلي: يمكن أن تنتقل الصدمات الإقتصادية الخارجية إلى الدول النامية عن طريق وجود روابط التجارية و المالية تربط بين البلدان،و يمكن للإقتصاد الجزائري التكفل بالإختلالات الناتجة عن تداعياتها من خلال العوائد البترولية التي ساهمت في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها،و تبنيها مجموعة من الإستراتيجيات تشمل (قطاع الزلراعة،السياحة،تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي) لتنويع السياسات الإقتصادية بهدف إعادة هيكلة الإقتصاد ورفع مساهمة القطاعات البديلة في الناتج المحلي وتحسين كفاءتها و فاعليتها في الدفع بعجلة التنمية ومساهمتها في معالجة الإختلال الناجم عن تقلبات أسعار النفط العالمية.

إختبار الفرضيات:

إنطلاقا من الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة،و كمحاولة للإجابة عنها تم وضع مجموعة من الفرضيات التي سلف ذكرها في المقدمة العامة،من خلال الفصول الثلاثة تم إختبار هذه الفرضيات حيث:

الفرضية الأولى: تحقيق الإستقرار الإقتصادي يتم بضبط التوازن في المؤشرات الإقتصادية الكلية من خلال التحكم في آلياته:**صحيحة**، حيث تبين من دراستنا للفصل الأول أنه يتحقق الإستقرار بتوازن الأسس الأربعة في الإقتصاد الكلي: التضخم، سعر الصرف، الدين الخارجي والموازنة العامة ويتم ذلك عن طريق أدوات السياسة الإقتصادية والمالية.

الفرضية الثانية: يتم إنتقال عدوى الصدمات الإقتصادية والمالية الخارجية بشكل أكثر حدة إلى الدول النامية،ما يسفر عنه إختلالات إقتصادية طويلة المدى:**صحيحة**، من خلال معالجتنا لموضوع الأزمات المالية والصدمات الإقتصادية الخارجية وخاصة النفطية تبين لنا بأن الدول النامية هي الدول الأكثر إستجابة لهذه الصدمات،حيث تنتقل عدوى الصدمات المالية و الإقتصادية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية عبر عدة قنوات أهمها التعاملات الإقتصادية التي تجمع بين البلدان،مما تنعكس حدة الأثر السلبي لهذه الصدمات على الدول النامية أكثر منها على الدول المتقدمة لضعف إقتصاديات هذه الدول و إعتمادها على مورد أو موردين فقط،مما يصعب خروجها من الأزمة.و هذا ما أوضحته لنا دراستنا للإقتصاد الجزائري.

الفرضية الثالثة: الإرتباط الوثيق للإقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات،يجعله مرهونا بتقلبات أسواق النفط الدولية، وينعكس ذلك بشكل جلي في التوازنات الإقتصادية والمالية الكلية له:صحيحة، هناك ارتباط قوي بينسعر النفط والمتغيرات الاقتصادية"الناتج المحلي الإجمالي،الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة،الإحتياطات الرسمية...و غيرها:و بالتالي فإن التوازنات الاقتصادية في الجزائر تعاني من الربط الشديد بأسعار المحروقات، و نظرا للطابع الريعي للإقتصاد الجزائري وهوما يجعل الإقتصاد الوطني رهين التغيرات في السوق البترولية العالمية.

نتائج الدراسة :

-الاقتصاد الوطني يبقي عرضة للصدمات الخارجية ما دام معتمدا على النفط كمصدر رئيسي للعوائد والإيرادات، فضمان إستقرار و توازن الاقتصاد الجزائري يتطلب تفعيل إستراتيجيات تنموية بديلة لقطاع المحروقات لتحقيق التنمية المحلية المستدامة؛

-أزمات النفط تؤثر بشدة في الاقتصاد الجزائري بمجرد تهاوي أسعار النفط تتنقل العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز مثل الميزان التجاري و ميزان المدفوعات والميزانية العامة وتطهر مواطن ضعف الاقتصاد الوطني وتبعيته لقطاع النفط وتكشف محدوديته؛

-ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات تجعله يتأثر بأهم الأحداث التي تحدث على مستواه خاصة في ظل الوضع السياسي غير المستقر في منطقة الشرق الأوسط؛

-تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني؛

-إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الجزائري والعملية التنموية فيه استقرار أو اختلالا وهو ما أكدته أزمة 2014 التي أثرت على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي.؛

- ينبغي إستخدام الفوائض النفطية التي تعد مكسبا إستثنائيا لتعزيز الهوامش الوقائية لما تلاها من صدمات.

- إن المرحلة الصعبة التي يمر بها الجزائر في ظل الأزمة النفطية تشكل فرصة لمراجعة سياساتها التنموية بأخذ منعطف جزئي لبناء رؤية اقتصادية وتغير أنماط العمل،

- تسعى الجزائر في ظل الأزمة النفطية إلى تفعيل إستراتيجية تنموية بعيدة عن قطاع المحروقات ويعتبر الإستثمار في القطاع الفلاحي والسياحي من أفضل الإستثماراتالتي يمكن من خلالها تحقيق التنمية المنشودة.

التوصيات و المقترحات

- إصلاح السياسات الإقتصادية المطلوبة لتعزيز الإستقرار الإقتصادي في الأمد المتوسط ودعم التنافسية وتنويع الصادرات في الأمد البعيد؛

- بناء قاعدة صناعية بعيدة عن القطاع النفطي والصناعات المصاحبة له، على مبدأ التصنيع من أجل التنويع،لإنشاء قطاع صناعات تصديرية حافزة على النمو في الأمد البعيد،

- التنويع الإقتصادي وإقامة ركائز إقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، تساهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام.

آفاق الدراسة:

- إن البحث في موضوع دراستنا لا يقف عند هذا الحد كما لا ندعي أننا استوفينا كل جوانبه بل هناك جوانب أخرى لم تتناولها الدراسة ،و بهذا فقد فتح هذا الموضوع أمامنا آفاق متعددة،يمكن أن تكون مواضيع لبحوث مستقبلية نذكر منها:

-سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ودورها في الحد من آثار تذبذب أسعار النفط؛

- ترقية الاستثمار كبديل تنموي تمويلي لإحتواء الأزمات النفطية؛

-الإستراتيجية الوطنية للتحول من الإقتصاد الريعي في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا:الكتب:

– فاروق القاسم وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وإنعكاسات الأزمة المالية العالمية (حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

– د.محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية"السياسة و الممارسة"، الأمين للنشر و التوزيع، ج 02،ط01، صنعاء، 2012.

ثانيا:المجلات و الدوريات العلمية

– توفيق غفصي، زيتوني كمال، دراسة أثر بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي على مؤشر التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2015، مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد03، الجزائر، 2018 .

– إسماعيل صاري، بوضياف مختار، سبل التنويع الإقتصادي لتنويع التنمية و التخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد01، الجزائر، 2019.

– بلقة براهيم، قسول أمين، صندوق التقاعد الحكومي النرويجي كنموذج لإستثمار العوائد النفطية و تجنب ظاهرة المرض الهولندي، مجلة التنمية و الإقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد02، الجزائر،2017 .

– بلقلة براهيم، مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية (الحاضر– المستقبل– والتحديات)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 10، الشلف، الجزائر، 2013.

– بن بوزيان محمد، زيرار سمية، إنتشار عدوى الأزمات المالية، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد08، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010.

– بن مالك عمار، دهان محمد، دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014، مجلة دراسات إقتصادية ، جامعة قسنطينة 2– عبد الحميد مهري، مجلد 01، العدد04، قسنطينة، الجزائر، 2017.

– بن يحي نسيمة، طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمات الطلب، صدمات العرض) وسبل علاجها، مجلة الإقتصاد والتنمية مخبر التنمية المستدامة، العدد05، جامعة المدية، الجزائر، 2016.

– بوخروفة عبد السلام، بلعور سليمان، ما الذي يقود سعر النفط الخام؟ تحليل للمحددات و العوامل المسببة للصدمات، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، المجلد 16، العدد01، جانفي 2019.

- بوخروفة عبد السلام، بلعورسليمان، ما الذي يقود سعر النفط الخام؟ تحليل للمحددات و العوامل المسببة للصدمات، مجلة الدراسات، جامعة غرداية، مجلد16، عدد01، الجزائر، 2019.

– بوهريره عباس، بوعبدلي أحلام، محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر 1990-2016، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، المجلد 06، العدد10، سكيكدة، الجزائر، 2018.

قائمة المراجع

– تقرارت يزيد وآخرون، إقتصاد المحروقات وإشكالية التنمية الشاملة: تقييم أثر إنهيار أسعار النفط على مسار التنمية في الدول النامية– حالة الجزائر نموذجا، مجلة الأبحاث الإقتصادية، جامعة البليدة 2، الجزائر، المجلد14، العدد02 ،2019.

– د.طالب محمد الأمين وليد، د.قلاد ينظيرة، دراسة تحليلية لظاهرة عدوى الأزمات المالية "حالة الأزمة العالمية 2007ـ 2008"، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، مجلد08، العدد01، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018.

– دحماني العيد، السياسات الإقتصادية البديلة في ظل أزمة إنخفاض أسعار النفط في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة الأغواط، العدد 07، الجزائر، 2018.

– زيتوني كمال، خبابه عبد الله، أثر صدمات محددات الإستقرار المالي على مؤشرات الأزمات المالية الدولية خلال الفترة 1980ـ2014 "دراسة حالة الجزائر"، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ـ دراسات إقتصادية، جامعة زيان عاشور، مجلد 02، العدد 27، الجلفة، الجزائر، 2016.

– سامر محمد فخري ضرار،التحليل القياسي لأثر الصدمات الخارجية على الإستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (1995ـ2016)، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، مجلد 24، عدد107، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2018.

– سرايري بلقاسم، أزمة إنهيار أسعار النفط: هل هي أزمة ظرفية طارئة أم أزمة هيكلية دائمة ؟، مجلة الإقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، العدد 12، جوان 2017.

– سعودي محمد، المرض الهولندي وإشكالية الصدمات الخارجية المواتية بالجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة المدية، مجلد 02 ، عدد 11، الجزائر، 2014.

– سليمان زواري، محمد حشماوي، الصناديق السيادية كخيار بديل لإستغلال الإيرادات النفطية الجزائرية (التجربة النرويجية نموذجا)، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 02، العدد 09، الجزائر، ب ت.

– شبوطي حكيم، مراح ياسين، فعالية السياسة النقدية كآلية للحد من الدورات الإقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2015 ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة المدية، العدد 08، الجزائر، ديسمبر 2017.

– صاري إسماعيل، التنويع الإقتصادي وتنويع التنمية للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر، مجلة البشائر الإقتصادية، جامعة فرحات عباس – سطيف 1–، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، 2019.

– عبد الحميد عبد الهادي حميد اللامي، دراسة تحليلية لصدمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 104، جامعة بغداد، العراق، 2017.

– عبد الغفور مزيان، أحمد سلامي، فعاليات السياسات الإقتصادية في الجزائر في ظل العولمة المالية (دراسة تحليلية باستعمال منهج البرمجة المالية للفترة 2000-2022)، مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، العدد 03، الجزائر، 2017.

– عقون شراف وآخرون: التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، المركز الجامعي، مجلد 02، ميلة ، الجزائر، 2018.

– عقون شراف وآخرون، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001–2019)، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المركز الجامعي، المجلد 02، عدد خاص، ميلة، الجزائر، 2018.

– علي كساب، محمدراتول، التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد 01، الشلف، الجزائر.

– علياء عبد الحسين، السياسات الإقتصادية العالمية في تسعير النفط و انعكاساتها على التنمية في العراق، مجلة الكويت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 26، جامعة الأوسط، العراق، 2017.

– غزاري عماد، هزلة أنيس، الأزمة النفطية (2014–2017): الأسباب، الأثار الإقتصادية وإستراتيجيات المواجهة، مجلة الآفاق للدراسات الإقتصادية، العدد 06، مارس 2019.

– قصبة نبال محمود، تحليل الأزمة المالية الراهنة الأسباب والتداعيات والعلاج، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 28، العدد 01، دمشق، 2012.

– مميش سلمى، عيدودي فاطمة الزهراء، أثر الصدمات النفطية على الدعم الحكومي لقطاع السكن في الجزائر، مجلة العولمة والسياسات الإقتصادية، جامعة الجزائر، مجلد13، العدد، 2018.

– منصف شرفي، تداعيات إنهيار أسعار النفط سنة 2014 على الإقتصاد العالمي والتدابير الضرورية لمواجهتها في الجزار، مجلة الحقيقة، جامعة عبد الحميد مهري، مجلد 17، العدد 04، قسنطينة، الجزائر، 2018.

– منصف شرفي، تداعيات إنهيار النفط سنة 2014 على الإقتصاد العالمي والتدابير الضرورية لمواجهتها في الجزائر، مجلة الحقيقة، جامعة عبد الحميد مهري، مجلد 17، عدد04، 2018.

– موسلي أمينة، عدوى الأزمات المالية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد05، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014.

– نبيل بوفليح،محمد طرشي، دور صناديق الثروة السيادية في إدارة عوائد النفط" صندوق الثروة السيادي النرويجي –نموذجا–، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، العدد12، الوادي، الجزائر، 2017.

– نوي نبيلة، تقييم نتائج النموذج التنموي القائم على عوائد النفط في الجزائر و الحاجة لنموذج تنموي جديد قائم على التنويع الإقتصادي، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس– سطيف1، العدد15، الجزائر، 2016.

–ناصربوثلجة، عطا الله بن مسعود، الدورات الإقتصادية ومدى تزامنها بين الدول العربية وشركائها الإقتصاديين، مجلة رؤى إقتصادية ، العدد 02، الجزائر، جوان 2012.

–هاني محمد، مراح ياسين، صدمات السيولة النقدية وإشكالية المرض الهولندي بالجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة البويرة، عدد04، الجزائر،2018.

ثالثا: الأطروحات و المذكرات الأكاديمية

–نجاة مسمش، الاقتصاد الموازي والاستقرارالاقتصادي "دراسة حالة الجزائر 1980–2014"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018.

– إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية "دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري (1980-2014)، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية و بنوك، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016.

– العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، رسالة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعةالجزائر، الجزائر، 2008.

– أوزان حسين، كرفاح أسماء، آفاق أسعار النفط وإنعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2017.

– أوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016.

– بلعزيزية وسام، السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2012.

– بلفضيل كمال، محاولة قياس أثر برامج التجهيز القطاعية على التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018.

– بن الحاج جلول ياسين، الاقتصاد الكلي، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، 2018.

– بن عوالي خالدية، إستخدام العوائد النفطية "دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج"، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران2، وهران، الجزائر، 2016.

– بوعبدلي ياسين، البدائل التنموية في الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات– الطاقات المتجددة بديلا–، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018.

– بوعمرة أحمد، قيزة عمر، أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)– دراسة قياسية حسب نموذج سانت لويس، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2016.

– جاوي سمية، أثر الاقتصاد الريعي على التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د.مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2015.

– جبلي حنان، بكاكرية حنان، أثر الجانب المالي لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي1945، قالمة، الجزائر، 2012.

– جليل عبد المنعم، بودربالة بن عمر، آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الإقتصادية الكلية – حالة الجزائر–، مذكرة ماستر، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، الجزائر، 2016.

- حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الإقتصادية في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر"دراسة حالة الجزائر 1998-2008، مذكرة ماجستير، تخصص التمويل الدولي و الهيئات المالية و النقدية الدولية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.

- خالدي أبوبكر، دبار عبد الكريم، أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري للفترة (1990-2017)، مذكرة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2019.

- خيرة مشخار، تداعيات تقلب أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (2014-2019) مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2019.

- دحاوي عربية سعاد، أثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية، مذكرةماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016.

- راضية إسمهان خزاز، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، مذكرة ماجستر، قسم الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012.

- زمال وهيبة ،أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،الجزائر، 2018.

- زويش سمية، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، البويرة، الجزائر، 2015.

- زويش سمية، السياسة المالية وآثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، البويرة، الجزائر، 2015.

- سارة رحال، معضلة التنمية في ظل الأزمة النفطية من 2014-2016، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البراقي، الجزائر، 2018.

- سعاد بن مسعود، أثر الصدمات النفطية على التوازنات الداخلية والخارجية في الجزائر"دراسة تحليلية قياسية 1980-2016"، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات إقتصادية ومالية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020.

- شباب سهام، تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019.

- شتيوي مروة، شتيوي نبيلة، أثر تقلبات أسعار البترول على تمويل الاستثمار في الجزائر2000-2016، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي1945، قالمة، الجزائر، 2017.

– طرشي مريم، مسخرحدة، أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي1945، قالمة، الجزائر، 2017.

– طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف،النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة (1970-2017)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019.

– عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة الأوبك في ظل سوق النفط العالمي، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاسمي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008.

– عبد اللاوي الطيب وآخرون، أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017.

– عبد اللطيف مصطفى، تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية "دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر"، أطروحة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

– عزيزي حليمة، جعفري فوزية، إشكالية المديونية الخارجية في الدول العربية، مذكرةماستر، قسم علوم إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018.

– عظيم أسماء، التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد 1988م، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة ، الجزائر، 2017.

– عمراني وهيبة، تغيرات أسعار النفط وتأثيرها على الإقتصاد الوطني، مذكرة ماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي أ محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2018.

– غربي أسماء، بلمنصور إيمان، أثر تقلبات أسعار البترول على الأجور الحقيقية في الجزائر، مذكرةماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2018.

– غريب عبد الوهاب، زيادي فيصل، فرص وتحديات إقلاع الإقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الراهنة، مذكرة ماستر منشورة، تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، العولمة التجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي التبسي، تبسة الجزائر، 2016.

– فطيمة حفيظ، الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012.

– فقوس سمير، خلالدة جمال:أزمة إنهيار أسعار البترول وأثرها على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة، الجزائر ، 2019.

قائمة المراجع

– فيصل بن مرزوق، حسام طهير، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرةماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018.

– قابوش لبنى، أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق العام "دراسة قياسية خلال الفترة 1990- 2013" – حالة الجزائر–، مذكرة ماستر، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015.

– قنادزةجميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، الجزائر، 2018.

– مخلوفي عبد العالي، الاقتصاد في ظل أزمات أسعار النفط، مذكرة ماستر،قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،الجزائر،2018.

– مخناش زبيدة، مطاري حياة، تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على الصيرفة الإسلامية، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك،قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015.

– مساني صورية، الإستثمار السياحي كبديل إستراتيجي لمرحلة ما بعد البترول، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2019.

– مغمول حمزة، تكرارية الأزمات المالية وإنعكاساتها على الإقتصاديات النفطية "حالة الدول العربية"، مذكرة ماستر، تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 2012.

– مميش سلمى، إختيار نظام الصرف الملائم للجزائر في ظل الصدمات النفطية، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2016.

- مهدي رضوان، غادري نوال، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرارالاقتصادي (1990–2014) في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.

– ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرارالاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين:(1990–2015)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، الجزائر، 2017.

– نادية العقون، العولمة الإقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد تنمية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013.

– نادية معلالة، مليكة درويش، أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2014، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015.

– نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية "الواقع و الآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011.

– وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.

– وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ،الجزائر، 2014.

–عبد الرزاق حمزة، سياسات إستخدام العوائد النفطية في إطار إستراتيجية إستخلاف الثروة البترولية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012.

رابعا: المؤتمرات و الملتقيات العلمية

– لياس عايدة، مداخلة تحت عنوان "الاستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر"، المؤتمر الدولي التاسع، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، 2019.

– الشريف بوفاس، منصف بن خديجة، ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر"الواقع و التحديات"، الملتقى الوطني الأول حول المقاولاتية و تفعيل التسويق السياحي في الجزائر،22 –23 أفريل، 2014.

– محرز نور الدين، لياس عايدة، مداخلة تحت عنوان "الإستراتيجية الوطنية للتحول من الإقتصاد الريعي في الجزائر"، مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي التاسع، ، الجزائر، من 23–25 نيسان 2019.